الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

الاستيطان ومصادرة الأراضي في الغرب الجزائري

(1830م – 1900م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830م - 1954 م)

من إعداد الطالبتين:

- عثمان الهو رشيدة

- سعيدي سعاد

تحت إشراف:

أستاذ مختاري الطيب

أعضاء اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. قويش شريف	أستاذ محاضر - ب	رئيسا	جامعة مستغانم
د. مختاري الطيب	أستاذ محاضر - أ	مقررا	جامعة مستغانم
د. حديدة الشارف	أستاذ مساعد - ب	مناقشا	جامعة مستغانم

الموسم الجامعي:

2022 - 2023 م / 1443 - 1444 هـ

شعبة التاريخ المسيلة:
قايد نصيرة (م) طيطح

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

الاستيطان ومصادرة الأراضي في الغرب الجزائري

(1830م – 1900م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (0381م - 1954 م)

من إعداد طالبتين:

- عثمان الحو رشيدة
- سعيدي سعاد

تحت إشراف:

أستاذ مختاري الطيب

أعضاء اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. قويعيش شريف	أستاذ محاضر . ب	رئيسا	جامعة مستغانم
د. مختاري الطيب	أستاذ محاضر . أ	مقررا	جامعة مستغانم
د. عديدة الشارف	أستاذ مساعد . ب	مناقشا	جامعة مستغانم

الموسم الجامعي:

2022- 2023 م/ 1443 - 1444هـ

الإهـــــــــداء

نهدي ثمرة عملنا هذا إلى:

من ارتبط اسمهن بالجنة وقال فيها عليه الصلاة والسلام " الجنة تحت أقدام أمهات" اللتين علمتنا معنى الصبر والعزيمة وكانتا خير رفيقتين ودعمتنا طول مشوارنا الدراسي والجامعي إلى أمهاتنا.

إلى الأبوين الذين علمنا معنى الكفاح والنضال وكان مصدر قوتنا في كل مرحلة من مراحل حياتنا وسندنا في وقت الصعاب.

إلى من دعمونا وشجعونا ولو بكلمة تحفيزية لإتمام هذا العمل من أفراد العائلة (الإخوة والأخوات) وأصدقاء الدرب

إلى من جمعتنا بهم مقاعد الدراسة الجامعية وأخص بالذكر دفعة التاريخ

2018 -2020

رشيدة، سعاد

الشكر والعرفان

لله الحمد والشكر أولا وقبل كل شيء على توفيقه لإنجازنا هذا العمل وعلى إعانته لإتمامه

كما نسدي خالص شكرنا إلى أستاذنا المشرف مختاري على متابعته لنا وتوجيهاته لإكمال هذا العمل

كما نوجه شكرنا إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة مستغانم بدون استثناء

ونتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء اللجنة المناقشة لقبولها مناقشة ما انجزناه في مذكرتنا

قائمة المختصرات

ج	جزء
ط	طبعة
تر	ترجمة
ع	العدد
ح .ع. 1	الحرب العالمية الأولى
د. ت	دون تاريخ
هك	هكتار
م.و.ب،ح، ث	المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة
B. o .A	Bulletin officiel de l’Algérie
P	page
P.P	ses pages
Isid	opere - citato

مقـدمة

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمارا استيطانيا ، القائم تكريسه على مصادرة الأراضي الجزائريين وتعميرها بالجنس الأوروبي، وذلك بفتح باب الهجرة الأوروبية إلى الجزائر وإنشاء القرى الاستيطانية لفائدة المستوطنين بهدف ضمان فرنسا استمرارية وجودها العسكري ومصالحها الاقتصادية في الجزائر، وكون أن الغرب الجزائري يتميز بمؤهلاته الاقتصادية والطبيعية والبشرية فإنه لم يسلم من السياسة الاستيطانية الفرنسية، وعلى هذا الأساس جاء موضوع دراستنا حول الاستيطان ومصادرة الأراضي في الغرب الجزائري من الفترة الممتدة من (1830م – 1900م).

وتكمن **أهمية** هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد أهم المواضيع التي تعالج جزء من تاريخ مناطق الغرب الجزائري، كونها كانت ميدانا خصبا لتطبيق المشروع الاستيطاني ومحور التمركز الأوروبي وحقلا للتجارب الاستيطانية.

و**نهدف** من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى تحليل طبيعة السياسية الاستيطانية الفرنسية المطبقة بالجهة الغربية والآثار المترتبة عنها.

وتعود **أسباب** اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- رغبتنا الشخصية في البحث والاهتمام بتاريخ مناطق الغرب الجزائري خاصة تاريخ الفترة الاستعمارية.
- قلة الدراسات الأكاديمية التي عالجت موضوع الاستيطان بشكل خاص في الغرب الجزائري، وإن وجدت فتكون عبارة عن دراسات عامة أو جزئية تتناول فترة أو منطقة من المناطق الجغرافية للجهة الغربية.

وبالتالي موضوع الاستيطان في الغرب الجزائري لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات والبحث، لذلك وقع اختيارنا لهذا الموضوع حتى نفتح المجال للدراسات المستقبلية للاهتمام أكثر بتاريخ هذه المناطق.

ولتحقيق أهداف الموضوع **نطرح الإشكالية التالية:**

- إلى أي مدى ساهمت سياسة الاستيطانية المطبقة في الغرب الجزائري في تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية المحورية عدة أسئلة فرعية:

1- فيما تمثلت الاستيراتجية التي انتهجتها السلطة الاستعمارية للتوسع على حساب مناطق الغرب الجزائري لتجسيد مشروعها الاستيطاني ؟

2- كيف ساهمت التشريعات العقارية في مصادرة أراضي الغرب الجزائري ؟

3- ماهي خصائص ومميزات الفئات الأوروبية المهاجرة إلى مناطق الغرب الجزائري من خلال نماذج المدروسة، وماهي أهم الجهات الأوروبية المصدرة للهجرة الفرنسية، الألمانية والاسبانية للغرب الجزائري ؟

4- ماهي العوامل المتحكمة في بناء المراكز الاستيطانية ؟

5- كيف انعكست عمليات مصادرة الأراضي وتوطين العنصر الأوروبي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الجهة الغربية ؟ وما موقف السكان المنطقة تجاه السياسة الاستيطانية ؟

وحسب طبيعة الموضوع المدروس اتبعنا **عدة مناهج تاريخية:**

- **المنهج التاريخي الوصفي:** استخدمناه في وصف مظاهر السياسة التوسعية الفرنسية في أهم مناطق الغرب الجزائري، وذلك بوصف الأحداث التاريخية المتعلقة بالحملات العسكرية المختلفة مع وصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي أل إليها السكان الغرب الجزائري جراء مصادرة أراضيهم.

- **المنهج التحليلي:**

وظفناه في تحليل تطبيقات القوانين التشريعية العقارية على الأراضي الغرب الجزائري للخروج بحجم الأراضي المستحوذ عليها في ظل هذه التشريعات.

- **المنهج الإحصائي:**

استعملناه لعرض جملة من الإحصائيات والأرقام المتعلقة بالأراضي المصادرة وعدد المهاجرين الأوروبيين إلى الجهة الغربية.

وللإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه والإجابة على الإشكالية المطروحة رسمنا الخطة تتألف من مقدمة ومدخل وثلاثة فصول رئيسية، **فالمدخل** تطرقنا فيه إلى التوسع العسكري في أهم المناطق الغرب الجزائري من وهران، مستغانم، معسكر وتلمسان، أما **الفصل الأول** خصصناه إلى مصادرة الأراضي الغرب الجزائري في ظل التشريعات العقارية وتناولنا فيه أهم التشريعات العقارية من " أمريتي 1844- 1846، قانون 1851، قانون 1863 " بالإضافة إلى قانون 1887 و1897، في حين **الفصل الثاني** المعنون بالوافدين الأوروبيين والمراكز الاستيطانية في الغرب الجزائري ، حيت تضمن مبحثين الأول تناولنا فيه أهم المهاجرون الأوروبيين إلى الغرب الجزائري ووقع اختيارنا على 4 نماذج من المهاجرين (الفرنسيين، الإسبان، الألزاس واللورين، الألمان) أما المبحث الثاني درسنا فيه نماذج من المراكز الاستيطانية، بينما **الفصل الثالث** كان عبارة عن انعكاسات السياسة الاستيطانية على السكان الغرب الجزائري في مختلف المجالات و ردود أفعالهم اتجاه هذه السياسة، وأنهينا بحثنا بخاتمة تضمنت جملة من النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

وقد تنوعت **المصادر** و**المراجع** التي اعتمدنها في إنجاز هذا الموضوع متضمنة مصادر ومراجع باللغتين الأجنبية والعربية، بالإضافة إلى المجالات والملتقيات والرسائل الجامعية التي تفاوتت أهميتها حسب علاقتها بالموضوع ونذكر أهمها:

- **B.O.A**: تعتبر مصدر أرشيفي هام استقينا منها مواد التشريعات العقارية على رأسها قانون 1863 للتفصيل في مواده.

- (Relation de l'escpedition de Mascara) **لأدريان بيربروجر** إذ يعتبر مصدر مهم كون صاحب المصدر كان سيكريتار كلوزيل وسار معه طول فترة الحملة العسكرية الأولى على مدينة معسكر، وبالتالي أفادنا في روايته.

- الاستيطان والصراع حول الملكية بجزأيه 1 و 2 **لعدة بن داهة** أفادنا بشكل كبير في مختلف فصول الموضوع كونه يتناول بعض من جوانب سياسة الاستيطانية في الغرب الجزائري، وقد اعتمدنا عليه في التعريف بالمراكز الاستيطانية التي تتناولنها كنماذج أهمها **مركز دوبلينو** و **الاحتجاجات** التي قام بها الأهالي والفلاحين تجاه عمليات مصادرة الأراضي والاستيطان بالغرب الجزائري.

ككل عمل أو دراسة لا تخلو من **الصعوبات** واجهتنا بعضها:

- نقص كبير في المصادر والمراجع التي تتناول الاستيطان بشكل خاص في الغرب الجزائري، حيث وجدنا أغلب المصادر والمراجع عامة غير متخصصة والمادة العلمية المتوفرة حول الموضوع لا تعدو أن تكون شتاتا في بعض المراجع الفرنسية.
- صعوبة ترجمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية، وهذا يتطلب المهارة ووقت طويل خاصة أن موضوعنا يعتمد عليها بشكل كبير.
- صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية التي تخدم موضوعنا.
- التقيد منهجيا بعدد الصفحات المحددة منهجيا لم يمكننا من إعطاء المزيد حول الموضوع.

مـــدخـــــل:

التوسع الفرنسي في الغرب الجزائري (1830م- 1842م)

1- وهران 1830م

2- مستغانم 1833م

3- معسكر 1835م- 1841م

4- تلمسان 1836م- 1842م

بعد سقوط مدينة الجزائر بيد المستعمر الفرنسي وتوقيع معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830، بدأ هذا الأخير يتطلع للتوسع على حساب بقية المدن الجزائرية، ومنها مناطق الغرب الجزائري من **وهران، مستغانم، معسكر، تلمسان...**، وما كادت تنتهي سنة 1843م حتى تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على كافة المدن الغرب الجزائري لتجسيد مشروعها الاستيطاني في الجهة الغربية.

1- التوسع الفرنسي في وهران 1830م:

أدى انهيار السلطة العثمانية بمدينة الجزائر وسيطرت القوات الفرنسية عليها ،إلى توجيه أنظارها مباشرة نحو مدينة **وهران** نظرا لأهميتها الاستيراتجية والاقتصادية، فهي قريبة من مضيق جبل طارق، وهذا ما يسمح للقوات الفرنسية من مراقبة بريطانيا في البحر الأبيض المتوسط [1]، كما أن سواحلها تتوفر على الخلجان الواسعة **"خليج مرسى الكبير"** و السهول الفسيحة كسهل سرسو [2].

كانت سلطة بايلك الغرب بمدينة وهران تحت حكم **الباي حسن** [3]، وقد ميز فترة حكمه الفوضى وغياب الأمن والصراعات الاجتماعية، بالإضافة إلى كثرة الثورات كالثورة التيجانين ، وبسبب الظلم مسلط على أهالي لم يحض الرعية وساءت علاقاته مع القبائل [4] وكانت مجموع القوات التي تحت إمرته تقدر بحوالي 800 مقاتل [5].

وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي كانت يعيشها سكان مدينة وهران، استغلت القوات الفرنسية الفرصة للاحتلال المدينة عن طريق تنظيم حملتين عسكريتين:

1-1 الحملة العسكرية الفرنسية الأولى على مدينة وهران:

أشرف على تنظيم هذه الحملة الماريشال **دي بورمون**، الذي بعث ابنه القائد **اميدي بورمون** إلى وهران على رأس سفينتين بحربيتين، وتمكن هذا الأخير من الدخول إلى المرسى الكبير في 13 أوت 1830 م.

وما يجذر الإشارة إليه هو اختلاف المؤرخون حول تاريخ محدد للاحتلال مرسى الكبير، فعلى حسب ما ذكره بن عودة المزاري في كتابه طلوع سعد سعود في جزأه الثاني أن 25 جويلية 1830 هو تاريخ انطلاق الحملة.

1- عبد القادر سلاماني، العيد فارس، **مواقف سكان الغرب الجزائري من الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران 1830- 1832**، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد 1، (2020)، ص13.

2- عبد الرحمان بن محمد جيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 1994، ص80.

3- **الباي حسين:** ولد 1850 أصله من الأناضول، عمل كجندي في صفوف الحامية العثمانية بتلمسان، أصبح باي على بايلك الغرب الجزائري 1827، وهو ثامن بايات وهران وأخرهم، وبعد الاحتلال الفرنسي لوهران 1831 انتقل إلى الإسكندرية ثم إلى مكة حيت توفي هناك **أنظر** بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا غلى أواخر قرن 19**، ج1، تحقيق يحي بوعزيز، دار الغرب السلامي، 1990 ص 347.

4- نفسه، صص 349- 355.

5- نفسه، ص13.

وفي 17 أوت 1830 هو تاريخ دخول القوات الفرنسية إلى المرسى الكبير قائلا:" ثم أن المريشال دوبر منت لما استقل قدمه بالجزائر، اتخذها قاعدة له وصار لا يلتفت لثورة ثائرين جهز شرذمة من جيشه لنظر القبطان دوبر منت...بالذهاب بها لناحية وهران وكان ذلك في ثالث صفر وقيل في أخر محرم المواقف لخامس عشرين جلين، فعبر البحر ونزل بالمرسى الكبير في خامس صفر المواقف ل 17 جليت " [1] ، أما المؤرخ ديرين إيزيدور ذكر في كتابه Les francais a Oran أن دخول القوات الفرنسية إلى مرسى الكبير 13 أوت 1830 في قوله "...قاد الماريشال دي بورمون القوات إلى وهران...وبوصولهم لوهران في 13 أوت..." [2]

وعدم قدرة قوات إميدي بورمون من التوغل داخل مدينة وهران بسبب مقاومة أهلها دخل القائد الفرنسي في مفاوضات مع الباي الحسن، الذي لم يبد أي مقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، حيت اقترح على القائد الفرنسي ترك منصبه مقابل دفع نفس الضرائب التي كانت يدفعها للداي سابقا [3]، وقد سمحت هذه المفاوضات للفرنسيين بالقيام برحلة استكشافية داخل وهران، حيت استطلعوا جميع حصون المدينة والمناطق المحيطة بها لتحديد تلك التي يجب أن تحتلها الحامية الفرنسية [4].

أدت أحداث ثورة 1830 بفرنسا والتي أطاحت بحكم **شارل العاشر** إلى توقيف المفاوضات وسحب فرنسا قواتها من مرسى كبير لأن دي بورمون رأى أنه من الضروري تركيز جميع قواته حوله في ظل الظروف التي تمر بها فرنسا [5].

2-1 الحملة العسكرية الفرنسية الثانية على مدينة وهران:

بتعين الجنرال كلوزيل قائدا على القوات الفرنسية في 3 سبتمبر 1830، استأنف هذا الأخير مشروع احتلال وهران خاصة بعد أن بسط السلطان المغربي نفوذه في الغرب البلاد وتقدم خليفته "مولاي علي " نحو أسوار مدينة وهران، لهذا بعث جنرال كلوزيل قوات جديدة إلى وهران تحت قيادة الجنرال " دينس دي دامر يمونت " الذي انطلق من الجزائر العاصمة في 10 ديسمبر 1830، وفي 13 ديسمبر تمكن من احتلال مرسى الكبير، وفي 14 ديسمبر استولى على حصن قريقوري وما كاد أن ينقضي شهر ديسمبر حتى كانت معظم الحصون المحيطة بوهران تحت سيطرت دامريمونت [6].

وبتاريخ 4 جانفي 1831 استغل دامريمونت فرصة مغادرة قبائل المخزن نحو تلمسان للاسترجاع أموالهم التي سرقت من قبل جيش مولاي علي، واحتل المدينة دون مقاومة واستسلام الباي بسبب القائد الفرنسي دامريمونت الذي تولى أمر نقله إلى الجزائر ومنها إلى الإسكندرية لتصبح بعدها وهران بيد الاستعمار الفرنسي.

1- بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر قرن 19**، ج2، تحقيق يحي بوعزيز، دار الغرب السلامي، 1990، ص 85.

2- - Derrien Isodre ,Les Français à Oran Depuis 1830 A Nous Jour, Imprimerie J Nicot, 1886 , p19.

3- عبد القادر سلاماني، العيد فارس، **مواقف سكان الغرب من الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران...المرجع السابق**، ص13.

4-Derrien Isidore, les Français A Oran... op, cit, p19.

5-بن عودة المزاري، **المرجع السابق**، ص89.

6- Derrien Isidore, les francais A Oran… op, cit, p 20.

وبسقوط مدينة وهران بيد المستعمر هاجر أغلب سكانها إلى مدينة تلمسان وعمت الفوضى، وعلى إثر المعاهدة المبرمة بين الجنرال الكلوزيل وباي تونس حسن باشا أوائل ديسمبر 1830، نصب كلوزيل الأمير احمد باي على وهران 6 فيفري 1831 وخير الدين أغا خليفة له، ولكن سرعان ما انسحب هذا الأخير بعد مكوثه على رأس وهران مدة 6 أشهر، حيت انتقلت السلطة تسير شؤون الغرب الجزائري إلى جنرالات الفرنسية أولهم **دي فوداس** ثم من بعده الجنرال **بوايه** في ديسمبر 1831 م[1].

2- التوسع الفرنسي في مستغانم 1833م:

شكل سقوط مدينة وهران 1831 بداية انطلاق عمليات التوسع الفرنسي على حساب مناطق الغرب الجزائري، وما كادت أن تنقضي سنتين على احتلال مدينة وهران حتى شرعت القوات الفرنسية بقيادة **الجنرال ديمشال** [2] في التخطيط للاحتلال مستغانم و أحوازها.

2-1 الأوضاع العامة بالمنطقة قبل 1833م:

في الفترة التي سقطت فيها مدينة وهران 1831 بقيت مستغانم تحت سيطرة الحامية التركية، وكان إبراهيم بوشناق[3] قائد عليها، وهذا الأخير عينه الباي التونسي **أحمد باي** على منطقة مستغانم، وبعد إنسحاب باي تونس من وهران أبقاه " دي فوداس " في منصبه، ثم أصبح في خدمة الجنرال الفرنسي **بوايه** وقد عمل على حماية مدينة مستغانم ومجابهة أي اعتداءات تتعرض لها إلى غاية 1833 م .

أما الوضع العام في المدينة لم يكن يختلف عنه في مدينة وهران قبل الاحتلال فقد اشتدت النزاعات بين القبائل وكثرت أعمال النهب والسلب وغياب الأمن بالإضافة إلى التنافس والنزاع على السلطة بين الكراغلة والعرب من سكان مدينة مستغانم [4].

وفي ظل حكم وتسير إقليم مستغانم من قبل السلطة التركية تحت إشراف الجنرالات الفرنسية، عرف هذا الأخير عدة هجومات وحصار من قبل سكان المنطقة، وكانت أول محاولة لدخول المدينة من طرف **ابن العامري** سنة 1832 الذي وجه دعوته إلى أعيان مجاهر وعدد من حضر مزغران وحاصروا المدينة محاولين فتحها، لكن القائد **إبراهيم** تمكن من إفشال هذا الحصار بفضل قوة التحصينات والمساعدات العسكرية.

1- عبد الرحمن بن محمد جيلالي، **تاريخ الجزائر العام...المرجع السابق**، صص 23- 24.

2- **ديميشال:** (1779-1845) هو جنرال فرنسي، قدم إلى الجزائر عام 1833 ، اشتهر بتوقيع معاهدته مع الأمير عبد القادر 1834 **أنظر** كمال صحراوي، **معجم المقاومة الجزائرية مند بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19**، منشورات ألفا للوثائق، ط1، 2019 ، ص 100.

3- **إبراهيم بوشناق**: أصله تركي من سالونيك، تقلد العديد من المناصب قبل أن يصبح قائد على مدينة مستغانم، حيت كان جندي صبايحي بقسنطينة، وشاوش بوهران ، ثم قايد على وهران، قدم الطاعة وولاء للاستعمار الفرنسي ورفض المشاركة في المقاومة إلى جانب ابن العامري والأمير عبد القادر، بعد سقوط مستغانم 1833 لجأ إلى وهران قبل أن ينصب بايا على معسكر ثم مستغانم للمرة الثانية **أنظر** خالد بوهند، محمد بليل، **دراسات وبحوث عن التوسع الاستيطاني الفرنسي بمستغانم وأحوزها وانعكاساته على الجزائريين(1830-1935)**، دار المحدد للطباعة والنشر والتوزيع،2020، ص17.

4- محمد غالم ، مدينة في أزمة : مستغانم في مواجهة الاحتلال (1830- 1833)، مجلة إنسانيات، العدد 5، (1998)، ص5.

وفي أواخر أوت 1832 تعرضت المدينة للحصار شديد من قبل قبائل مينا مكاحلية، فليتة، أولاد سيدي بوعبدالله ، ومجاهر بزعامة مقدم الطريقة القادرية **الشيخ محي الدين** وكادت أن تسقط لولا تدخل المساعدات الفرنسية، وبعد مبايعة الأمير من طرف قبائل مزغران ومجاهر اشتدت الحصارات على هذه المدينة خاصة في الشهور الأولى لسنة 1833، وهذا ما أثار قلق ومخاوف القوات الفرنسية المرابطة في وهران وبدأت التفكر في السيطرة على مستغانم وضمها إلى مدينة وهران [1].

2-2 حملة ديميشال العسكرية لغزو مدينة مستغانم:

بعد دخول الجنرال ديميشال إلى ميناء أرزيو في 3 جويلية 1833 بدأت تفكر في ضم مستغانم والمناطق المحيطة بها، وحسب ماذكره ديميشال في مؤلفاته Oran sous le commandement، انه وصلته أخبار من وكلائه أن الأمير عيد القادر يحضر لحملة ضد **ابن نونة** قايد تلمسان المتمرد لتأديبه وإخضاع أتراك وكراغلة مدينة تلمسان وإنه كان ينوي بعد طرد ابن نونة التوجه نحو شلف ثم مستغانم للإستحواد عليها.

كما ورد في قوله "...عندما كنت قد أرسلت المبعوثين إلى مستغانم لابقائي على الإطلاع بما يجري جاء ليخبرني أن الباي كان يجمع فرسانه ليذهبوا ويؤدبونا قائد تلمسان...كما عرفت بعد ذلك هذه الجولة في الغرب سيذهب إلى شلف ومن ثم إلى مستغانم..." [2].

وليقطع الجنرال ديميشال الطرق أمام الأمير عبد القادر ويمنعه من التقدم نحو مستغانم جهز لحملة عسكرية في سرية تامة مستغلا توجه الأمير نحو تلمسان، وفي 23 جويلية 1833 انطلقت حملتهم البحرية من المرسى الكبير مؤلفة من 06 عمارات بحرية تجارية تحميها فرقاعة الانتصار، تحمل حوالي 1.400 جندي من ضمنهم 600 جندي احترافي يقودها " **المريشال دو بارسفال** "، وبينما هذه السفن كانت متجهة نحو مستغانم هبت رياح غيرت من اتجاهها ودفعتها نحو خليج أرزيو.

وفي 27 جويلية 1833 واصلت رحلتها إلى أن نزلت القوات الفرنسية في **ستيديا** ومكثت طيلة ليلة 27 جويلية وعلى ساعة 4 صباحا غادروا استيديا واتجهوا نحو مزغران، وعلى رغم من اصطدامهم بفرقة الحامية العسكرية من عرب بربر وكراغلة، إلا أنها تمكنت من دخول مزغران في 28 جويلية 1833 على ساعة 8 صباحا [3].

بعد إستلاء القوات الفرنسية على مدينة مزغران تقدمت نحو مدينة مستغانم، وبوصلها إلى الضفة الغربية لوادي **عين الصفراء** اندلعت اشتباكات مع بقايا جنود الحامية التركية، حيت انتهت بدخول القوات ديميشال لمستغانم في 28 جويلية 1833 وكان أول ما قام به هذا الأخير هو استلائه على الحصن المقابل لساحة المدينة الذي أطلق عليه تسمية **حصن الشرق** لأنه يحمي المطمور الواقعة في الجهة الشرقية للمدينة [4].

1- محمد غالم، مستغانم في مواجهة الاحتلال...، ص7.

2- . Alexis Louis, Oran Sous Le Commandement Du General Desmichels, Librairie Militaire D'Ancelin, Paris, 1835, p, p, 32- 33.

3- Gêner al Desmichels, oran doud le commandement…, p, p, 35- 38.

4-tbid, p 41.

وقبل مغادرة **ديميشال** للمدينة قام بتحصينها، وأنهى مهام القايد إبراهيم بوشناق والجالية التركية، كما ألزم الأسر الحضرية المغادرة المدينة وإخلاء حي المطمر لأن سكانه قاوموا الاحتلال الفرنسي، وقد وصف ديميشال الإجراءات التي اتخذها عند دخول المدينة في قوله " جعلت القوات تخيم خارج المدينة ومنعت الدخول بصرامة، جاءت مجموعة من الرماة فقط لاحتلال بيت العدل القديم الباي...وبعد ساعات قليلة من وصولنا إلى مستغانم حضرت الفرقاطة وسفن أخرى أمام المدينة وتم ايلاء واهتمام فوري لإنزال العتاد والمؤن تحت حماية شركة من 66...وإقامة معسكر أمام بوابتي باب الجراد والباب الكندك على الطريق المؤدي إلى وهران..." [1].

وبالإحتلال مدينة مستغانم ستصبح منذ 1833 قاعدة عسكرية، بحرية وبرية للفرنسيين التوسع في في مناطقها وتأسيس المراكز الاستيطانية بها.

3- التوسع الفرنسي في معسكر 1835م:

تعتبر مدينة معسكر الركيزة الأساسية لمقاومة الأمير عبد القادر الذي إتخادها عاصمة لدولته ومركز جهاده، فقد اكتست أهمية استيراتجية وعسكرية بامتياز لذلك سعت الحكومة الفرنسية إلى تحطيمها والاستلاء عليها بتوجيه حملات عسكرية ضدها.

1-3 حملة الجنرال كلوزيل الأولى على مدينة معسكر 1835م:

ظلت مدينة معسكر إلى غاية 1835 تحت سلطة الأمير عبد القادر وإلى غاية هذه السنة حقق الأمير عدة انتصارات على فرنسا ولاسيما انتصاره في **معركة المقطع** [2] ، على الجنرال تريزيل 28 جوان 1835، وقد كان لهذه النكبة انعكاسات وخيمة اهتز لها الرأي العام الفرنسي والحكومة الفرنسية التي طالبت بالانتقام من الأمير، حيت أصدرت قرار ينص على احتلال مدينة معسكر كونها القلب النابض لدولته والاستلاء عليها سيجبر الأمير على الاستسلام [3].

ولتحقيق فرنسا ما كانت تصبوا إليه (التوسع على حساب مدينة معسكر) ، غيرت القيادة العسكرية الفرنسية بعزل الجنرال تريزيل وتعيين الجنرال دار لانج مكانه وتنصيب كلوزيل حاكم عام على الجزائر للمرة الثانية الذي تعهد بالزحف بجيوشه نحو عاصمة الأمير والثأر منه لهزيمة المقطع [4]

نزل الجنرال كلوزيل بمدينة وهران ومعه ولي العهد الفرنسي "الدوق دورليان" وبدأ استعداده للحملة ضد معسكر، حيت تكون جيشه من حوالي 10 ألاف مقاتل بالإضافة إلى 4 كتائب من المشاة والمدفعية، و 774 من الجمال المستأجرة لتنطلق الحملة من وهران في 25 نوفمبر 1835 [5].

1- Ibid., p, p, 42- 43.

2- عبد القادر سلاماني، العيد فارس، **مواقف سكان الغرب جزائري من الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران...المرجع السابق**، ص 26.

3- **معركة المقطع**: وقعت بتاريخ 28 جوان 1835 بين الأمير عبد القادر وقوات الفرنسية بقيادة تريزيل في شرقي مدينة أرزو وشمالي سيق بسبب اتفاق الكرمة الذي كان بين فرنسا والزمالة والدواوير بزعامة مصطفى بن سماعيل، تكبدت فيها القوات الفرنسية هزيمة نكراء **انظر** كمال صحراوي، **معجم المقاومة الجزائرية...المرجع السابق**، ص 175.

4- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص79.

5- نفسه، ص 80.

وفي طريقه إلى مدينة معسكر واجهته مقاومة من طرف الأمير وقواته محاولين وقف الزحف نحو معسكر، حيث تمثلت مظاهر هذه المحاولات في معركتين الأولى كانت في 1 ديسمبر 1835 بوادي الغروف **"معركة وادي الغروف"** والثانية في منطقة سيدي مبارك **"معركة سيدي مبارك"** في 3 ديسمبر 1835، كلاهما انهزم فيهم الأمير عبد القادر ليتمكن كلوزيل وقواته في الأخير من الدخول إلى مدينة معسكر في 6 ديسمبر1835 [1].

وبعد دخول الفرنسيون إلى المدينة وجدوا الأمير قد أخلاها من سكانها ولم يبق بها سوى حوالي 700 أو 800 من **اليهود** وأقلية من **بني مزاب**، وهدم ما كان قائم بها حتى لا يستفيد الفرنسيون منها، وتكون ذات فائدة لهم، وادريان بيربروج المشارك في هذه الحملة وصف الحالة المدينة عند دخول الفرنسيين قائلا " ...بعد ساعة دخل صاحب السمو الملكي والسيد الماريشال...والصورة التي قدمت نفسها بعد ذلك إلى أعينكم، مقتنعين بصحة التقارير التي وردت عن حالة المدينة، الليلة التي بدأت تغلق المطر الذي كان يسقط بغزارة، وطين الشوارع الضيقة القذرة التي كان لابد من عبورها، ساهمت أكثر في جعل المشهد الحزين أكثر إيلاما، والذي ظهر تدريجيا في الأنظار، بلدة شبه مهجورة العدد القليل من الشخصيات البشرية التي يرى هناك تشبه الأشباح وليس رجال نساء شاحبات...ويؤكد أن جنود عبد القادر أثناء عودتهم من قتال هبرة قد مروا بمسكرة وقد أجبروا سكان المور على الإخلاء، ونهبوا الجميع بشكل عشوائي...باختصار في هذه المدينة المؤسفة حيث التهمت النيران عدد كبير من المنازل ولم يبق سوى 700 أو 800 يهودي..."[2].

وأمام هذه الوضعية التي وجد عليها كلوزيل المدينة استحال عليه إقامة حكومة فيها فغادرتها القوات الفرنسية في 9 ديسمبر 1835 بعدما حطموا منشاتها العمرانية العسكرية ومخازنها وعاثو فيها الفساد وأضرموا فيها النيران واحرقوها [3]، وفي صباح 9 ديسمبر دخلها الأمير عبد القادر وأعاد تنظيمها من جديد وثبت بها سلطته [4].

2-3 حملة الجنرال بيجو الثانية والسقوط النهائي لمدينة معسكر1841م:

حل الجنرال **بيجو** بالجزائر 22 فيفري 1841 هادفا إلى تطبيق إستراتجيته العسكرية ضد المقاومة الأمير عبد القادر وتطبيق الاحتلال الشامل للجزائر مع بسط السيطرة الكاملة على الغرب الجزائري، لذلك بمجرد وصوله إلى الجزائر بدا في تحضيرات الاحتلال العاصمة **معسكر** وتهيئة العتاد الحربي مع حشد الجنود اللذين بلغ عددهم حوالي 88 ألف مقاتل.

1- فتيحة بن حميمد، **الحملة العسكرية الفرنسية بقيادة كلوزيل على معسكر 1835**، قراءة في الحيثيات والنتائج، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 22، جامعة عبد الحميد بن باديس، (2018) صص 130- 136.

2- Ber Brugger Adrien, relation de l'expédition de mascara, au bureau commentaire analytique du code civil, parid, p, p, 70- 71.

3- Ber Brugger Adrien, op, cit, p, p ,78.

4- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954**، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2008، ص102.

أضاف بيجو الجيش المقيم بوهران وقد صاحبه في هذه المعركة ولدي الملك **"الدوق دومال و دونمور"**، حيث تحركت جيوش بيجو نحو معسكر واحتلتها في 24 ماي1841 وأقام بها جيش لحراستها [1].

ونتيجة النصر الذي حققه بيجو على الأمير بالاستلاء على عاصمته معسكر، بدأ يزحف نحو المناطق التابعة للأمير، فبعد مدة من احتلال معسكر توجه بجيوشه إلى شمال ولاية معسكر ليتفقد قبائل أولاد خليف وصبح، ثم قصد قبيلة هاشم بسهل إيقرس مدمرا لمنازلهم وحارقا لمزارعهم [2] ، ثم قصد سعيدة في نفس سنة 1841 ووجدها فارغة بعد أن أخلاها الأمير عبد القادر من سكانها اللذين أحرقوها حتى لا ينتفع منها العدو [3].

4- التوسع الفرنسي في تلمسان 1836م:

عرفت مدينة تلمسان كغيرها من المدن الغرب الجزائري بعد سقوط العاصمة الجزائر 1830 جملة من الاضطرابات تمثلت مظاهرها في التعدي على الحرمات ونهب الممتلكات بالإضافة للانتشار الرعب والخوف وغياب الأمن، ظهور الصراع بين الكراغلة وحضر المدينة [4].

ولهذه الأسباب فكر أهل حضر تلمسان في حل سياسي تمثل في الاستنجاد بالسلطان المغربي **مولاي عبد الرحمان** لتصبح المدينة في شهر أكتوبر 1830 تحت الحماية المغرب الأقصى وبتصرف خليفة السلطان المغربي **مولاي على** [5] ، ولكن في ظل التهديدات الفرنسية للمغرب انسحب منها هذا الأخير سنة 1831، لتخضع بعد مبايعة الأمير عبد القادر سنة 1833 لسلطة الأمير وظلت إلى غاية هذه الفترة (1833م- 1836م) صامدة في وجه التوسع الفرنسي إلى غاية 1836.

1-4 الحملة العسكرية الأولى على مدينة تلمسان بقيادة الجنرال كلوزيل 1836م:

بعد نجاح الماريشال كلوزيل من دخول مدينة معسكر 6 ديسمبر 1835، وجه أنظاره صوب مدينة تلمسان باعتبارها ثاني أهم مدينة للأمير عبد القادر بعد مدينة معسكر، وقد استغل كلوزيل انشغال الأمير في حملته ضد قبيلة **الأنجاد** التي هاجمت قائد تلمسان ابن نونة وأتباعه الموالين للأمير، وتأديبه للكراغلة بقيادة **" مصطفى بن إسماعيل "**.

وفي هذه الأثناء تحرك كلوزيل من مدينة وهران على رأس قوة عسكرية تعدادها 7500 جندي وضابط ليتمكن في 13 جانفي 1836 من الدخول إلى المدينة دون مقاومة بعد أن غادرها أهلها من سكان الحضر ولم يبق بها إلا اليهود والكراغلة اللذين رحبوا بالتواجد الفرنسي بالمنطقة، وغادر كلوزيل المدينة بداية من شهر أفريل بعد أن ترك بها حامية عسكرية قوامها 500 جندي بقيادة كافينياك [6] .

1- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 1994، صص 180- 181.

2- علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، سلسلة كفاح الشعوب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2015، ص 456.

3- نفسه، ص 181.

4- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تحقيق محمد العربي الزبيري، المنشورات ANEP ، (ب،ب،ن)، (ب،س)، ص97.

5- بن سيفي عز الدين، **التدخل المغربي بتلمسان (1830- 1832) بين الاستنجاد والاحتلال**، مجلة القرطاس، العدد 4، جانفي (2017)، ص 97.

6- وليد صفراوي، **البعد التاريخي لمنطقة تلمسان 1836- 1842**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم بواقي، المجلد 7، العدد 2، جوان (2020)، ص 149.

وبدخول القوات الفرنسية إلى مدينة تلمسان عمل الأمير عبد القادر على دحضها من المدينة عن طريق فرض حصار على تلمسان وعزل الحامية العسكرية بها عن مصدر تموين بوهران، حيت تجلت مظاهر هذا الحصار في جملة المعارك التي خاضها الأمير ضد الجنرالات الفرنسية منذ 1836، وكللت بانهزام القوات الفرنسية أشهرها **معركة التافنة** 26 جانفي 1836 و**معركة وادي الغازر** في 15 أفريل 1836 بالإضافة **معركة سيدي يعقوب** في 25 أفريل 1836 وأخرها **معركة وادي سكاك** في 6 جويلية 1836 بقيادة جنرال بيجو[1].

وبعد فشل الجنرالات الفرنسية (**كلوزيل، دار لانج، بيجو...**) في فك الحصار على مدينة تلمسان أجبروا على توقيع معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر 1837 ليتمكن هذا الأخير من خلالها استرجاع المدينة ودخولها يوم 12 جويلية 1837.

2-4 حملة بيجو العسكرية على مدينة تلمسان وسقوطها النهائي 1842م:

ظلت مدينة تلمسان منذ توقيع معاهدة التافنة 1837 إلى غاية 1842 تحت سلطة الأمير عبد القادر، وبسبب نقض الحكومة الفرنسية لهذه المعاهدة إبتداءا من سنة 1839 تجدد الصراع بين الأمير عبد القادر والقوات الفرنسية بقيادة الجنرال بيجو على مدينة تلمسان، حيت بدأت بوادر هذه الصراع بالتحالف بين **الجنرال بيجو** و **محمد بن عبد الله** في نهاية شهر ديسمبر 1841 بإعلانهم الحرب على الأمير على ضفاف وادي تافنة [2].

وبتاريخ 29 جانفي 1842 تحرك الماريشال بيجو على رأس قواته من وهران ونزل بمقر قيادته العليا معسكر ومنها توجه إلى تلمسان واحتلها صبيحة 31 جانفي 1842 دون مقاومة إذ وجدها شبه خالية من سكانها، حيت وضع حامية عسكرية بها وأقام الحصون بها [3] ليواصل بيجو بعدها مشروعه التوسعي على حساب منطقة سبدو التي دمرها وهزم القبائل المحيطة بها وأخضعها [4].

خلاصة القول أن مقاومة الأمير عبد القادر كان لها دور كبير في مواجهة التوسع الفرنسي على حساب مناطق الغرب الجزائري، وبالتالي تأخير المشروع الاستيطاني بهذه المناطق، ولكن بمجرد القضاء على هذه المقاومة استحوذت السلطة الاستعمارية على الأراضي التي رأت فيها ضرورة لتنفيذ مشروعها الاستيطاني وإنشاء المراكز الاستيطانية لتوطين المهاجرين الأوروبيين.

1- وليد صفراوي، **البعد التاريخي لمدينة تلمسان**، صص 153- 155.

2- نفسه، ص 152.

3- عبد الرحمان بن محمد جيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ص 185.

4- علي محمد محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي**، ص 457

الفصل الأول

نماذج من التشريعات العقارية لمصادرة الأراضي في الغرب الجزائري

(1830م-1900م)

1- التشريعات العقارية ما بين (1844م- 1863م).

1-1 أمريتي 1844 و 1846م.

2-1 قانون 16 جوان 1851م.

3-1 قانون المشيخي 1863م.

2- التشريعات العقارية ما بين (1870م-1900م).

1-2 قانون فارني 1873م.

2-2 قانون 1887م.

3-2 قانون 1897م.

يعتبر الغرب الجزائري الأكثر تأثرا بسياسة مصادرة الأراضي من طرف الاستعمار الفرنسي، وهذا راجع لاعتبارات طبيعية واقتصادية التي ميزت المنطقة ، إذ أنها تتوفر على إمكانيات زراعية هائلة وتتربع على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، ولذلك شرعت الحكومة الفرنسية منذ توغلها في مناطق الغرب الجزائري بالاستحواذ على هذه الأراضي بواسطة سلسلة من التشريعات العقارية، وهذا ما سنعالجه في هذا الفصل، بحيث سنتناول نماذج من هذه التشريعات مع التركيز على تطبيقاتها على أراضي قبائل الغرب الجزائري.

1 : التشريعات العقارية ما بين (1830م-1863م):

1-1 أمريتي 1844م- 1846م:

1-1-1: أمرية 1844م:

تعد أمرية1 أكتوبر 1844 أول نص قانوني منظم للملكية العقارية في الجزائر، وتعود أسباب صدورها إلى :

- إخضاع العقار الجزائري للقانون الفرنسي، ودلك لتنظيم المعاملات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين.
- وجود مشاكل بالعقار متمثلة في عملية تعين و وجود العقار في بعض الحالات أو عدم وجود العقار المعني بالبيع في بعض الأحيان أخرى إلى جانب المبالغة في تحديد المساحات [1].

أ - **مضمونـــها:** تتألف أمرية 1 أكتوبر 1844 من 5 فصول [2]:

- **الفصل الأول:** بيع العقارات وتسوية الوضعية البيع الأراضي التي كانت سابقا.
- **الفصل الثاني:** إعادة شراء أراضي، وسماح للأوروبيين بتسوية وضعيتهم للحصول على العقار.
- **الفصل الثالث:** وضع شروط لتملك العقار:

1- منع شراء أراضي العقار في مناطق القبائل.

2- منع الضباط والموظفين شراء العقار دون حصول على رخصة.

- **الفصل الرابع:** نزع الملكية بغرض المصلحة العامة، وهذا قرار يهدف إلى تجريد الجزائريين من أملاكهم، ومن بين حالات نزع الملكية لأجل المصلحة العامة نجد:

1- إقامة مراكز العسكرية.

2- بناء المدن والقرى لتوسع مراكز الاستيطان.

- **الفصل الخامس:** الأراضي الغير مستغلة أو التي لا تثبت ملكيتها في ظرف 3 أشهر تصادر.

ومن خلال فصول أمرية1 أكتوبر 1844 تم وضع الإجراءات اللازمة، لمنح رخصة للمشترين مع المطالبة من البائع عقد الملكية في أي وقت، كما يمكن للمشتري توقف عن تسديد المبالغ إلى غاية تسليم عقد، بالإضافة إلى منع كل ضابط فرنسي شراء ملكية عقارية طول خدمة العسكرية، وفي حالة الحصول على الرخصة من طرف الحاكم العام يمكن شراء ملكية عقارية [3].

---

[1] - صالح حيمر، **قراءة في أمريتي 1844-1846 حول الملكية العقارية في الجزائر**، مجلة العصور الجديدة،العدد6،(2012)،ص71.

[2] - تيرس سعاد، **قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن 19**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 2، (2010)، ص140.

[3] - صالح حيمر،**السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص80.

نستنتج من خلال مضمون أمرية 1844 أن الحكومة الفرنسية استطاعت وضع يدها على أراضي الجزائريين بقرارات وإجراءات تعسفية، وهذا ما جعلها صامدة من خلال جهل الأهالي بكيفية تعامل مع المعاملات العقارية، كما قامت أمرية 1844 بإجراء الفحص والمراقبة للعقود الملكية حيث ميزت بين الأراضي المزروعة وغير المزروعة، بحيث أن الأراضي المزروعة أقيمت فيها أعمال زراعية لا تتطلب الفحص والمراقبة لأن مالكها يعتبر ملك شرعي للأرض، إلا أن الإدارة الاستعمارية وضعت له شرط بتقديم "مخطط العقار" و"مساحته" و"حدوده" ووصف الأرض المزروعة، بينما الأراضي غير مزروعة يتوجب عليها تقديم عقود الملكية محدد فيها "مساحتها" و"حدودها" ولابد أن تكون صادرة قبل 5جويلية 1830، بحيث يتم تقديمها إلى المديرية المالية خلال 03أشهر من صدور قانون، وإذا تجاوز صاحب الأرض المدة المحددة يستطيع الشخص تقديم عقوده إلى إدارة في حالة إذ كانت عقود صحيحة ومقبولة ملتزمة بشروط [1].

استطاعت أمرية 1844 من خلال إجراءاتها فرض الضريبة السنوية على الأشخاص الذين يملكون أراضي زراعية دون استغلالها بقيمة 5 فرنكات للهكتار الواحد، وإذا لم تدفع يتم مصادرتها وتضم إلى أملاك الدومين دون حكم لأنها تعتبر أراضي شاغرة [2].

وبهذا يمكن نستنتج أن الإجراءات كانت تعسفية في حق الجزائريين، لأن معظم الأهالي قبل 1830 لم يكن لديهم عقود ملكية بل تتم عملية بطرق أخرى، ولهذا تعتبر الإجراءات إجحاف في حق الأهالي والرغبة في مصادرة الأراضي بأي طريقة من أجل توسع مشروع الاستيطاني.

ب – <u>أهدافها:</u> تضمت أمرية مجموعة من أهداف [3]:

- تسوية وضعية المعاملات العقارية السابقة، واحتراس الإدارة الاستعمارية من وقوع في نفس الأخطاء السابقة التي ارتكبت في المعاملات العقارية.
- السماح الأوروبيين بإستلاء على مزيد من الأراضي الزراعية عن طريق الإجراءات صارمة والتعسفية.
- تسهيل المعاملات العقارية بين الجزائريين و الأوروبيين.

ساهمت أمرية 1844 في ارتفاع تكاليف مما جعل عملية الاستيطان صعبة، لذلك توجب على مشرع الفرنسي إصدار أمرية 21 جويلية 1846.

2-1-1: <u>أمرية 1846:</u>

تعتبر أمرية 21 جويلية 1846 آلية قانونية سمحت للإدارة الفرنسية بإستلاء على المزيد من الأراضي الجزائريين، ومن بين أسبابها أنها جاءت مكملة لنقائص أمرية 1844 خاصة في عملية الفحص والمراقبة للعقود الملكية، حيث أن في بدايتها أوكلت مهمة فحص ومراقبة إلى المحاكم العادية، مما جعلها تتطلب تكاليف ووقت طويل لذلك تحولت مهمة إلى مجلس المنازعات [4].

---

[1] - محفوظ قداش، الجيلالي صاري، **المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر:عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1987 ، ص128.

[2] - صالح حيمر، **قراءة في أمريتي 1844-1846...**، ص 76.

[3] - محفوظ قداش، الجيلالي صاري، **المرجع السابق**، ص130.

[4] - عدة بن داهة، **الاستيطان وصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)**، ج1، ط خاصة ، م.و.ب،ح،و، ت، الجزائر،2013، ص348.

أ- مضمونها:

- عقود الملكية الريفية تخضع للفحص والمراقبة بناء على قرارات الوزارة الحربية، لأن هذه الأراضي محددة من طرف وزير الحربية، فإذا لم تقدم سندات تثبت عقود ملكية تعتبر أراضي شاغرة وبالتالي حق الإدارة الاستعمارية التصرف فيها ومنحها للأوروبيين على شكل امتيازات [1].
- خضوع الملكيات الواقعة في المدن الرئيسية للتحقيق، مع تحديد مدة **"03 أشهر"** من صدور قرار، يتم تحديد فيها "منطقة" و"تقديم عقود الملكية" للمديرية المالية، من بين المناطق التي خضعت للتحقيق في الغرب الجزائري نجد "بلدية وهران" و"بلدية مستغانم" [2].
- إسناد مهمة الفحص والمراقبة للمجلس المنازعات، أي يصرح بشرعية عقود التي تعود إلى ما قبل 1830، أما أهالي التي رفضت عقودهم لأنها صادرة بعد 1830 يمكنه أن يطلب من الإدارة الاستعمارية امتياز للهكتار الواحد بتقدير 03 فرنكات، إلا أن الإدارة وضعت شروط حتى يستطيع الشخص حصول على امتياز وذلك ببناء مسكن بقيمة 5000فرنك وإسكان العائلات الأوروبية في كل 20هكتار بالإضافة غرس 30 شجرة في كل هكتار[3]، ولابد من إنجازها في مدة 5 سنوات وإذا لم يوف بشروط فتنزع منه امتياز، فكان إجراء مجحف في حق الجزائريين.
- الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم عقود الملكية أو لا يملكونها أصلا، أو لا يصرحون بها يستعطون الحصول على أراضي بشكل امتياز، لكن بشرط إنجاز أعمال السابقة الذكر بينما القيمة المالية للأعمال يكون الوزير الحربية مكلف بها بأخذ قرار عن طريق مجلس منازعات، مع دفع ضريبة سنوية بقيمة **10فرنكات** للهكتار الواحد [4].

ب - أهدافها: تمثلت في مجموعة من الأهداف:

- توسيع نطاق دومين الدولة .
- منح عقود الملكية للأوروبيين القادمين من أوروبا.
- انتزاع الأراضي من الأهالي بكل طرق مهما كان نوعية الأرض [5].

ومن خلال تطرقنا للإجراءات صارمة وأهداف أمرية 1846 يتوضح أنها تحمل نفس الإجراءات أمرية 1844 خاصة من ناحية أن الأهالي لا يملكون عقود قبل 1830 بل تتم بطرق إرث ولا وجود للسندات مما تبين مدى إجحاف وقهر للأهالي الجزائريين من خلال أمريتي 1844 و 1846 من أجل تحقيق هدفها المتمثل في مصادرة الأراضي وتوسيع دائرة الاستيطان بالجزائر.

1-1-3: تطبيقات أمريتي 1844م – 1846م:

ساهم تطبيق أمريتي 1844- 1846 على الأراضي الغرب الجزائري في تحقيق عملية الفحص والمراقبة بالنسبة للأراضي المحيطة بالمنطقة وهران [6]، بينما المناطق أخرى كانت تحث الحكم العسكري وبالتالي غير معنية بالتطبيق، حيث يمكن استخلاصه من خلال الجدول التالي [7]:

---

[1] - تيرس سعاد، **المرجع السابق**، ص141.

[2] - صالح حيمر، **قراءة في أمريتي 1844-1846...**، ص80.

[3] - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1845)**، ج5، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1998 ، صص 184-185.

[4] - عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية....**، صص 352-353.

[5] - عدة بن داهة ، **عدوانية التشريعات العقارية....**، صص 192-193.

[6] - صالح حيمر، **السياسة العقارية....**، صص 88-89.

[7] - جدول يوضح تطبيقات أمريتي 1844- 1846 للمزيد من معلومات أنظر صالح حيمر، **قراءة في أمريتي 1844-1846...**، ص81.

مساحة الأراضي التي خضعت لتحقيق	مساحات عادت للأوروبيين	مساحات عادت للأهالي	مساحات عـــادت للدولة	مساحات محل نزاع	المجموع
13.063	5.326	2.732	924 هكتار	3.081	948.201

جدول رقم 1: يوضح تطبيقات أمريتي 1844-1846

نلاحظ من خلال الجدول أن أوروبيين حصلوا على مساحة بقيمة **5.325** هكتار، أما الأهالي **2.732**هك وهذا ما يبن مدى تعسف الإدارة الفرنسية ومصادرتها لمساحات كبيرة من الأراضي الجزائريين مقارنة بالتي منحت للأوروبيين.

على رغم من نتائج أمريتي 1844- 1846 إلا أنهما لم تحقق هدف الإدارة الاستعمارية، كون أن العمليات الفحص والمراقبة خضعت لها المناطق المدنية دون المناطق العسكرية، وهذا ما صعب على الإدارة الفرنسية للكشف عن الأراضي الشاغرة ومصادرتها [1].

1-2: قانون 16 جوان 1851م:

اعتبر الكثير من الدارسين وعلى رأسهم " **ديمونت** " أن قانون 16 جوان 1851 أول ميثاق عقاري الجزائري كون مسألة الملكية الجزائرية ستخضع لنظام القوانين العقارية الفرنسية (إدخال التشريع الفرنسي على عقار الأهالي الجزائريين والاوروبين) [2].

1-2-1 أسبابه صدوره:

ساهمت مجموعة من العوامل بدفع المشروع الفرنسي إلى إقرار هذا القانون والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- **استكمال احتلال التل الجزائري:** تمكنت الحكومة الفرنسية من إخماد مقاومة الأمير عبد القادر التي وقفت عائق أمام توسع الاحتلال في المناطق التي كانت خاضع له ناحية الغرب الجزائري، وبذلك استطاع الاستعمار الفرنسي استكمال احتلال كل التل الجزائري لذلك كان لابد من تحضير قانون شامل يعالج الوضعية العقارية في كامل التراب الجزائري ، لأن أمريتي 1844- 1846 طبقت على المناطق المدنية ذات مساحة صغيرة مقارنة بالمساحة الإجمالية للتل الجزائري وبالتالي فإن أمريتي 1844-1846، لم تكن كافية لتوفير أراضي تغطي حاجات المستوطنين [3].
- **الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بفرنسا:** ترتب عن ثورة فيفري 1848 بفرنسا انتشار البطالة، حيث أصبح العمال الباريسيون بدون عمل حتى نال منهم اليأس[4]، لذلك حاولت الجمهورية الفرنسية الثانية التخلص منهم خوفا من إثارتهم للاضطرابات داخل الجمهورية الفتية عن طريق تشجيع هجرتهم إلى الجزائر التي وصلت 66.500 فرنسي[5].

---

[1] - محفوظ قداش، الجيلالي صاري، **المرجع السابق**، ص 138.

[2] - محمد الأمين بن يوسف، **أول قانون عقاري بالجزائر(16 جوان 1851) بين سراب المحافظة على ملكية الأهالي وواقع تدعيم الاستيطان**، مجلة الإنسان والمجال، العدد2، (2022)،ص 218.

[3] - عزيري صباح، **الملكية وقانون مصادرة الأراضي في الجزائر من 1830-1873**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2021- 2022، ص 57.

[4] - شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، تر:جمال فاطمي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 602.

[5] - ليلى بلقاسم، **تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غيليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا) ما بين 1863-1900**، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية ، جامعة وهران،2017-2018، ص18 .

وعلى حسب ما ذكر **"صالح فركوس"** أن عدد الأوروبيين ارتفع من 11.507 معمر إلى 24.672 معمر، وذلك من 31 ديسمبر 1846 إلى غاية 31 ديسمبر 1850، بينما في سنة 31 ديسمبر 1851 ارتفع من 24.672 إلى 27.383 معمر [1] لذلك بدأت الحكومة الفرنسية في البحث عن آليات قانونية للاستحواذ على الأراضي.

ونظرا للأسباب سالفة الذكر تشكلت لجنة حكومية لإعداد مشروع يتضمن تأسيس الملكية في الجزائر لذلك طرح مشروعين، فالمشروع الأول حرر من قبل اللجنة الاستشارية للجزائر التي ترأسها الجنرال " دي لا مورسيار" وقد ركز راندون في هذا المشروع على مبادئ التالية [2]:

1- المشروع الأول إقرار أن الملكية حق مصون للجميع دون التميز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين والاعتراف بملكية الأهالي مقابل عقد الملكية الفردية مثبت بعقد ، أو امتياز لمدة 10 سنوات دون انقطاع، وملكية القبائل الجماعية تثبت بعقود وفي حالة عدم وجودها تصبح منتفعة فقط في الأراضي التي ستعتبر ملك للدولة.
2- المشروع الثاني فقد طرح من قبل لجنة المجلس الوطني برئاسة **"هنري ديديه"** الذي قدم تقريرين الأول بتاريخ 16 جويلية 1851 وتقرير الثاني بتاريخ 29 مارس 1851، وتضمن إلغاء العمل بالنظام العقاري الذي أفرزته أمريتي 1844-1846، مع دمج الملكية العقارية الجزائرية في المنظومة العقارية سائدة بفرنسا.

وبسبب التعارض بين المشروع الأول والثاني أعيد النظر في المشروع الأول حيث قدمت مسودة إلى الحكومة تضمنت 5 فصول و21 مادة وبعد مناقشة أدخلت تعديلات لتصبح 23 مادة وتم الموافقة عليه بتاريخ 29 مارس 1851[3] ، والجدير بالذكر أن أهم تجديد ورد في قانون 1851 كان إدخال مفهوم الدومين الوطني والأملاك الوطنية للنظام العقاري سائد بالجزائر.

1-2-2- مضمونه: تضمن قانون 16 جوان 1851 خمسة أبواب:

1- **الباب الأول:** حول الدومين الوطني في الجزائر [4]
2- **الباب الثاني:** حول الملكية الإقليمية و ملكية البلدية [5].
3- **الباب الثالث:** حول الملكية الخاصة أهم مواده نجد المادة 10 الملكية ذات حرمة ومصونة، دون أي تفريق بين المالكين الأهالي أو الفرنسيين أو مالكين آخرين.
4- **الباب الرابع:** حول نزع الملكية والاحتلال المؤقت من أجل منفعة عامة.
5- **الباب الخامس:** تضمن إجراءات عامة.

1-2-3- أهدافـــه:

من خلال استقراءنا لمواد القانون نستنتج أهداف الحكومة الفرنسية من إصدار قانون 16 جوان 1851، والتي يمكن حصرها في غايتين أساسيتين هما :

---

[1] - صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925**، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010، ص104.

[2] - ليلي بلقاسم، **المرجع السابق**، ص21.

[3] - عزيري صباح، **المرجع السابق**، صص 59-60.

[4] - محمد الأمين بن يوسف، **ملكية الدومين وتطور الاستيطان في الجزائر 1830-1870**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران،2014 - 2015، صص 96-98.

[5] - نفسه، صص 98-100.

1- **تنظيم ودعم عملية الاستيطان الرسمي بالجزائر**: وذلك من خلال منع الأوروبيين من شراء الأراضي خارج النطاق المحدد الذي يتمثل في الإقليم المدني، وهذا يفسر محاولة الحكومة الفرنسية تنظيم الاستيطان وتوفير الأمن وسلامة للمستوطنين، وهذا ما نلمسه في المادة 14 من القانون "لا يمكن أن يكون أي حق ملكية أو انتفاع موجود على تراب قبيلة معينة، موضعا للتنازل والبيع لأي شخص أجنبي عن تلك القبيلة" [1].

2- **مصادرة الأراضي لصالح المستوطنين عن طريق**:

- إقرار مبدأ نزع الملكية بحجة المنفعة العامة وأغراض استيطانية، هذا ما ورد في مادة 14"....وللدولة وحدها صلاحية في حيازة أو اقتناء أو تملك هذه الحقوق لفائدة المصالح الإدارية أو الاستيطان وجعلها قابلة كليا أو جزئيا للانتقال والبيع بحرية" [2].
- رفع الحصانة والمناعة عن الأوقاف وإدخالها في إطار المعاملات العقارية، كما جاء في أمرية 1844 ومنح الحق للأوروبيين في شراء أراضي الحبوس في مناطق المدنية، وهذا ما ورد في البند رقم 17 من قانون "في حالة نقل ملكية مسلم لصالح أي شخصية أخرى لجزء من العقار غير مقسوم بين البائع ومسلمين آخرين فإن حق شفعة يتم فيه النظر من طرف العدالة الفرنسية ".
- حق الدولة مصادرة أملاك الثائرين وردت في المادة 22 من القانون.
- ضم الأراضي الغابية إلى الدولة.

أما إذا قرأنا ما بين سطور هذا القانون وتمعنا في مواده نستنتج أن الهدف الخفي من هذا القانون هو التغلغل في أراضي العرش، باعتبارها أراضي غير مستغلة أو شاغرة أو مستغلة بطريقة نفعية بدون عقود تثبت ملكيتها لذلك ستبحث الإدارة الفرنسية عن آليات الاستحواذ عليها والتي تمثلت في الحصر وتجميع القبائل [3].

1-2-4 تطبيقاته:

تم تطبيقه على الأراضي الغرب الجزائري عن طريق عمليتي **الحصر والتجميع** والتي اتخذتها الحكومة الفرنسية وسيلة لتحديد الأراضي مستغلة والغير مستغلة أو الشاغرة مع تحديد صيغها القانونية وأنواعها، لذلك عملت على جمع عدد من أفراد القبائل في جزء محدد من الأرض وفق ما يتناسب مع عدد أفراد القبيلة، والاستحواذ على باقي المساحة باعتبارها ملك للدولة.

طبقت إجراءات سياسية الحصر التي تكفل بها ضباط المكاتب العربية على المساحة الإجمالية قدرت بحوالي 343.000 هكتار ما يقارب 56.489 شخص من الأهالي، أبقت منها الإدارة الاستعمارية للقبائل حوالي 282.000 أي 5/6 واستفاد الدومين الدولة بحوالي 60.000 هكتار، أما الأراضي الغابية التي ثم ضمها قدرت ب200 ألف هكتار[4].

ومس قانون 1851 غابات عديد من مناطق عمالة وهران وضمها إلى أملاك الدولة، نجد على سبل المثال "غابة مولاي إسماعيل" الواقعة في أراضي قبيلة الغرابة ببلدية لوسيان، زهانة قدرت مساحتها بـ12 ألف هكتار، بالإضافة "غابة بني خنيس" والتي تقدر مساحتها 698 هكتار، ونظرا لما تشكله الأراضي الغابية لقبيلة **بني خنيس** بضواحي معسكر فإن الحاكم العام اقترح إخضاع 240 هكتار من أراضيها [5].

---

[1] - نفسه، ص 98.

[2] - نفسه، صص 98 -99.

[3] - بن يوسف محمد الأمين، **أول قانون عقاري بالجزائر 16 جوان 1851**، صص 221-222.

[4] - محمد الأمين بن يوسف ، **ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر**، ص105.

[5] - عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض، ج1**، ص 361-362

وبموجب هذا القانون تحصلت الحكومة الفرنسية على 3080 هكتار من مجموع 19813 الذي أخذت منه إدارة الفرنسية 13388 هكتار، أما القبائل التي خضعت لعمليات الحصر في الجهة الغربية نذكر على سبيل المثال "قبيلة أولاد قيصر" المستقرة على ضفتي واد الشلف، حيث فقدت 12.000 هكتار من أراضي بموجب قرار وزاري 15 أكتوبر 1859 الذي نص على إخضاع هذه القبيلة إلى الحصر، وبالتالي فقدت قرابة الثلث من أراضيها من مجموع مساحتها الإجمالية المقدرة بين 38.000 إلى 40.000 هكتار، حيث تم حصر سكان القبيلة المقدر عددهم ب8.809 شخص في مساحة قدرها 25.047 هكتار (تقريبا 3 هكتارات للشخص الواحد و12 هكتار للعائلة الواحدة المتكونة من 04 أفراد) كما تم تقسيم القبيلة إلى 44 قرية [1].

وقد كان لهذه السياسة انعكاسات وخيمة من نقص مصادر ثروتهم وبيع جزء من أملاكهم بأسعار منخفضة، وتراجع ثروتهم الحيوانية فقد انخفض نصيب الفرد الواحد من الأغنام والماعز إلى أقل من 02 رأس سنة 1852، ونجد إلى جانب قبيلة "ولاد قيصر" قبائل سهل مينا التي شملتها عملية الحصر حيث قام الضباط المكاتب العربية بحصر 4.000 هكتار من أراضي قبائل سهل مينا وصنفت ضمن أملاك الدولة، بحجة أن أصحابها يفتقرون لعقود الملكية، والهدف من الحصر قبائل سهل مينا والاستحواذ على أراضيهم تمثلت في[2]:

1- إنشاء مركز غيليزان وتوفير الأراضي للمعمرين، بعد أن قدموا طلب في سنة 1855 للحصول على أراضي من 80 إلى 160 هكتار.
2- رغبة مستوطنين وهران وسيق ومستغانم توسيع ممتلكاتهم في الضفة اليسرى لواد مينا، نظرا لخصوبة تربة وتوفير المياه.

وعليه فإن نتيجة من عمليات الحصر وصل ببعض القبائل إلى الإيجار مثلا **الحساسنة** بسيدي بلعباس أجبروا على الإقامة أعوام 1854م- 1859م على أراضي قبائل الحزر ج، وأولاد إبراهيم، وأولاد سليمان حيث كان عليهم أن يسددوا حق الإيجار الذي قدر ب10 فرنكات للمحراث [3]، وبعد نجاح تجربة سياسة الحصر حاولت الحكومة الفرنسية تطبيقها على نطاق واسع لذلك أصدرت قرار في 23 ماي 1861 ينص على تشكيل لجنة مهمتها إعداد مشروع يحدد الصيغ التي يجب إتباعها في ميدان الحصر إلا أن هذا المشروع تم سحبه بسبب الانتقادات التي تلقتها عمليات الحصر من طرف ضباط المكاتب العربية، اللذين أبرزوا بأن المشروع سيؤدي إلى سلب الأهالي أراضيهم، ولكن قانون 1863 سيعمل على حصر قبائل من جديد [4].

1-3- قانون مشيخي (سيناتوس كونسيلت) 22 أفريل 1863:

يعتبر قانون المشيخي مرحلة حاسمة في تاريخ التشريع العقاري الاستعماري الفرنسي بالجزائر، وذلك لما أحدثه من تغيرات عميقة في مختلف الجوانب خاصة الاقتصادية والاجتماعية.

[1] - صالح حيمر، **سياسة العقارية الفرنسية**، صص 110-111.

[2] - ليلي بلقاسم،**المرجع السابق**، ص 22.

[3] - حميدا توا سلمة، **الإستراتجية الفرنسية في تفكيك النظام القبلي**، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر، الوادي، 1440- 1441 هـ 2019 -2020م ، ص 41 .

[4] - صالح حيمر، **المرجع السابق**،ص112.

1-3-1- ظروف صدوره:

تزامن صدور القرار المشيخي مع فترة سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية (1848-1852) وظهور الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852-1870) بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث [1]، الذي تقرب من الجزائرين من جهة وتشجيع الاستيطان الأوروبي الرأسمالي من جهة أخرى [2].

عرفت مرحلة حكمه جملة من الاضطرابات والتقلب في الأوضاع، حيث تمثلت مظاهر هذه الاضطرابات في معارضة المستوطنين للنظام العسكري والمطالبة بإلغاء المكاتب العربية وبذلك استجاب نابليون الثالث لمطالبهم وأعلن عن "وزارة الجزائر والمستعمرات" بتاريخ 24 جوان 1858 مما سمح للمستوطنين بمضاعفة نشاطهم الاستيطاني على حساب ممتلكات الجزائريين وإحكام سيطرتهم على البلاد، حيث تم إنشاء 17 قرية استيطانية و منحت 4600 قطعة أرض مجانية للمعمرين بالإضافة إلى حصر القبائل بموجب قانون 1851، وهذا ما أدى إلى ظهور المقاومات الشعبية [3].

وفي ظل الأوضاع سالفة الذكر والتي يمكن وصفها بالاستقرار زار نابليون الثالث الجزائر في 17 سبتمبر 1860 لمعاينة ما يحصل في الجزائر[4] وانشغل بمسألة الملكية العقارية في الجزائر خاصة بعد ارتفاع احتجاجات الجزائريين جراء عمليات مصادرة أراضيهم بموجب قانون 1851.

وبعد عودة نابليون الثالث إلى باريس 19 سبتمبر 1860 وجمعه لمجموعة من التقارير حول الوضع في الجزائر رأى أن وضعية المستعمرة تتطلب إصلاحات مختلف الجوانب خاصة السياسية والاقتصادية، ولذلك استدعى مجلس الأمة والهيئة التشريعية للمناقشة وخرجوا بالإصلاحات أهمها إدخال التعديلات على المراسيم العقارية منها قانون 1851[5].

ونظرا لهذه التعديلات وتأثير السانسيمونين بأفكارهم على نابليون الثالث قام هذا الأخير بإرسال رسالة إلى بيليسي [6] في 6 فيفري 1863، وقد تضمنت مجموعة من الأفكار أهمها انتقاد نابليون الثالث آليات تطبيق قانون 1851 والبحث عن صيغ قانونية تسهل عملية انتقال الملكية من الجزائري إلى الأوروبي وفق إجراءات تقسيم أراضي القبائل وتفتيتها، وهذا ما ورد في قول نابليون الثالث في رسالته " وقد علمنا أن قانون من قوانين شرعنا المؤرخ سنة 1851 يتضمن إقرار حقوق العرب في أملاكهم.....لكن هذه الحقوق فيها اشتباه ويلزم علينا الخروج من هذا الحال.... ونبدأ في النظر في أوطان الأعراش وحدودها " [7].

---

[1] - **نابليون الثالث:** شارل لويس نابليون **(**1808-1873) أول رئيس للجمهورية الفرنسية الثانية و ثالث إمبراطور فرنسي(1852-1870)، صاحب مشروع المملكة العربية، زار الجزائر مرتين في سنة 1860 و1865 وأعلن الحرب على بروسيا 1870 والتي انتهت بهزيمة فرنسا ووقوعه في الأسر و من ثم نفي إلى بريطانيا إلى أن توفي 09 جانفي 1873 **ينظر** حوادسي ياسمين، صغير حفصاء، **السياسة الاستعمارية بالجزائر على عهد نابليون الثالث 1852-1870**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهدي،أم بواقي، 2020-2021، ص26.

[2] - يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص57-58.

[3] - شارل روبر أرجيريون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر:عيسى عصفور، دار منشورات عويدات، ط1، باريس،1982 ،صص 57-58.

[4] - نفسه، ص57.

[5] - بليل محمد، **التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال قرن 19 القطاع ألوهراني نموذجا**، جامعة وهران، 2010، ص123.

6 - **بيليسي:** (1794-1864) Aimable jeancques pbissier duc de Malakoff: ينتمي إلى طبقة بسيطة في المجتمع الفرنسي، درس في المدرسة العسكرية سان سير الحربية وبعد تخرجه تولى عدة وظائف منها قائد للأركان سنة 1845، وفي نفس سنة عين من طرف حاكم العام بيجو كجنرال في الجزائر، شارك في حرب القرم 1855، عين كعضو في مجلس الشروخ ثم سفير لفرنسا بلندن(1858-1859) سمي عليه المركز الاستيطان بالقرب من مستغانم "صيادة حاليا"، **انظر** عدة بن داهة، **الاستيطان وصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)**،ج2، الجزائر، 2008، ص491.

[7] - عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ جزائر معاصر (1830-1900)**، موفم للنشر، ط منقحة ومزيدة الجزائر، 2009، ص 161.

وبناء على الإصلاحات التي تم وضعها في الجانب العقاري تم إعداد مشروع قانون جديد في مطلع شهر مارس 1863، وتم مصادقة على قانون مشيخي في 13 أفريل 1863 ليتم إعلان عنه في الجريدة الرسمية يوم 22 أفريل 1863 [1].

1-3-2- موادہ:

يتكون قانون السيناتوس كونسيلت 1863 من 07 فصول و37 المادة ، وهي على نحو التالي :

- **الفصل الأول:**

القبائل الجزائرية هي المالكة للأراضي التي يتمتعون بها بشكل دائم وتقليدي بأي عنوان على الإطلاق [2] ويظهر من خلال ما ورد في كتاب Application du sénatus consulte "إن الأراضي التي في تصرف أعراش الصحراء والتل في بلاد الجزائرية بأي حجة كان قد صار ملكها مستقبلا لأهل الأعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرف المذكور ابتداء استقرارهم فيها، إلى أن ذلك معروف بالتواتر ثم إن معاملات والتقسيمات والتنقيصات والتي قد جرت في أمر الأراضي بين الدولة وأهل البلاد الجزائرية تبقى مقررة ثابتة لا رجوع فيها" [3].

- **الفصل الثاني:**

يتمثل في كيفية تطبيق القانون حيث تشمل 03 مراحل (تحديد أراضي القبائل، تقسيم هذه الأراضي على أفراد داخل كل دوار مع الاحتفاظ بالأراضي التي يجب أن تبقى كأملاك بلدية، تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير) [4].

- **الفصل الثالث:**

إصدار الإدارة العامة لائحة تحدد فيها (أشكال ترسيم حدود أراضي القبائل، شروط توزيعها بين الدوارات والتصرف في الملكية خاصة بالدواوير، شروط تأسيس الملكية الفردية).

- **الفصل الرابع:**

استمرار عملية دفع الضرائب على الأراضي إلى غاية صدور قوانين تنظيمة لها.

- **الفصل الخامس:**

أراضي بايلك تبقى محفوظة للدولة، والأراضي الملك تبقى محفوظ للأفراد.

- **الفصل السادس:**

الملكية الفردية لا يمكن نقلها إلا بسندات الملكية [5].

---

[1] - صالح حيمر، **قانون سيناتوس كونسيت حول الملكية العقارية في الجزائر**، قراءة تاريخية، العدد 18-19، منشورات مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران ، (2012)، ص06.

[2] - B.o.A, p214.

[3] - Application de sénat us-consulte**,testes oficield,Archives de archives de France**,p131.

[4] - رفعي مروة، لبيض فاطيمة الزهراء، **القوانين العقارية الاستعمارية بين النص والأثر قانون سيناتوس كونسيلت (1863-1887) نموذجا**، مذكرة ماستر في تاريخ مغرب العربي معاصر، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2021-2022 ، ص 46.

[5] - Gouvernement général de l Algérie**, tableau de la situation e la blissement français dans l'Algérie**, imprimerie imperale, paris, 1863, p131.

- الفصل السابع:

"لا ينتقص من الأحكام الأخرى للقانون الصادر في 16 جوان 1851 ولاسيما تلك المتعلقة بنزع الملكية والمنفعة العامة وإجراءات الحجز" [1].

1-3-3- أهدافه:

أ- **أهداف المعلنة:** وتتمثل في النقاط التالية [2]:

- تهدأت و طمأنة الجزائريين جراء عمليات مصادرة أراضيهم.
- تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع الجزائري بسبب مقاومات الشعبية التي اندلعت إثر عمليات المصادرة.
- اكتشاف الأراضي الشاغرة ورفع الحظر على الصفقات العقارية.
- ضمان فرنسا لمستقبلها وإحكام سيطرتها على البلاد عن طريق استحواذ على أراضي.

ب- أهداف الخفية:

1- **إنشاء الملكية الفردية**: وترجع أسباب إحلال الملكية الفردية محل الملكية الجماعية إلى تحقيق مجموعة من الغايات:

- خلق نموذج الرأسمالي في المستعمرة الفرنسية " الجزائر" شبيه بذلك الموجود بفرنسا والانتقال بالمجتمع الجزائري ما قبل كلونيالي المشاعي إلى مجتمع رأسمالي يرتكز على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج[3].

- تعجيز الجزائريين من استغلال ملكيتهم [4].

- خلق التفاوت الاجتماعي في الجزائر (الطبقية الاجتماعية).

- تسريع وتيرة نقل الأرض من الجزائري إلى الأوروبي.

2- تفكيك القبيلة وإنشاء الدوار(الشكل الأول للبلدية): وذلك لي :

- القضاء على روح الجماعية والتضامن القائم بين الأفراد القبيلة.

- تصدع البنية الاجتماعية وتسهيل عملية مراقبة القبائل [5].

- القضاء على مقاومة الشعبية.

4-3-1 تطبيقاته:

---

[1] - Gouvernement général de l Algérie, **tableau de la situation e la blissement français dans l'Algérie**, op, cit , p19.20.

- صالح حيمر، **قانون سيناتوس كونسيت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر**، ص06.[2]

[3] - عدي الهواري،**الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي(1830-1960)**، تر:جوزيف عبد الله، دار الحداثة، ط1، لبنان، 1983، ص67.

[4] - بختاري خديجة،**التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939)**،أطروحة الدكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ،جامعة وهران، 2011- 2012، ص48.

[5] - عدة بن داهة، **الاستيطان وصراع حول الملكية الأرض، ج1**، ص304.

بموجب المراسيم التي حددت القبائل الجزائرية التي ستخضع للإجراءات التطبيقية لقانون 1863 صدر مرسوم 12 أوت 1863، الذي يعتبر أول مرسوم إمبراطوري طبق من خلاله قانون على 32 قبيلة بعمالة الجزائر عامة و 11 قبيلة في غرب الجزائري خاصة.

وكانت قبيلة "هاشم بن داروغ" البالغ عدد سكانها 1.822 ن و المالكة ل 4.567 هكتار[1]، أول قبيلة بالغرب الجزائري يطبق عليها القانون قبيل نهاية سنة 1864، ومن ثم بدأت تتوالى المراسيم الإمبراطورية في الصدور لتوسيع عمليات التطبيق في عمالة وهران، وقد مست تطبيقات القانون 1863 5 دوائر في عمالة وهران (مستغانم، وهران، معسكر، تلمسان، سيدي بلعباس).

ولتوضيح أكثر العمليات التطبيقية لهذا القانون على مختلف قبائل دوائر الغرب الجزائري وتحديد مساحات الأراضي المصادرة جراء هذه التطبيقات ارتأينا اختيار نماذج من دوائر الغرب الجزائري.

أ- <u>تطبيقاته في دائرة مستغانم:</u> خضعت قبائل دائرة مستغانم وفروعها إلى الإجراءات التطبيقية لقانون المشيخي 1863 الموضحة في الجدول[2].

ومن خلال الجدول نلاحظ أن إجراءات تطبيق القانون المشيخي 1863 مست القبائل الكبرى ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثلا قبيلة عكرمة وشراقة بلغ عدد سكانها 4.272ن، مازونة 2.349ن[3] ...إلخ وذات مساحة شاسعة من الأراضي الخصبة ونجد من هذه القبائل "قبيلة العبيد الشراقة" بمستغانم كما هي موضحة في الجدول الخاص بتطبيقات، والتي تم تقسيمها إلى دوار أولاد سنوسي قدرت قيمة مساحته المشاعة المطبق عليها القانون ب 2.354.50هكتار، أما دوار القدادرة فبلغت مساحته 2.510.10هكتار، في حين أن قبائل ولآد سيدي عبد الله بفرع مستغانم كان دوار"أولاد بوعبسة" المتفرع عنها يملك أفراده 526.900 هكتار في حين إذا اتجهنا نحو قبائل صحاري نجدها كانت تتربع على مساحة 2.959.98.21 هكتار[4].

وبالتالي نستنتج أن هدف المشرع الفرنسي والإدارة الاستعمارية تفكيك هذه القبائل والقضاء على نسيجها الاجتماعي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى مصادرة أرضيها لصالح المعمرين وتوسيع المراكز الاستيطانية لذلك وقع الاختيار على القبائل المحاذية للمراكز الاستيطانية والغابات والسكك الحديدية لأنها تتوفر على شروط مناسبة لتتطور مستقبلا، ونبقى في نفس العرش عكرمة وشراقة قريب من منخفض واد شلف وسكة الحديدية مما يسهل مستقبلا فتح أشغال الري، أما عرش مازونة كان قريب من مركز واد رهيوا و جديوية[5].

وبفعل هذا المرسوم تم توزيع الأراضي بين أفراد الدواوير المنشأة بدائرة مستغانم بعد تحديدها في شكل ملكيات فردية، مما سمح للإدارة الفرنسية من اكتشاف الأراضي الشاغرة للإستلاء عليها كإجراء تشريعي أولي،

---

[1] - صالح حيمر، **قانون سيناتوس كونسيت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر...المرجع السابق**، ص 12.

[2] - أنظر الملحق رقم 1 للمزيد من المعلومات انظر

Edtoublon (robert) et lefebure(Adolphe):code de l'Algérie annote, recueil chronologique des lois, ordommances décrets cieculaires ect formant la législation actuellement en vigueur, libraire éditeur Adolphe Jordon, Alger, 1896, p-p 286-287.

[3] - ليلي بلقاسم، **تطبيق التشريعات العقارية...المرجع السابق**، صص 161- 170.

[4] - خالد بوهند، محمد بليل، **دراسات وبحوث عن التوسع الاستيطاني الفرنسي بمستغانم وأحوزها وانعكاساته...المرجع السابق**، صص 34-35.

[5] - ليلي بلقاسم، **المرجع السابق**، ص181.

ومن ثم العمل على مصادرة أراضي الأفراد اللذين منح لهم عقود الملكية بطرق مباشرة أو غير مباشرة،ولتوضيح عمليات المصادرة جراء تطبيقات القانون على القبائل دائرة مستغانم نذكر نماذج منها موضحة في الجدول الأتي [1] :

		مساحة الأراضي القبائل قبل تطبيق قانون 1863		مساحة الأراضي القبائل بعد تطبيق قانون 1863				مساحة الأراضي المصادرة
القبيلة	الدوار	المساحة الإجمالية	المساحة الجزئية	الملك معترف به	أراضي جماعية زراعية	أراضي مشتركة	أملاك عامة	أملاك تسوية الوضعية	
عكرمة الشراقة	حمادنة جرارة	13.170 هـ و 78 أر	8.746هـ 44 أر 4.424هـ34أر	2.651هـ 73 أر	8.709هـ و 73 أر	1.601هـ و 24 أر	208 هـ-و 53 أر	466 هـ	4.461 هكتار
عكرمة الغرابة	القواليز القرايرية قربوسة	8.025 هـ و19أر	4036هـ 50 أر 1921هـ 69أر 2067 هـ	5.000 هـ و 2 أر	2.432هـ و 77 أر	592 هـ و 40أر	/	/	اقتطعت منها 1.200 هـ من أجود الأراضي لإنشاء مركز يلل الاستيطاني
عويسات	-عويسات -بوغدو	21.355هـ و60أر و45 سنتيار -الأراضي الفلاحية 144هـ -06أر أراضي حدائق	7.860 هـ و71 أر -13.488هـ و 8ار و 40 سنتار [2]	/	/	/	/	/	-اقتطع منها مساحة 06 هكتار بهدف إنشاء طريق يمر من تيارت إلى تنية الحد[3]. -أعطت قبيلة عويسات 3926هـ للحفاظ على ملكية سبيبة[4]
أولاد خليفة	-أولاد خروبي -أولاد بورنان -شراقة -القنادزة -صحاري	5000 أراضي ملك							-إستحودت على أراضي الغابات 11.470 والبنايات 119هـ و30أر،سكنات تابعة للبلدية 1.271 هـ و54أر[5]
مازونة	بوعلوفة بوماتع القصبة	20.155 هـ	8.30هـ 7.483هـ 4.369هـ	13.985هـ و 26 أر 109 سنتيار	/	6.169هـ و 73 أر 90 سنتيار	178هـ 54 أر	/	5.958هكتار 869 أر 90 سنتار

جدول رقم 2: يوضح مساحة الأراضي المصادرة بعد تطبيق قانون 1863

1 - جدول يوضح مساحة الأراضي المصادرة بعد تطبيق قانون 1863 للمزيد من المعلومات أنظر ليلي بلقاسم...ص187.

[2] - رقعي مروة، لبيض فاطيمة الزهراء، **القوانين العقارية الاستعمارية بين النص والأثر...المرجع السابق**، ص86.

[3] - نفسه، ص 87.

[4] - مصطفي عتيقة، **واقع تطبيق القوانين الاستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت قانون سيناتوس كونسيلت نموذجا**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، العدد 02، أفريل، (2022)، ص354.

[5] - وابل بختة، **الملكية العقارية في الجزائر خلال الإمبراطورية الفرنسية الثانية**، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2019، ص09.

نلاحظ من خلال ما ورد في الجدول أن الإدارة الفرنسية تمكنت من الاستحواذ على مساحات كبيرة من أراضي قبائل عكرمة الشراقة و مازونة ، ففي قبيلة عكرمة والشراقة ضمت حوالي 4.46 هكتار من إجمالي المساحة 13.170 هكتار واعترفت بمساحة قدرها 8.709 هكتار و 73 أر موزعة على كل من دوار حمادنة ب 5.337 هكتار و 76 أر بعدما كانت مساحته 8.746 هكتار و 44 أر أي تقلصت مساحة بحوالي 3.409 هـ ، أما دوار الجرارة منحت له 3.371 هكتار و 97 أر من مساحته 4.424 هـ و 34 أر، وهذا يعني أن مصلحة أملاك الدولة ضمت حوالي 1.053 هـ وهذا ما دفعهم إلى الإحتجاج، كما نجد من خلال الجدول أن قبيلة مازونة هي الأخرى لم تسلم من عمليات المصادرة بل كانت حجم الأراضي المصادرة بها أكبر من قبائل عكرمة الشراقة والتي قدرت بالإجمال ب 5.958 هكتار و 86 أر و 90 سنتيار، حيث أن هذه الأراضي كانت تمثل مجموع الأراضي الزراعية والبساتين وهي موزعة كالتالي:

1- ضم أملاك حبوس سيدي عمار بمساحة قدرها 5.049 هكتار و 79 أر و 13 سنتيار، وهذا الأخير كان محل نزاع بين الدولة وسكان عرش مازونة (خاصة مع دوار بوعلوفة) وخصص الأملاك الدولة نظرا لمجموعة المعاملات التي يتم إقرارها بموجب مرسوم 22 جوان 1867 وعملت جاهدة حتى تمكنت من ضمها لممتلكات الدومين لتوفرها على أراضي خصبة وقريب من المركز استيطاني واد رهيو وجديوية.

2- الأراضي الشاغرة غير المطالب بها من أصحابها، حيث نجد بدوار بوعلوفة 44 هكتار و 74 أر و "بو ماتع " 449 هكتار و 55 أر أما القصبة 414 هكتار و 578 أر و 60 سنتيار و92 أر من مجموع أراضي الزراعية وبساتين ليصبح بذلك مجموع المساحة الكلية مسيطرة عليها 5.958 هكتار و 86 أر90 سنتيار.

ب- <u>تطبيقاته في دائرة سيدي بلعباس:</u>

تعد دائرة سيدي بلعباس من بين الدوائر الخمس في عمالة وهران التي اكتسبت أهمية واهتمام من قبل الاستعمار الفرنسي منذ توغله في الغرب الجزائري 1831 نظرا لموقعها الاستراتيجي،حيث كانت منطقة عبور و الحركة التجارية والعسكرية باتجاه المدن الساحلية والتجمعات السكانية في الجنوب [1]، وبدأت اللجان الإدارية بتنفيذ مراحل قانون 1863 على مجموعة من القبائل التابعة لها وتقسيمها إلى دواوير ونذكر نماذج منها كما هي موضح في جدول [2].

نلاحظ من خلال الجدول أن المشرع الفرنسي استهدف من هذا القانون القبائل الكبرى التي تملك الهكتارات من الأراضي الخصبة وذات مساحات كبيرة نذكر على سبيل المثال:

- دوار تيلموني قدرت مساحته ب 16121 هكتار

- دوار ترينات قدرت مساحته 6847 هكتار

[1] - ساعد جهاد، **السياسة الاستيطانية في الجزائر وأثارها على مجتمع الجزائر**، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019- 2020، ص55.

[2] - الملحق رقم 2 للمزيد من المعلومات أنظر

Edtoublon (robert) et Lefebvre (Adolphe):code de l'Algérie annote, recueil chronologique des lois, ordommances décrets circulaire ect formant la législation, op cit-p.p 286-287.

- دوار تليوين مساحته 21295 هكتار

- دوار مسار مساحته 26129 هكتار

- دوار تيفيليس مساحته 27466 هكتار

- دوار سليمان 74659 هكتار.

إذا كانت هذه القبائل بحوزتها كل هذه الهكتارات من الأراضي فإن الإدارة الفرنسية ستعمل على تجزئة هذه الأراضي والاستيلاء عليها نذكر نماذج منها ملخصة في الجدول الأتي[1] :

القبيلة (الدوار)	الأراضي المصادرة
قبيلة الحازج	بقي لها 4.846 هك من إجمالي 18.306 هك
قبيلة بني عامر	تم احتجاز 20.000 هك من مساحة 80.000هك
دوار تيلموني	تم اعتراف ب 7.3550034 من المساحة الإجمالية 16.1205800 هك

جدول رقم 3: يمثل حجم الأراضي المصادرة بدائرة سيدي بلعباس

5-3-1 نتـــائجه:

إن عمليات تطبيق القانون 1863 لم تنطلق مبكرا بالغرب الجزائري، حيث أن أغلب مناطق الغرب بدأت بها العمليات أواخر سنة 1866 واستمرت إلى غاية أواخر 1869 ، ففي الفترة الممتدة ما بين 1867 و1869 أسس 80 دوار من مجموع 43 قبيلة موزعة بين وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، مستغانم ومعسكر[2]، ساهم هذا قانون في اقتطاع أراضي قدرت نسبتها مابين 05 و15% وإعفاء 13 قبيلة في إقليم وهران حيث شملت الإجراءات التنفيذية للقانون في جميع مقاطعات الجزائر حوالي 372 قبيلة مأهولة ب1.073.066 ساكن على مساحة تقدر 6.883.811 تم تقسيمها إلى 667 دوار، ونتيجة للإجراءات بدأ تزايد في عدد المستوطنين في الغرب الجزائري نذكر على سبيل المثال منطقة سيدي بلعباس ارتفع بها عدد المستوطنين حوالي 7588 نسمة سنة 1867[3].

كما ارتفع عددهم بشكل عام في الجزائر من 86.000 شخص إلى 118.000 شخص وبالتالي تقلص مساحات الأراضي الجزائريين نتيجة بيعهم للأراضي بسبب إثقالهم بالضرائب، حيث عبر عنه أحد الفرنسيين في قوله "لا يجب أن نقول أن قانون سيناتوس كونسيلت لم يفعل شيئا لصالح الاستيطان ذلك لأنه سمح للمعمرين بشراء أراضي الملك في كل قطر جزائري" [4] .

إن أبرز ما يمكن قوله أن قرار 1863 مند ظهوره إلى غاية الإعلان عن توقيف تنفيذه بتاريخ 19 ديسمبر 1870، لم تأسس الملكية الفردية بشكل تام وإنما شمل تطبيقه العمليتين الأولى والثانية وطبق بطريقة ارتجالية ومتسرعة، كما كان له انعكاسات وخيمة على سكان الجزائر وهذا ما جعله محل الانتقادات [5].

---

[1] - عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ج2...المرجع السابق**، صص 69-70.

[2] - خطوف حنان، زرادنة شهرازاد، **الإدارة الفرنسية لقبائل الغرب الجزائري وانعكاساتها**، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت،2018-2019، ص70.

[3] - إبراهيم لونيسي، **الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19 منطقة سيدي بلعباس نموذجا**، مجلة العصور، عدد 6-2005،7 ،ص70.

[4] - صالح حيمر، **قانون سيناتوس كونسيلت حول الملكية العقارية في الجزائر...المرجع السابق**، ص19.

[5] - نفسه، ص 18.

2: التشريعات العقارية مابين (1870م - 1900م):

2-1: قانون فارني 26 جويلية 1873:

بعد سقوط الإمبراطورية الثانية توقفت عمليات تطبيق سيناتوس كونسيلت 1863 بسبب النتائج السلبية له، ومن هنا بدأ التفكير من قبل السلطات الفرنسية في مشاريع وقوانين عقارية أخرى تهدف إلى تنظيم العقار وكان من أبرزها قانون فارني[1] أو كما يسمى " **بقانون مستوطنين**" لأن الحكومة الفرنسية أولت لهم اهتمام كبير من خلال منح لهم سيادة كاملة في الجزائر والأراضي على حساب جزائريين.

2-1-1 ظروف صدوره: تميز الوضع العام الذي ظهر فيه قانون وارني ب:

1- انهزام فرنسا أمام بروسيا في معركة سيدان بتاريخ 04 سبتمبر 1870 و تنازل عن مقاطعتي الألزاس واللورين،وبتالي تسبب في عجزها عن استيعاب العدد الهائل من النازحين القادمين من المقاطعتين [2].
2- سقوط الإمبراطورية الثانية وظهور الحكم المدني في الجزائر الذي تميز بسيطرة الكولون على الشؤون الإدارية والحكومية للجزائر، وهذا ما نتج عنه تعزيز قوتهم والدفاع عن مصالحهم مع تحقيق هدفهم الأسمى المتمثل في واستغلال الأراضي الجزائريين والاستحواذ عليها [3].
3- إعلان المقراني الثورة على فرنسا 1871، ساعد الحكومة الفرنسية على المصادرة حوالي 406.446 هكتار بالإضافة إلى ضريبة الحرب المقدرة ب65 مليون فرنك،وكان من نتائجها إصدار قانون فارني الذي أعطى الحق لكل مستوطن في الاستحواذ على 200 هكتار، وبالتالي تزايد عدد الكولون بثلاث مرات [4] .

ونتيجة لهذه الظروف عمل المشرع الاستعماري على إقرار قانون عقاري جديد متمثل في قانون وارني، ومن العوامل التي ساهمت على ظهوره ما يلي:

1 - ضغط المعمرون على السلطة الاستعمارية من أجل خصخصة الأرض وفتح سوق العقارية [5].

3- استكمال إجراءات قانون 1863 خاصة عملية الثالثة [6].
4- انتقادات موجهة لإجراءات قانون 1863.
5- ازدياد الحاجة الحكومة الفرنسية إلى الأراضي لتوطين المعمرين خاصة مع تشجيع مجيء الألزاس واللورين[7].

تمت المصادقة على هذا القانون من طرف الجمعية الفرنسية بعد إدماج 03 مشاريع قانونية وهي:

---

[1] - **فارني: (1810-1875)** طبيب وسياسي سان سيموني(فرنسي) سين نائب على الجزائر(1871-1875) وفي 8 جويلية 1871 أنتخب نائب للجزائر العاصمة، عضو في اللجنة المكلفة بمصادرة الأراضي وعضو في اللجنة الملكية العقارية في الجزائر ، أنظر عدة بن داهة،**الاستيطان وصراع حول ملكية الأرض، الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض،ج2** ، ص483.

[2] - علي عبود، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض(1830-1899)**، القطاع ألوهراني نموذجا، رسالة ماجستر، جامعة وهران 2013-2014، ص 113.

[3] - عمار بحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 162.

[4] - علي بطاش، **عن تاريخ منطقة القبائل حياة شيخ الحداد وثورة 1871**، دار الأمل للطباعة والنشر وتوزيع، الجزائر، 2007 ، ص 154.

[5] - ليلى بلقاسم، **المرجع السابق**، ص 189.

[6] - سوسن نواوية، **قانون وارني 1873 وإنعكاساته على الجزائريين**، مذكرة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021-2022، ص 59.

[7] - بليل محمد، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساته على الجزائريين بين 1881-1914**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص68.

- **المشروع الأول:**

14 أكتوبر 1871 قام بإعداده كل من الجنرال " دوقيدون" وزير داخلية لوفرانك و"**دوفور**" حافظ الأختام، حيث طرح عقب اجتماع ضم شخصيات سياسية وعسكرية "هنري ماكماهون" و"موناتو كريزي" و "وارني، لويست"، خرجوا بمشروع خاص بالملكية تتناسب مع الفترة الحكم المدني ووافق عليه مجلس الوزراء الفرنسي [1].

- **المشروع الثاني:**

عرضه الجنرال " دوقيدون" 28 أكتوبر 1872 تضمن هذا الأخير 06 مواد وبعد تعديلات جزئية أودع الوزير مشروع القانون بتاريخ 29 جانفي وفي تلك الأثناء صيغ في الجزائر مشروع لتنظيم الإدارة العمومية سمي "القانون الإجرائي" وسلم إلى لجنة المجلس الوطني بفرنسا.

- **المشروع الثالث:** طرحته لجنة المجلس الوطني بقيادة وارني وسلم إلى حاكم "قيدون" 1872، الذي انتقده وأدخل عليه بعض تعديلات ثم قامت لجنة المجلس الوطني باقتراح المشروع 4 يتضمن 29 مادة التي أثارت ملاحظات من قبل مصلحة الجزائر و وزارة الداخلية، وهذه الأخيرة قامت بصياغة مشروع خامس متكون من 31 مادة [2].

2-1-2 مضمونـــه: تضمن قانون فارني 03 فصول و32 مادة نجملها في ما يلي:

- **الفصل الأول:** يتضمن 07 مواد خاصة بالإجراءات العامة.
- **الفصل الثاني:** يحتوي على 05 مواد تتعلق بإجراءات المتخذة لتأسيس الملكية الفردية.
- **الفصل الثالث**: يضم 07 مواد خاصة بالإجراءات الانتقالية حول كيفية الحصول على العقود ومدتها.

3-1-2 أهدافـــه: إن الدارس لمواد قانون وارني 1873 يمكنه استقراء الأهداف المسطر لها من قبل الإدارة الفرنسية، وقد بين "**وارني**" في تقريره الذي قدمه أمام المجلس الوطني غايتين أساسيتين:

- **الغاية الأولى:** تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل الملكية.

- **الغايـة الثانيـة:** إقرار مبدأ المساواة في توزيع الأراضي بين المعمرون المتواجدون بالجزائر والمستوطنون الأوروبيين المهاجرين مستقبلا في أجال قريبة إلى الجزائر [3].

إن أهداف قانون 1873 لم تختلف كثيرا عن أهداف قانون المشيخي 1863، حيث أن قانون 1873 جاء ليكمل الهدف الأساسي لقانون 1863 المتمثل في تأسيس الملكية الفردية لأن القرار المشيخي لم يحقق العملية الثالثة من إجراءات تطبيقه، لذا يمكننا حصر أهداف القانون فارني في نقاط التالية :

1- فرنسة أراضي الجزائريين وإخضاع المعاملات العقارية للقانون الفرنسي [4].
2- القضاء على الملكية الجماعية و تأسيس الملكية الفردية في أراضي العرش.
3- توفير الأراضي الضرورية للاستيطان الأوروبي في الجزائر حيت ورد في قول وارني "عدم نسيان بأن الاستيطان في حاجة كذلك إلى الأرض" [5].
4- جعل عملية نزع أراضي جزائريين عملية قانونية وتكوين طبقة برجوازية زراعية كلونيالية إقطاعية.

---

[1] - بختاوي خديجة، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وسياسية في عمالة وهران...المرجع السابق**، صص26-27.

[2] - شارل روبر أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، الج1، تر: حاج مسعود وأبكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص150.

[3] - شارل روبير أجيرون،**الجزائريين المسلمون وفرنسا**، ص149.

[4] - بليل محمد، **تشريعات الاستعمار الفرنسي...المرجع السابق**، ص70.

[5] - صالح حيمر،**السياسة العقارية فرنسية في جزائر...**، ص156-158.

4-1-2 تطبيقاته:

بعد المصادقة الرسمية على قانون فارني 1873من طرف الحكومة الفرنسية وتحديد إجراءات وعمليات تطبيقه من فرنسة الأراضي الجزائرية، وإثبات الملكية الخاصة باشرت هذه الأخيرة بالتطبيق الفوري لتأسيس الملكية الفردية في دواوير وقبائل الجزائر عامة ومناطق الغرب الجزائري خاصة لذلك خصصت مبالغ معتبرة لإنجاح هذه العملية أنفقت ما بين 1873-1891 حوالي 16 مليون فرنك فرنسي [1].

بدأت عمليات تطبيق وتنفيذ قانون وارني في أقاليم القطاع الوهراني سنة 1878 حيث حددت الحكومة الفرنسية المساحة الإجمالية المعينة بتطبيق ب907.829 هكتار من المجموع المساحة العامة 2.730.074 هكتار، والجدول يوضح المساحة المعنية بالتطبيق قانون فارني في عمالة وهران [2].

عدد القبائل	عدد دواوير	عدد سكان الدواوير	المساحة الإجمالية للدواوير
55	108	227.027 ن	907.829 هكتار

يتضح من خلال الجدول أن عدد دواوير والقبائل التي طبق عليها القانون أن عمالة وهران احتلت المرتبة الأولى في تطبيقه ، بحيث أن المشرع الفرنسي لم يتأخر في تطبيقه على مناطق الغرب الجزائري، ففي سنة 1876 طبق على 03 دواوير على مساحة تقدر ب 8334 هكتار، بينما في سنة 1880 طبق على دوارين على مساحة قدرها 19005 هكتار، وبدأت عمليات التطبيق في الارتفاع خلال سنتي 1881- 1886، حيث شمل تطبيقه في عام 1881 على 12 دوار بمساحة تقدر 68893 هكتار ليرتفع عدد الدواوير إلى 13 دوار سنة 1886 من مجموع مساحة 142095 هكتار، أما في سنة 1890 طبق على مساحة 49849 في 03 دواوير[3].

عرف التطبيق الفعلي للقانون 1873 في القطاع الوهراني سنة 1878، حيث شمل قانون 48 دوار في فترة وجيزة من 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر 1878، كما هو موضح في جدول الأتي [4]:

عدد الدواوير التي شملها القانون	المساحة الإجمالية للدواوير وقبائل	المساحة المعترف بها من طرف الجان التحقيق	عدد المالكين المعترف بملكياتهم من طرف اللجان	عدد عناوين المنشأة من طرف مصلحة الدومين	عدد الشهادات التي أصدرتها لأصحاب حقوق	عدد مالكين أو المنتفعين
48	370.968 هكتار	323.720 هكتار	39.570	6.014 هكتار	15.073	31.193

خضعت العديد من المناطق عمالة وهران لتطبيقات هذا القانون بهدف تسهيل عملية مصادرة أراضي قبائل ودوائر الغرب الجزائري، ومن الدوائر التي طبق عليها القانون نجد وهران،مستغانم،معسكر لذلك سنحاول إعطاء أمثلة عن أهم القبائل التي طبق عليها القانون :

---

[1] - صالح حيمر، **المرجع السابق**،ص167.

2 - جدول **يوضح المساحة المعنية بالتطبيق قانون فارني في عمالة وهران** للمزيد من المعلومات أنظر فؤاد عزوز، **التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900**، مجلة مدارات تاريخية، المجلد الأول، عدد خاص، (2019)، ص300.

[3] - محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، ص74.

[4] - ليلي بلقاسم، **تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غيليزان**، ص 193.

أ- دائرة وهران:

بناء على قرارات الحاكم العام وباقتراح من والي ولاية وهران تم تحديد مجموعة من مناطق التي ستخضع لتطبيق القانون 1873 كما وردت في الكشف الرسمي لسنة 1873-1890، كما هي موضحة في الجدول [1].

وفي 31 جويلية 1883 إلى غاية 30 جويلية 1884 طبق القرار على مجموع مساحة قدرها 34.879 تعود للدواوير التالية [2]:

- دوار القصر(البلدية مختلطة سانت لوسيو).

- سيدي دحو (بلدية مختلطة عين تمونشت)

- أهل العبيد فرافة (بلدية مختلطة سانت دونيز سيق)

ب- دائرة مستغانم:

شمل تطبيق قانون 1873 قبائل دائرة مستغانم نذكر نماذج منها [3]، وقد ناقش أعضاء المجلس العام لوهران الأشغال المنفذة في 4 دواوير مساحتها 52.95 هكتار:

1- خروف، وسيدي علي شريف (البلدية المختلطة، سيق) بدائرة وهران.
2- واد مبتوح ببلدية المختلطة في دائرة سيدي بلعباس.
3- القيطنة (بلدية مختلطة) معسكر.

عرض المجلس العام أيضا الأشغال الجارية لبعض المناطق بدوار بلدية شواشي بلدية مختلطة كسان، وسيدي بن خنيفية وماوسة بدائرة معسكر[4]، من خلال النماذج التي ذكرنها نلاحظ بأن الحكومة الفرنسية أولت اهتمام كبير وحرص شديد على تطبيق قانون 1873 على مختلف أعراش الغرب الجزائري ويظهر ذلك من المصاريف التي أنفقتها في عمالة وهران فقط قدرت ب 756.803.67 فرنك فرنسي مند صدور القانون إلى غاية 30 جوان 1886.

حقق قانون 1873 نتائج التالية [5]:

نوع العملية	مجموع الهكتارات
- الأراضي التي شملها تطبيق	-750.283 هكتار
- ملكيات المثبتة (سيق والتي مر عليها لجان التحقيق)	-42.562 هكتار
- ملكيات تم تأسيسها من خلال عمل لجان تحقيق	- 37.456 هكتار
- الأراضي المتبقية ولم تمر عليها لجان تحقيق	-72.073 هكتار

جدول رقم 4: خاص بتطبيقات فارني 26 جويلية 1873 من بداية إلى غاية 30 جوان 1886 بعمالة وهران

لقد كانت نتائج تطبيقات قانون 1873 وخيمة على سكان مناطق الغرب الجزائري حيث أدى بهم إلى فقدان المزيد من أراضيهم بطرق مباشرة وغير مباشرة:

---

[1] - أنظر ملحق رقم 03 للمزيد من المعلومات أنظر بليل محمد، **المرجع السابق**، ص 91.

[2] - نفسه، ص92.

[3] - أنظر ملحق رقم 04 للمزيد من معلومات أنظر ليلى بلقاسم، **المرجع السابق**، ص 192.

[4] - بليل محمد، **المرجع السابق**، ص 93.

[5] - لوقاف سهام، ناصر فتيحة، **السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في مجال التشريع العقاري1870-1914**، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015، ص 49.

أ - **الطرق المباشرة:** أشرفت عليها الحكومة الفرنسية بمعنى مصادرة الأراضي باسم القانون، و نبرر أمثلة عن القبائل في مقاطعة وهران خضعت لهذا النوع من المصادرة:

- مصادرة أراضي الغابات، قامت الإدارة الاستعمارية بحصر مساحتها حوالي 589.273 هكتار،في مقاطعة وهران ولم يسمح للأهالي إلا باستغلال مساحة قدرها 73.946هكتار، كما تمت أيضا مصادرة أكثر من 244.564 هكتار بالقطاع ألوهراني كانت عبارة عن أشجار[1].
- مصادرة أملاك القبائل التي تقطن بوهران بحجة هجرتها إلى المغرب.
- مصادرة أراضي الشاغرة خاصة لدوار "الغواليز" بدائرة مستغانم للبلدية المختلطة غيليزان، بعد عمليات التحقيق في الملكية من قبل الأمين المحقق، تم الاعتراف بالمساحة الإجمالية 4.36 هكتار ب822 هكتار و 50 أر، حيث هذه الأخيرة قسمت إلى 173 حصة أرضية :
  - 83 هكتار مساحة إجمالية.
  - 74 هكتار ، 60 أر خصصت للدولة كأملاك شاغرة.
  - 25 هكتار و35 أر أملاك مشتركة.
  - 162 أعطيت لـ192 مالك.

ب- **الطرق غير المباشرة:**

سمح تسليم عقود الملكية إلى الجزائريين إلى تزايد المعاملات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين، وحسب تقرير وارني فإن الفترة الممتدة ما بين 1863-1871 باع الجزائريين حوالي 52.005 من أراضيهم وفي مقابل أشتروا 11.320 أي فقدوا حوالي 40.685، وبعد صدور قانون 1873 باع الجزائريين 294.115 هكتار مقابل شرائهم 25.313 هكتار من الأوروبيين، بينما فقدوا حوالي 270 هكتار وهذا في الفترة الممتدة 1877-1885[2].

وما يمكن استنتاجه من تقرير وارني أن عمليات بيع أراضي الجزائريين خاصة في مناطق الغرب الجزائري بدأ في تزايد مع قانون 1873 ، حيث أن معاملات العقارية باتت تتم بشكل ملفت وهذا ما أشار إليه محضر الجلسة الأخيرة التي عقدتها اللجنة بتاريخ 10 أفريل1901، " أن النواحي الواقعة في ولاية وهران ...**عين تمونشت ، مكرة، الرمشي، تيارت، كاشرو**... عرفت وضعية حرجة بسبب بيع الأراضي للمعمرين" [3] ، على سبيل المثال **دائرة** سيدي بلعباس تمت فيها 829 عملية بيع للأوروبيين حسب ما ورد في تقرير 1877[4] .

ومن أخطر ما ترتب عن هدا القانون هو وقوع السكان عمالة وهران في "عمليات المضاربة " التي اعتبرت إحدى الآليات جديدة للمصادرة الأراضي، وهذه الأخيرة جبرت الجزائريين إلى بيع أراضيهم والتنازل عنها للكولون مقابل أثمان زهيدة،ولكن السؤال الجوهري الذي يطرح حول هذه العملية كيف ساهمت الملكية الفردية في إجبار الجزائريين للتنازل عن أراضيهم ؟ وللإجابة على سؤال لابد من معرفة أسباب بيع الجزائري لأرضه ، بعد إنشاء الملكية الفردية وجد الفلاحين جزائريين أنفسهم أمام عقبات عديدة تمثلت في صعوبة مواكبة التطور التقني الذي شاهدته الزراعة، ودخول متغيرات اقتصادية جديدة كوسائل الإنتاج المتطورة التي لم يعتاد عليها الفلاح الجزائري، والحاجة إلى الأموال لتوفير البذور ووسائل العمل، بالإضافة الضرائب المفروضة على الأرض والأزمات الزراعية المتكررة [5].

---

1 - علي عبود، **الاستيطان وصراع حول الملكية الأرض...المرجع السابق**، ص105.

2 - صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999، ص 116.

3 - مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنسي بن عيسى، دار القصبة ، الجزائر، 2007، ص 20.

4 - لوقاف سهام، ناصر فتيحة، **السياسة الاستعمارية الفرنسية...المرجع** السابق، ص60.

5 - بختاوي خديجة، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية ...المرجع السابق**، ص 47.

وهذه العوامل مجتمعة خاصة الحاجة إلى الأموال دفعت بالجزائريين إلى الاستدانة وحصول على قرض مالي بنسبة فوائد من 50% في شهر أي ما يعادل 60% في السنة ، علما أن الجزائري لم يكن له مستوى ثقافي ولا علمي كاف يؤهله لوضع دراسة فعلية لتسديد الديون لذلك عجزوا عن تسديد الديون و لجأوا إلى تنازل عن الأرض أو بيعها، وهذه الوضعية تسببت في فقدان العديد من دواوير وقبائل الغرب الجزائري لمئات ألاف من هكتارات، نقدم نماذج منها في جدول [1].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن قانون 1873 ساهم بشتى الأساليب في مصادرة أراضي الجزائريين لصالح المعمرون إلا أنه كان محل العديد من الانتقادات لأنه فشل في تحقيق أهداف الحكومة الفرنسية ، حيث أنه لم يوفر الأراضي اللازمة للمعمرين لأن حكومة الفرنسية كانت تأمل اكتشاف المزيد من الأراضي الشاغرة إلا أنها لم تكتشف سوى 22.000 هكتار، وهذه المساحة جد صغيرة مقارنة بحجم الأموال التي أنفقتها التي قدرت بحوالي 5.647 فرنك فرنسي [2] ، بالإضافة إلى العجز عن تحديد العقود النهائية بسبب تشابه في الأسماء بين الجزائريين وبطئ الوتيرة تنفيذ القانون، وهذا ما سيدفع بالمشرع الفرنسي إلى إعادة النظر في قانون 1873 وتعديله مما سيظهر هذا التعديل في قانون 22 أفريل 1887.

2-2 <u>قانون 28 أفريل 1887:</u> يعتبر قانون 22 أفريل 1887 مكمل لقانون فارني

2-2-1 <u>أسباب صدوره:</u>

1- استكمال عملية تفكيك أراضي العرش وبيع الأراضي التي تعذر تقسيمها في المزاد العلني [3].
2- تنظيم تطبيق قانون 1863 على القبائل التي لم يطبق عليها قبل 1870 واستئناف العمل بمراحل قانون المشيخي 1863 خاصة العملية تحديد أراضي القبائل و توزيع القبائل على دوارات، لأنها عمليتان ضروريتان لتطبيق قرار المشيخي[4].
3- الانتقادات التي وجهت لقرار فارني منها المجلس الأعلى للحكومة 14 ديسمبر 1880 الذي اعترف بوجود نقائص في القرار ولابد من البديل عن ذلك، بالإضافة إلى المجلس العام لوهران الذي ناقش المشاريع 03 للتعديل بهدف إصلاح قانون الملكية الفردية، بينما قرار "جول كامبون" وضح أن مواد فارني غامضة مما نجم عنه مشاكل في تطبيقه أما رئيس اللجنة المكلفة بإعادة النظر " **زايس** " يرى أن مشروع وقع في غموض لذلك حاول إيجاد آلية لتسهيل التطبيقات الخاطئة للقوانين السابقة [5].
4- تسهيل حصول الأوروبيين على الأملاك إضافية بهدف توسيع دائرة الاستيطان وجلب المهاجرين.
نظرا لهذه الأسباب برزت مشاريع خاصة بالتعديل [6] :
1- **مشروع ستوريا:** النائب العام ل 1882 بسبب الصراع بين القضاة والمنفذين.
2- **مشروع لجنة الحاكم العام 1883:** وهو الذي وافق عليه مجلس الشيوخ في 4 ديسمبر 1884 ليبقى في انتظار لمدة 3 سنوات للموافقة عليه من قبل النواب، وبهذا تم تصويت عليه من قبل غرفة النواب والموافقة على التعديل.

---

[1] - أنظر ملحق رقم 05 للمزيد من معلومات أنظر بختاوي خديجة، **السياسة الاستعمارية**، صص 44- 46.

[2] - صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر...المرجع السابق**، ص169.

[3] - Arthur Girault, législation coloniale, paris, 1904, p 600.

[4] - عدي هواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي...المرجع السابق**، ص66.

[5] - محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي وانعكاساتها**، صص 137-138.

[6] - نفسه، ص139.

2-2-2 مضمونـــه: تضمن قانون 1887 مجموعة من المواد [1]:

- **المادة 1:** وضحت أن قانون 1887 أدخل على قرار فارني عدة تعديلات.
- **المادة 2:** تحديد أراضي القبائل والدواوير التي أقرها سيناتوس كونسيت 1863 وتوقفت 1870.
- **المادة 3:** تقسيم الملكيات المشاعة بين العائلات المشتركة في الملكية كلما كانت هذه العقارات قابلة للتقسيم، أما إذا كانت غير قابلة للتقسيم يتقدم معنيين بطلبيات بيع عقارات المشاعة للتي تعذر قسمتها.
- **المادة 4:** ضرورة التقيد بحالات التنازل وبيع العقار المشاع في المزاد العلني وتجزئة الميراث، وهذا بالنسبة للعقارات الخاضعة لقانون 1873".
- **المادة 5:** إعطاء مهلة 45 يوم للأشخاص الدائنين لحقهم الفعلي في العقار.
- **المادة 6:** تعديل الإجراءات التعامل ما بين الجزائريين والأوروبيين للمواد 38،30،27،26،25 من قانون 1873 المتعلقة بالملكيات الخاصة في حالة إذا تمت المعاملات قبل تسليم العقود
- **المادة 7:** العقارات الواقعة بالأراضي الملكية الجماعية والتي لم يمسها قانون 1873 تكون لصالح الأوروبيين عن طريق تعين مسؤول موثق العقد يمثل في المحكمة خلال 3 أشهر لتسليم من الإدارة الاستعمارية سندا بالملكية.
- **المادة 21:** حدد كيفية تحصيل ضرائب العربية المفروضة على الجزائريين.
- **المادة 22:** ألغيت جميع الإجراءات السابقة المخالفة للقانون.

وعليه أصبح قانون قابل للتطبيق مند 28 أفريل 1887 بعد موافقة مجلس الشيوخ وغرفة النواب، تم نشره بالجريدة الرسمية وكشف الرسمي للحكومة في الجزائر، ولهذا يعتبر قانون 1887 مكمل لقانون فارني الذي احتوى بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني للأوروبيين دون شروط الإقامة.

2-2-3 أهدافـــه: من خلال استقراء المواد القانون 1887 نستنتج مجموعة من أهداف [2]:

- إستحواد على باقي الأراضي التي لم تمسها عمليات قرار 1863.
- عرض المزيد من الأراضي في المزاد العلني.
- تصفية الأراضي وإعادة تقسيمها [3].
- وضع عراقيل أمام الجزائريين منها عراقيل تقنية، وذلك لمصادرة أراضيهم [4].
- إخضاع الأملاك الجزائرية للقانون الفرنسي و اعتراف بالحقوق الفردية في أملاك خاصة بتفكيك أراضي جماعية وإنشاء الملكية الفردية بمنح عقود والسندات لمن له الحق في الملكية مما يسهل عملية انتقال أراضي من أيادي الجزائريين إلى معمرين [5].

2-2-4 تطبيقاتـــه:

---

1 - Paul Rougier, précis de législation et d'économie coloniale, librairie Larousse éditeur, paris,1895,p261.

2 - فؤاد عزوز، **التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870 - 1900**، مجلة العصور، العدد 6- 7 ، جوان- ديسمبر، (2019) ، ص302.

3 - عدي هواري،**الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك...المرجع السابق**، ص69.

4 - بليل محمد، **تشريعات العقارية...المرجع السابق**،صص 141-142.

5- عدة بن داهة،**الاستيطان والصراع حول الملكة...المرجع السابق**، ص 405.

من خلال تطرقنا لأهداف القانون 1887 نفهم أن مهمة هذا قانون علاج كل النقائص لقانون 1863، بقيام التعديلات اللازمة من أجل تصرف بحرية في الأراضي العرش، وبهذا نجد تطبيقاته مست ناحية الغرب الجزائري:

أ - تطبيقاته على منطقة معسكر وتلمسان:

- طبق في دائرة معسكر ببلديتين هما: فرندة و بالكاو
- دائرة تلمسان طبق على 5 بلديات هما: سبدو و تلمسان و نمورس، رمشي، ولامار وسيار [1].

ساهم قانون 1887 في بيع أراضي بالمزاد العلني وهذا ما سهل على الأوروبيين الحصول على ألاف الهكتارات بمبالغ زهيدة، وفي المقابل صعوبة فلاح جزائري شراء أراضي والتي تفوق 70 فرنك للهكتار، وسعر الهكتار 1 بين 10 إلى 15 فرنك، وبهذا فإن 1887 كان تطبيقه بطيء نظرا لمتطلبات المادية والبشرية مما جعل نتائجه لم تتحقق بسبب عدم شعور الأوروبيين بالأمان في المعاملات العقارية من جهة و دمر الأهالي من جهة أخرى بتجريدهم من ممتلكاتهم وإرهاقهم بالضرائب، هذا ما إلى التوقيف عن تطبيقه [2].

ب- تطبيقاته على منطقة سيدي بلعباس:

تطبق قانون 1887 على مختلف قبائل سيدي بلعباس أهمها قبيلة " أولاد بالغ " التي تقدر مساحتها الإجمالية بـ158209 هكتار والتي تعتبر من أراضي العرش مما دفع الإدارة الاستعمارية الاستحواذ عليها [3]، لكن في المقابل اللجنة مكلفة بعملية التحقيق واجهت صعوبات نظرا للأراضي التي تم إستلاء عليها قبل 1863، ومما دفع بتطبيق المادة 7 من قانون 1887 لتأكيد من تبعيات التعهد بالبيع ، موضح في الجدول [4]:

الأراضي تم إستلاء عليها قبل 1863	عمليات قامت بها اللجنة 1887		تقسم اللجنة القبيلة	
منطقة العوينات	22 عملية		03 دواوير	مساحة تم إستلاء عليها
	11 عملية	11 عملية	دوار مزاور	34199 هكتار 80 أر
			دوار تاجموت	64719 هكتار 35 أر
	إستلاء 694 هكتار	إستلاء 846 هكتار	دوار مويلح	52376 هكتار 10 أر

جدول رقم 5 : يبين تطبيق قانون 1887 على منطقة العوينات

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ازدياد في عمليات مصادرة الأراضي، حيث قامت اللجنة التي تكفلت بتطبيق قانون 1887 قامت بتقسيم القبيلة إلى دواوير بهدف " تأسيس دوار" لتسهيل إستلاء عليها والمصادرة الأراضي الأهالي بحجة عدم إثبات ملكيتهم وإلحاقها بالأراضي الدومين، كما تم رفض كل شكاوي التي قدمها أفراد الدواوير من أجل حصول على قطعة أرض وصلت قرابة 100 شكوى بحجة انتهاء المهلة المحددة، وهده تمثل سياسة انتهجتها الإدارة الاستعمارية من أجل تجريد الأهالي من أراضيهم ومنحها للمستوطنين.

---

[1] - بليل محمد، **تشريعات العقارية**، ص166.

[2] - عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض**، ص409.

[3] - حسان أحمد، **التشريعات العقارية الفرنسية وأثارها على قبائل منطقة سيدي بلعباس (1867-1920)**، مجلة دراسات، المجلد12،العدد 1 ، مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس،2021، ص 44.

[4] - جدول يوضح تطبيق قانون 1887 على منطقة العوينات للمزيد من المعلومات أنظر حسان أحمد، **نفسه**، ص45.

كما أن سيطرة الأوروبيين على مزيد من الأراضي العرش و تحويل ألاف هكتارات إلى الملكيات الفردية فالقانون 1887 سمح الفرد ببيع حصته من الأراضي لتسديد الديون ومعالج النقائص والثغرات لقانون 1873 والذي يهدف إلى تحقيق تفكيك أراضي العرش التي ظلت مستعصية وتسهيل انتقالها إلى أوروبيين بحيث طبق على 224 قبيلة إلى غاية 1900 الذي مكن الإدارة الاستعمارية إستلاء على 957 ألف هكتار بصفة مجانية [1].

2-3-قانون 16 فيفري 1897:

2-3-1 أسباب صدوره:

يعتبر قانون 16 فيفري 1897 مكمل للقوانين 1873-1887 ومعدل لبعض المواد وإجراءات هذين القوانين، وقد دفعت مجموعة من الأسباب بالمشرع الفرنسي إلى إقراره وتمثلت هذه الأسباب في النقاط التالية:

- الانتقادات التي وجهت إلى قانوني 1873-1887[2].
- ارتفاع نفقات إقرار الملكية الفردية [3].
- ظهور مشكل المضاربة من طرف مجموعة من المرابيين وسماسرة الأرض [4].
- الإجراءات تطبيق قانون 1887 كانت تسير ببطئ لأنها كانت تتطلب إمكانيات مادية وبشرية،وهذا ما انعكس سلبا على التوسع الاستعمار على حساب أراضي الجزائريين.
- محاولة الإدارة الفرنسية الحفاظ على الأمن ومواجهة الخطر الذي أصبح يهدد وجودها في الجزائر [5].

ونظرا للنتائج السلبية التي خلفها القانون (1873م- 1887م) قامت الحكومة الفرنسية بتشكيل عدة اللجان للبحث عن إصلاحات الواجب إدخالها على النظام العقاري أهمها:

- **اللجنة "كولان":**

اقترحت هذه اللجنة تصحيح الآثار السلبية التي ترتب عن التشريع الصادر بموجب القرار الصادر عن المحكمة التميز في 13 نوفمبر 1888، وتوسيع مجال الاستفادة من طلبات التطهير والتحقيقات الجزئية لتشمل كل أنواع الملكية العقارية وكل الملاك دون التميز بين الأهالي والأوروبيين [6].

---

[1] - بليل محمد، **تشريعات العقارية**، ص 170.

[2] - نفسه، ص78.

[3] - بختاوي خديجة، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية...المرجع السابق**، ص33.

[4] - بليل محمد، **المرجع السابق**، ص79.

[5] - Djilali sari, le problème forestier dans l'Ouarsenis durant la période coloniale, majallat el-tarikh, centre national d'études historiques, Alger, 1975, p4.

[6] - صالح حيمر،**السياسة العقارية ...المرجع السابق**، ص179.

- اللجنة جول فيري:

أرسلت إلى جزائر سنة 1892 برئاسة جول فيري [1] الذي زار الجزائر لمدة 53 يوم وتفقدت هذه اللجنة 102 من المراكز الأوروبيين والأهالي وأعدت مشروع قانون يهدف إلى إدخال إصلاحات على التشريع العقاري القائم، وأهم ما اقترحه إدخال نظام السجل العقاري في الجزائر [2].

وفي تاريخ 8 جوان 1893 تم تقديم مشروع القانون المبسط إلى مجلس الشيوخ وبناء على التقرير الإضافي الذي قدمه **"فرانك شوفو"** تمت المصادقة عليه من طرف المجلس ثم عرض على غرفة النواب من طرف **"بوركيري دي بواسران"** بتاريخ 21 فيفري 1894 ليتم في النهاية الإعلان عن القانون في 16 فيفري1897 [3].

2-3-2 مضمونه:

يتكون قانون 1897 من 18 مادة وبعض مواده لم تكن بالمواد الجديدة وإنما أدخلت بعض التعديلات والإصلاحات على مواد قانون 1873 و1887،يمكن إبرازها في النقاط التالية :

- المادة الأولى:

أبطلت الإجراءات التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873 وأستبدلهما بإجراء أخر تمثل في عدم التمييز بين المالكيين مهما كانت جنسياتهم وأصلهم حيث أصبحت الطلبات من حق الأوروبيين والجزائريين معا [4].

- المادة الرابعة عشر:

أصحاب عقود التي تخضع للتصفية من خلال قانوني 1873-1887 بإمكانهم تكيفها وفق الإجراءات الجديدة بهدف تثبيت العقود الإدارية والقضائية في أجل أقصاه ستة أشهر [5].

- المادة الثامنة عشر:

البقاء على مواد 11 وما بعدها من قانون 1887 سارية المفعول والمتعلقة ببيع العقار مشاع في المزاد العلني.

أما الإجراء الجديد متمثل في تحقيقات جزئية التي تمثل نوع من تطهير لأراضي العرش والملك وذلك بإجراء تحقيقات الجزئية ثم تسليم عقود الملكية بالإضافة إلى منحه الحق طلب إجراء التحقيق الجزئي لكل الملاك أو المشاركين في ملكية مهما كانت جنسيتهم و أصلهم [6].

2-3-3- أهدافـــــه:

إن قانون 1897 لم تختلف الغايات والأهداف من إصداره عن غيره من القوانين العقارية السابقة وتمثلت أهدافه في:

---

[1] - **جول فيري(1832-1893)** هو من منظرين للاستعمار الفرنسي للجزائر بصفته يجمع بين المحاماة وسياسة، تقلد عدة مناصب منها وزير التعليم الحكومي **أنظر** صالح حيمر، **السياسة العقارية** ، ص180.

[2] - فؤاد عزوز، **التشريعات العقارية في الجزائر**، صص 303-304

[3] - صالح حيمر، **السياسة العقارية...المرجع السابق**، ص180

[4] - عدة بن داهة،**أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر في ضوء قانونين 1887-1897**، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار الفرنسي في الجزائر إبان فترة الاحتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (2007)، ص 230.

[5] - بليل محمد، **تشريعات الاستعمار الفرنسي**، ص80.

[6] - صالح حيمر، **السياسة العقارية**، ص182.

- مواصلة تأسيس الملكية الفردية وتطبيق العمليات التي ينص عليها قانون 1887 على من يرغبون بيع حقوقهم في أراضي العرش وتطبيق قرارات مجلس الأعيان من أجل البيع للأوروبي أو الجزائر.
- تطهير وفرنسة الأراضي وإخضاعها للقانون الفرنسي.
- تسهيل صفقات البيع الأراضي بين الجزائريين والمعمرين [1] ، وفي هذا الإطار باع الجزائريين من سنة 1900 إلى غاية 1919 حوالي 734.440 هكتار للأوروبيين وفي المقابل أشتروا منهم 265.441 أي أنهم تخلوا عن 468.999 هكتار، وهذا للمبيعات المصرح عنها بينما التي لم يصرح بها كانت في متوسط 10 بالمئة من المبيعات [2].
- الاستحواذ على المزيد من الأراضي لإنشاء مراكز استيطانية جديدة.

4-3-2 تطبيقاته:

بعد تحديد الإجراءات التطبيقية لقانون 16 فيفري 1897 من تحقيق جزئي في وضعية أراضي العرش بناءا على طلب يقدمه المالك أو المنتفع من أرض العرش، دخل هذا الأخير حيز تنفيذ مباشرة بعد التعليمات الصادرة بتاريخ 7 مارس 1898، وبدأ تطبيق قانون 1897 على الأراضي التابعة لمناطق الغرب الجزائري مند بدايات ظهوره،وهذا ما يفسر سعي الحكومة الفرنسية إلى مصادرة أراضي الغرب الجزائري، ومن خلال هذا القانون والجدول يوضح عمليات تطبيقه في عمالة وهران [3] :

الفترات	التحقيقات المطلوبة	التحقيقات المنتهجة			مجموع المساحات للعقارات الفرنسية من خلال تطبيق قانون 1897
		المصادق عليها	الملك	العرش	
1903-1897	1216	810	96	139	28569 هكتار 83 أر 266
1908-1904	814	387	141	27	54505 هكتار 89 أر 58
1913-1909	1115	436	414	99	118.748 هكتار 61 أر 16
المجموع	3145	1633	651	265	291.824 هكتار 34 أر

جدول رقم 6: يمثل يوضح تطبيقات القانون 16 فيفري 1897 بالقطاع الوهراني

نلاحظ من خلال المعطيات التي تضمنها الجدول والمتعلقة بتطبيقات القانون على مناطق الغرب الجزائري أن عمالة وهران كانت من أولى العملات التي شملها القانون ويظهر ذلك من خلال الفترة الأولى الممتدة من 1897-1903 ، وفي نفس الفترة عرفت أيضا ارتفاع في عدد طلبات التحقيق الجزئي من طرف سكان العمالة إلى عامل عمالة وهران والتي قدرت بـ 1216 هكتار تحقيق مطلوب، وهذه الطلبات أتبعت بالتصديق على 810 عقد بمقاطعة وهران لوحدها، وإذا قرنها مع باقي العملات المطبق عليها القانون في نفس الفترة نجد أنه المصادقة على عقد واحد في عمالة الجزائر و118 في مقاطعة قسنطينة [4].

---

[1] - حسان أحمد، **التشريعات العقارية الفرنسية وأثارها على قبائل منطقة سيدي بلعباس...المرجع السابق**، ص47.

- شارل روبر أجيرون،**تاريخ الجزائر المعاصرة،ج1...المرجع السابق**،ص 229. [2]

3 - جدول يوضح تطبيقات القانون 16 فيفري 1897 بالقطاع الوهراني للمزيد من المعلومات أنظر بليل محمد، المرجع السابق، ص 168.

[4] - صالح حيمر، **المرجع السابق**، ص 194.

وبالتالي نستنتج أن عمالة وهران احتلت المرتبة الأولى من حيث التطبيق لهذا القانون، وما يمكن ملاحظته أن مساحات الأراضي التي شملها التحقيق الجزئي كان في ارتفاع متزايد فمن (1897م- 1903م) طبق على مساحة قدرها 28569 هكتار و83 أر و266 ارتفعت المساحة إلى 54505 هكتار 8 أر و 58 في ظرف خمس سنوات من (1904م- 1908م)، وفي الفترة الممتدة من 1909-1913 ارتفع 118.748 هكتار و61 أر و16 ، وهذه النسب تفسر بأن القانون طبق على مساحات كبيرة من أراضي الغرب الجزائري ولقد ركز المشرع الفرنسي من خلال هذا القانون على أراضي العرش بدرجة الأولى حيث أن الجدول يوضح [1]:

أراضي بلدية	أملاك الدولة	أملاك عمومية	أراضي العرش	أراضي الملك
10.739 هكتار	56.565 هكتار	22.689 هكتار	552.697 هكتار	261.323 هكتار

جدول رقم 7: يمثل مساحة العقارات التي منحت لها عقود الملكية الفردية بعد إجراء تحقيقات جزئية إلى غاية 1927

فنسبة الواردة في الجدول تبين بأن أراضي العرش كانت مستهدفة من هذا القانون والتي قدرت بـ-552.697 هكتار مقارنة بمساحة أراضي الملك 261.323 هكتار.

2-3-5 - نتائــج تطبيقــه:

لقد سمح قانون 1897 بمواصلة عملية "فرنسة أراضي الجزائريين" وتشجيع الاستيطان ومصادرة الأراضي ويظهر من خلال النتائج العامة التي حققها:

- سنة 1917 سمح بتأسيس الملكية العقارية الفردية على مساحة 518.254 و643.696 هكتار سنة1921
- شمل تحقيقات الجزئية لمساحات تتراوح سنويا من 26 إلى 65 هكتار.
- سنة 1921 قدرت مساحة أراضي العرش التي تحولت إلى ملكية الفردية بـ-379.275 هكتار،نظرا لارتفاع عدد المستوطنين وتشجيع الإدارة الفرنسية على المعاملات العقارية [2].

كانت نتائج تطبيقات قانون 1897 إيجابية على الأوروبيين كونهم المستفيد الأول منه، فبمنح عقود الملكية للجزائريين اضطر إلى بيعها للمعمرين بأثمان زهيدة.

وبالتالي سيجرد من أراضيهم بطريقة غير مباشرة مثلا فقدان أفراد دواوير منطقة مستغانم ملكيتهم العقارية بسبب تواطؤ أحد الاسرائيلين،حيث اشترى قطعة أرض بـ20فرنك فرنسي وباعها بـ80 فرنك فرنسي [3].

1 - جدول يوضح مساحة العقارات التي منحت لها عقود الملكية الفردية بعد إجراء تحقيقات جزئية إلى غاية 1927 للمزيد من المعلومات أنظرعبد اللطيف بن شنهوا، **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 113.

2 - شارل روبر أجيرون، **الجزائريون المسلمون**، ص175.

3 - بليل محمد، **تشريعات الاستعمار الفرنسي.....المرجع السابق**، ص157.

ويفيد تقرير "أجري" سنة 1895 أن الأهالي فقدوا أكثر من 5.056.000 هكتار نتيجة عمليات المصادرة وتخلوا عن 2.5 هكتار وذلك سنة 1920 [1].

وعلى رغم من النتائج التي حققها قانون 1897 من دعم الملكية الأوروبية باستحواذ على أراضي الأهالي وتحقيق إجراءات نقل الملكية إلا أن وجهت له انتقادات كا غيره من قوانين السالفة الذكر،كونه لم يحقق النتائج في مجال المعاملات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين وذلك كان نتيجة مجموعة من الأسباب [2] :

الانعكاسات السلبية للقانون على الأهالي حيث تسبب في مجاعة 1893 و 1897 وما صاحبها من تدني المستوى الصحي وظهور ظاهرة المضاربين، اللذين قدموا عروض مغرية للأهالي قدرت بـ110 فرنك ووصلت إلى 500 فرنك مقابل بيع أراضيهم بالإضافة فشل مشروع عقد السجل العقاري خلال محاولاته السابقة بهدف تنظيم العقار.

خلاصة لما سبق معالجته في هذا الفصل نستنتج بأن القوانين والتشريعات العقارية باختلاف أهدافها وصيغ تطبيقها، شكلت آلية قانونية التي مكنت الحكومة الفرنسية من شرعنة مصادرة ألاف الهكتارات من أراضي مناطق الغرب الجزائري لخدمة مشروعها الاستيطاني، المتمثل في توطين الأوروبيين بالمنطقة بالدرجة الأولى وإنشاء المراكز الاستيطانية وتوسيعها لتثبيت أقدامها وضمان هيمنتها على منطقة، والقضاء على العنصر البشري المحلي واستغلال الأراضي لصالح الاقتصاد الفرنسي والمعمرين.

[1] - بولقرون فوزية، بودرع ثلجة، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1840-1940**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020-2021، صص 76-77.

[2] - بليل محمد، **المرجع السابق**، ص82.

الفصل الثاني

الوافدون الأوروبيون والمراكز الاستيطانية في الغرب الجزائري
(1830م- 1900م)

1- أهم المهاجرون الأوروبيون إلى الغرب الجزائري

1-1 الفرنسيين.

2-1 الإسبان.

3-1 الألزاس واللورين.

4-1 الألمان.

2- نماذج من المراكز الاستيطانية في الغرب الجزائري

2-1 مركز "أورليونفيل"1845م.

2-2 مركز حاسي مماش (ريفولي) 1848م.

2-3 مركز سيدي بلعباس 1848م.

2-4 مركز "واد الحمام" دوبلينو 1851م.

:

أولت الحكومة الفرنسية اهتمام كبير لمشروعها الاستيطاني في الجزائر عامة والغرب الجزائري خاصة، منذ أن وطأت أقدامها بالجزائر 1830، لذلك أول ما فكر فيه الفرنسيين (هو تعمير الجزائر بمختلف الأجناس الأوروبية) وتشجيع الهجرة الأوروبية، وبناء المراكز الاستيطانية بمختلف أنواعها الحضرية والريفية، وهذا ما سنسلط عليه الضوء في هذا الفصل، بحيث سنركز على أهم المهاجرون الأوروبيون اللذين وفدوا إلى مناطق الغرب الجزائري، مع دراسة نماذج من المراكز الاستيطانية التي تم إنشائها في الجهة الغربية.

1- المهاجرون الأوروبيون إلى الغرب الجزائري:

استقطبت الجهة الغربية أعداد كبيرة من المستوطنين والمهاجرون من مختلف بلدان أوروبا، باعتبار ما تحتويه على إمكانيات طبيعية وبشرية واقتصادية هامة تجعل المعمر يتمركز بها ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المهاجرون الأوروبيون إلى الغرب الجزائري.

1-1: الفرنسيين:

يعتبر القطاع الوهراني من أهم العاملات التي وفد إليها الفرنسيين منذ المرحلة الأولى لاحتلال الجزائر (1830-1870)، وفي هذه المرحلة كانت هجرتهم محدودة إلى الغرب الجزائري بسبب مقاومة الأمير عبد القادر من جهة وصعوبة تأقلمهم مع المناخ وظروف الطبيعية والمعيشية الصعبة من جهة أخرى، فإلى غاية سنة 1870 لم يتجاوز عددهم 125.000[1] فرنسي، ولكن بمجرد الإعلان عن الحكم المدني 1870 عرفت هجرة فعلية للفرنسيين فحسب دراسة Depeyrimhoff فإن الفترة الممتدة ما بين (1871م- 1895م) استقر حوالي 13301[2] أسرة فرنسية قدمت من فرنسا وتم توزيعهم عبر مختلف المراكز الاستيطانية القديمة والجديدة بنسب مختلفة.

1-1-1-التركيبة الفئوية للمهاجرين الفرنسيين إلى الغرب الجزائري:

شملت هجرة الفرنسيين إلى الجزائر عامة والغرب الجزائري خاصة مختلف الفئات المجتمع الفرنسي والتي مست الفئات التالية:

- المعارضين لحكم شارل العاشر:

تميزت فترة حكم شارل العاشر سنة 1830 بما يعرف بالأزمة السياسية بين أسرة **بوربون** والليبراليون المعارضين لعودة نظام حكم الملكي لذلك اتخذ شارل العاشر الحملة الفرنسية على الجزائر وسيلة للتخلص منهم وتوجيه أنظارهم خارج فرنسا مضيفا عليهم الجنود المتقاعدين الذين تضاعف عددهم في ظل هذا التوتر والذين أصبحوا يشكلون خطر على نظام حكمه لذلك وجد من الجزائر وطن لهم[3].

- جنود الحملة العسكرية القائمين:

انحصر المستوطنين الفرنسيين في جنود الحملة العسكرية قائمين على طبخ و خدمة الجنود بحيث اعتمدوا على يد العاملة الجزائرية إلى حين وصول الدفعات الأولى من فرنسا [4].

1- عميراوي أحميدة، **أثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر (1830- 1954)**، ط ،خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007، ص 91.

2- de peyrinhoff, enquête sur les redultats de la colonidation officiel, 1871 a1875//, imp. ouent, Alger,(1906), p 144.

3- عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2016، ص 48.

4- بوعزة بوضرساية، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر....المرجع السابق**، ص206.

- المعارضين لحكم لويس فيليب:

أو كما أطلق عليهم بيجو أصحاب القفزات الصفراء les clons en gants jaunes » كانوا مؤيدين لحكم الملك شارل العاشر وبعد الإطاحة بحكمه بعد ثورة 1848 اختاروا الهجرة الطواعية إلى الجزائر، حتى لا يعيشوا تحت حكم النظام الجديد، وساهموا في دعم الاستيطان ويظهر هذا الدعم من خلال شراءهم للمزارع والعقارات مثلا نجد **"أوغيست دوفيالار"** قام بشراء مزارع وإسكان العديد من العائلات القادمة من فرنسا في حين المستوطن **"فيالار"** بنى مستوصف في بوفاريك وكان هدف هذه الفئة دعم الإسيتطان وجلب أكبر قدر ممكن من العائلات الفرنسية الراغبة في الهجرة إلى الجزائر[1].

- فئة المغامرين: كان هدفهم الاستيلاء على خزائن الجزائر بالإضافة إلى المتعصبين دينيا والأدباء والمؤرخون ،والصحفيين أمثال شارل جور دان، ألكسندر لامبار، والمحامين مثل عميد المحامين روميال فيلرموز[2].

- البطالين: بعد ثورة 1848 وجد حوالي 100.000 عامل في الو رشات الوطنية بفرنسا أنفسهم بدون عمل[3] خاصة بعد أن فشلت الحكومة الجديدة في إيجاد عمل لهم وعدم تجسيد الزعيم الاشتراكي **"لويس بلان"** وعوده على الأرض الواقع حول الإكثار من المصانع الأهلية لإستعاب[4] أكبر عدد منهم وتخوفا من الإضرابات التي يمكن أن يخلقها هؤلاء العمال جراء مطالبهم شرعت الحكومة الفرنسية في عملية تهجيرهم إلى الجزائر وكانت أول مجموعة وصلت إلى الغرب الجزائري واستقرت في سان كلو (**قديل**) يوم 26 أكتوبر1848، أما عن عدد المهاجرين الفرنسيين لسنة 1848 يمكن توضيحها في الجدول التالي[5] :

السنة	عدد المستوطنين الفرنسيين	المستقرين بالجزائر	العائدون	المتوفون
1848	فوج الأول: 13903 فوج الثاني: 6000			
مابين 1848-1850	حوالي 20.000	10.000	7000	3000

جدول 8: يوضح عدد المهاجرون الفرنسيون إلى الجزائر من 1848- 1850 "

يتضح من خلال الجدول أن فترة ما بين 1848-1850 تزايد عدد المهاجرون الفرنسيون الذي بلغ عددهم 20.000 مهاجر ومن مجمل هذا العدد لم يبق في الجزائر إلا النصف 10.000، أما النصف الثاني منهم من توفوا (3000) وأكثرهم فضلوا العودة إلى فرنسا وذلك راجع إلى صعوبة تأقلمهم مع المناخ في حين الفئات التي فضلت البقاء في الجزائر منهم المزارعين حوالي 1851 مزارع و831 جذود سابقين و3071 استفاد ومن الأراضي واستصلاحها فمن 26.000 هكتار الموزعة على المستوطنين تم استصلاح 1500 هكتار[6].

2-1-1 أساليب تشجيع الهجرة الفرنسية إلى الغرب الجزائري:

لقد انتهجت السلطات الفرنسية العديد من الأساليب والطرق لتشجيع الهجرة الفرنسية بالخصوص والأوروبية بالعموم إلى الغرب الجزائري نذكر منها :

1- بوعزة بوضرساية، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية**، ص 209- 214.

2- نفسه، ص209.

3- عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض، ج1...المرجع السابق**، ص45.

4- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري...المرجع السابق**، ص220.

5- عدة بن داهة، **المرجع السابق**، ص 45.

6- بوعزة بوضرياسة، **المرجع السابق**، ص 220.

- **الدعاية الرسمية**:

تبناها رجال السياسة الموالين للاستعمار وتضمنت مجموعة من التسهيلات والامتيازات المادية والمعنوية [1]، وتمثلت هذه التسهيلات في تقديم الدعم للمستوطنين الفرنسيين من خلال:

1- توفير لهم السكن وضمان رواتب تفوق رواتبهم في باريس.

2- منحهم الأراضي خاصة في سنوات الأولى للاحتلال، منحت الأراضي للمهاجرين الفرنسيين بالمجان، لذلك صدرت مجموعة من مراسيم تنص على منح أراضي للمعمرون بالمجان مثل **قرار كلوزيل** 27 سبتمبر 1836 و **قرار بيجو** 18 أفريل 1841[2].

3- توفير الأمن والحماية مع تهيئة البنية التحتية وذلك من خلال حفر الآبار، بناء الأحواض المائية وسدود، وإنشاء السكك الحديدية.

- **وسائل الإعلام الفرنسية الرسمية**:

قامت بنشر الإعلانات في الصحف وعلى لسان الأدباء بالترويج أن الجزائر قريبة من فرنسا ومناخها شبيه بمناخ فرنسا مع رسم صورة عامة عن الإمكانيات الطبيعية للجزائر.

1- إصدار الحكومة الفرنسية مجموعة من المراسيم والقوانين الداعمة للهجرة الأوروبية ومنظمة الاستيطان سنحاول رصدها في الجدول الأتي [3]:

المرسوم أو القرار	مضمونه
منشور بيجو 10 أفريل 1847	**ينص على اقتطاع 1/5 من أراضي الجزائريين ومنحها للمستوطنين.**
بيان العام 23 سبتمبر 1848	**يقضي بدعوة المواطنون الفرنسيين أصحاب المهن المختلفة الراغبين في أن يكونوا ضمن القائمة 12 ألف مهاجر إلى الجزائر أن يسجلوا أنفسهم على مستوى مقر بلدياتهم.**
مرسوم أكتوبر 1871	**يعطي الأولية للمستوطنين الفرنسيين في الاستفادة من القوانين.**
مرسوم 30 سبتمبر 1878	**ينص على إنشاء ملكيات صغيرة وقرى استيطانية على مساحة تقدر بـ 40 هكتار مع إنشاء مزارع على مساحة 100 هكتار.**

2- إنشاء شركات ومؤسسات دعم الاستيطاني: نذكر نماذج من هذه الشركات [4]:

الشركة أو المؤسسة	دورها
شركة الهبرة والمقطع	**تأسست سنة 1864 تحصلت على 24 ألف هكتار.**
الشركة الجزائرية	**أنشأت عام 1868 وهي الأخرى تحصلت على 100 ألف هكتار.**

3-1-1 المناطق الفرنسية المصدرة للهجرة الفرنسية نحو الغرب الجزائري:

من صعب تحديد المناطق التي هاجر منها الفرنسيون، وقد اتضح أن عدد من المهاجرين جاءوا من مقاطعات **لابروفانس، لانفيدوك، كورسيكا، أفيرون، لادارش، جبال الألب العليا،** إضافة إلى مقاطعات **دروم،إبزار غار** [5]. أقدم أفواج من الفرنسيين من مختلف المناطق وكان أغلبهم من الجنوب الشرقي والمناطق الوسطى، أي المناطق الريفية هي كانت مصدر الأول للمهاجرين الفرنسيين [6].

1- عدة بن داهة، **المرجع السابق**، ص324.

2- نفسه، صص 40- 42.

3- بوعزة بوضرساية، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية**، صص 233- 234.

4- نفسه، ص235.

5- شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1...المرجع السابق**، ص 122.

6- بختاوي خديجة، **التحولات الاقتصادية...المرجع السابق**، ص 318.

خاصة بعد مرض **الفيلوكسيرا** الذي أصاب الكروم الفرنسية منذ سنة 1881، تزايد عدد المهاجرين من المناطق الجبلية في الجنوب الشرقي ومن الجهات المتوسطية والوسطى [1]، أما المناطق الشمالية والغربية كانت هجرتهم قليلة، لأنهم كانوا يمثلون الفئة الغنية لتوفر المنطقة على المواد الأولية، وبالتالي وجود أنشطة صناعية مختلفة لذلك كانت فرنسا تحتاج إليهم في عمالة وهران لتقديم رؤوس الأموال والخبرة التي اكتسبوها من نشاطهم الصناعي[2].

4-1-1 التطور الديمغرافي للمهاجرين للفرنسيين بالغرب الجزائري:

عرفت الهجرة الفرنسيين إلى الجزائر عامة والغرب الجزائري خاصة تطورا من حيث عدد المهاجرين ولتتبع هذا التطور عبر مختلف مراحله، نحاول توضيحه في الجدول الأتي [3]:

تواريخ الهجرة	المهاجرون الفرنسيون	المهاجرون الأوروبيون
1841-1831	15.497	20.230
1851-1841	65.497	65.233
1861-1851	106.322	76.330
1871-1861	129.998	115.516
1881-1871	195.418	181.354
1891	267000	233000
1900	620.000	

جدول 9: يوضح تطور عدد المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين من سنة 1830- 1900

يتبين من خلال الجدول أن عدد المهاجرون الفرنسيون في الفترة الممتدة من 1831-1841 كان قليلا مقارنة بعدد الأوروبيين وهذا راجع إلى صعوبة تأقلمهم مع المناخ وغياب الأمن بالجزائر بسبب انتشار المقاومة، إلا أن عددهم بدأ يرتفع تدريجيا منذ عام 1870 وطغى العنصر الفرنسي على العناصر الأوروبية بداية من سنة 1889 حيث تزايد عددهم من 267000 إلى 620.000 في المقابل تراجع العناصر الأوروبية من 23300 نسمة أي سنة 1891 إلى 200000 نسمة سنة 1901[4]، ورجع هذا الارتفاع في عدد الفرنسيين المهاجرين إلى الجزائر إلى الامتيازات الممنوحة لهم، وإعلان الحكم المدني في الجزائر وتعميم المؤسسات المدنية الفرنسية بالجزائر من إنشاء البلديات كاملة الصلاحيات، كما أنهم استفادوا من التمثيل البرلماني، وتصاعد عمليات مصادرة أراضي الجزائريين التي منحت لهم [5].

لقد توزع الفرنسيين في العديد من مناطق الغرب الجزائري من **وهران، تلمسان، سيدي بلعباس،** بالإضافة إلى **مستغانم ، معسكر** بنسب مختلفة كما هو موضع في الجدول [6]:

1- العربي بلعزور،**السياسة الاستعمارية في الجزائر وأثرها على تطور الهجرة الأوروبية (1830- 1900)**، مجلة العصور الجديدة، العدد 7- 8، (2012- 2013)، ص 318.

2- بختاوي خديجة، **المرجع السابق**، ص 318- 319.

3- جدول يوضح تطور عدد المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين من سنة 1830- 1900 للمزيد من معلومات أنظر

Charles Henri favrod, la révolution algérienne, paris, Plon,(1959) , p127.

4- العربي بلعزور، **المرجع السابق**، ص 298.

5- عميراوي حميدة، **أثار السياسة الاستعمارية...المرجع السابق**، ص 83.

6- جدول يوضح عدد الفرنسيين المتمركزين في بعض دوائر الجهة الغربية حسب إحصائيات 1899-1901 للمزيد من المعلومات أنظر بختاري خديجة، **التحولات الاقتصادية**، ص 326 .

دائرة	عدد الفرنسيين
وهران	21019
تلمسان	6868
سيدي بلعباس	12437

جدول 10: يوضح عدد الفرنسيين المتمركزين في بعض دوائر الجهة الغربية حسب إحصائيات 1899م-1901م

2-1: الإسبان:

يعتبر الجنس الإسباني من أولى الأجناس التي استجابة لسياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر بمختلف مراحلها، إذ تعد من أكبر الفئات الأوروبية الوافدة إلى الغرب الجزائري، وتعود الهجرة الإسبان إلى الجزائر بشكل عام إلى مجموعة من العوامل والتي مثلث في:

أ- العوامل السياسية:

تميز الوضع السياسي في إسبانيا خاصة خلال القرنين 19 و 20 بالاضطرابات والتوترات وتمثلت مظاهر هذه الاضطرابات في حرب الاستقلال وأثارها على المجتمع الإسباني، بإضافة إلى الحروب التي أطاحت بالجمهورية الإسبانية الأولى سنة 1873، وتوج ذلك بالحروب الخارجية كالأزمة الكوبية التي أسفرت عن خوضها حرب مع الو.م. أ سنة 1898، وهو النزاع الذي أفقدها أخر مستعمراتها في كوبا والفلبين و"بورتوريكو" [1]، كما عانى المجتمع الإسباني من الحروب الأهلية التي دفعت بالإسبانيين إلى الفرار منها إلى دول مختلفة بحثا عن الأمن والاستقرار[2].

ب- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

لقد عرفت إسبانيا نمو ديمغرافي سريع وهذا الارتفاع في عدد السكان أثر على الدولة التي أصبحت تعاني من الاختلال في التوازن بين الكثافة السكانية والنمو الاقتصادي وبالتالي وجدت الحكومة الإسبانية نفسها عاجزة عن تلبية حاجات المجتمع الضرورية، ولم يعد مناصب شغل وارتفع جراء ذلك عدد البطالين [3]، لذلك كان الهدف الرئيسي من الهجرة الإسبانية إلى عمالة وهران إقامة المشاريع الصناعية [4].

إذا كانت الأوضاع سالفة الذكر دفعت بالإسبانيين إلى الهجرة نحو الجزائر فإن منطقة الغرب الجزائري كانت أكثر استقطابا لهذا العنصر وهذا راجع إلى [5] :

- العلاقات التاريخية التي كانت تربطهم بالجزائر وتواجدهم في وهران منذ القرن 16.
- تشابه المناخ والتضاريس ما بين إسبانيا والجهة الغربية.
- القرب الجغرافي بين وهران و إسبانيا.
- المؤهلات الطبيعية للمنطقة وعلى رأسها خصوبة التربة وصلاحيتها للزراعة، استواء السطح، وإطلالة القطاع الوهراني على البحر الأبيض المتوسط.

1- حياة قنون، **التواجد الإسباني في الغرب الجزائري خلال الفترتين العثمانية والفرنسية** ، الحوار المتوسطي، العدد 5، جامعة سيدي بلعباس (2013)، ص 90.

2- عدة بن داهة، **الاستيطان وصراع حول ملكية الأرض، ج2...المرجع السابق**، ص30.

3- حياة قنون، **المرجع السابق**، ص 90.

4- محمد غربي، **الأوضاع الاجتماعية والثقافية في عمالة وهران (1945- 1962)** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي، سيدي بلعباس، 2014- 2015، ص 44.

5- حياة قنون، **المرجع السابق**، ص 90.

1-2-1 المناطق المصدرة للهجرة الإسبانية:

بصدور قانون 1889م المشجع للهجرة الإسبانية أصبحت هجرتهم إلى الغرب الجزائري دائمة ، وفد من إسبانيا عدد كبير من الإسبانيين إلى الجزائر من مختلف المقاطعات الإسبانية من مرسية، أليكانت، ألميرية، بلنسية، قرطبة [1] ، جزر الباليار بالأخص جزيرة مينوركا قرطجنة فالنسيا [2]، وكانت هجرة الإسبان إلى الجزائر تتم بطرق رسمية وغير رسمية، فالهجرة الرسمية كانت تتم عبر السواحل البحر الأبيض المتوسط ، وتتوفر فيها جميع الشروط المادية التي وضعتها الحكومة الفرنسية، في حين الهجرة غير الرسمية كانت من البر عن طريق المغرب وهذه الأخيرة كانت توفر اليد العاملة الرخيصة في مختلف التخصصات [3].

لقد ميز الهجرة الإسبانية خلال مراحلها الأولى أي من 1830م إلى غاية 1889م أنها كانت مؤقتة بمعنى أن المهاجرين الإسبانيين كانوا دائمي التنقل بين وهران و إسبانيا، وكانت هجرتهم تتزامن مع الفترات الزراعية، وكان أغلبهم متسولين ومتشردين لهذا كانوا منبوذين من طرف السلطة الاستعمارية والدليل على ذلك سنة 1852م تم إعادة 50 متشرد إلى بلادهم، ولكن بصدور قانون 1889م المشجع للهجرة الهجرة الإسبانية دائمة [4].

1-2-2 الأنشطة الممارسة من طرف المهاجرين الإسبانيين:

شكلت العناصر الإسبانية الوافدة إلى الجهة الغربية الركيزة الأساسية في الاقتصاد الفرنسي القائم على رأس المال الفرنسي، وشكل معظمهم يد العاملة متنوعة التخصصات من خلال ممارساتهم للعديد من النشاطات الاقتصادية وعلى رأسها نجد [5] :

أ- الزراعة:

تمثلت نشاطاتهم في المجال الزراعي في استصلاح الأرض وفلاحتها وبعد تطور وضعهم المهني والاجتماعي تمكنوا من الحصول على ملكيات في مختلف المناطق الغرب الجزائري، كما عمل الإسبان في حقول الزيتون العنب والمزارع الحبوب والذرة، وفي حقول الكروم أو الزراعات التي تحتاج إلى العمل اليدوي وتخصصوا في الزراعات المبكرة وصبخية والفلاحة التشجيرية.

ب- الصناعة:

مارس الإسبانيين عدة صناعات مختلفة نذكر من أشهرها نسيج الحلفاء لصناعة الحصائر المنسوجة، والحبال والسلال مثلا بسيدي بلعباس سنة 1880 كان أربع ورشات لنسيج الحلفاء تشغل 20 عامل في صناعة السلال وحصائر والأحذية المصنوعة بالحلفاء.

وإلى جانب صناعة الحلفاء واستغلالها، نجد صناعة التبغ ومشروب الأنسون مثلا "مصنع باستوس" بوهران كان يشغل من 600 إلى 700 عامل، وفي مطلع القرن 20 أسسوا العديد من المصانع والورشات مثل ورشة النجارة "كون زالغار" 1886، ومؤسسة "ماس أنطوان" الخاصة بصناعة ملابس السهرات والحفلات.

1- عدة بن داهة، **المرجع السابق**، ص 99.

2- زياني فاتح، **الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871- 1945) وأثره على الأهالي المسلمين**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث ومعاصر، جامعة باتنة، الحاج لخضر، 2020- 2021، ص32.

3- بختاوي خديجة، **المرجع السابق**، ص 327.

4- نفسه، ص 325.

5- زياني فاتح، **المرجع السابق**، ص 34.

ج- التجارة:

مارس المهاجرين الإسبان مختلف الأنشطة التجارة في عمالة وهران حيث عملوا كبقالين، سراجين، جزارين وبائعي الخضر والفواكه، كما كانوا أصحاب محلات تجارية ودكاكين وإلى جانب ممارستهم للزراعة والصناعة والتجارة نجدهم اشتهروا في الملاحة والصيد البحري والعمل في الأشغال الكبرى كإنجاز الطرقات، بناء الجسور والمباني والسكك الحديدية [1].

3-2-2 التطور الديمغرافي لعدد المهاجرين الإسبان في الغرب الجزائري:

لقد كانت العناصر الإسبانية المهاجرة للجزائر تشكل أكبر فئة من حيت العدد، حيت تميزت بالارتفاع المستمر مند سنة 1830، وأصبحت تمثل العناصر الغالبة في الجزائر مقارنة مع الوافدون الأوروبيين من **ألمانيين، إيطاليين** خاصة **الفرنسيين،** وهذا ما سنوضحه في جدول التالي:

السنة	عدد المهاجرين الإسبانيين
1845	25.000 ن [2]
1851	51000 ن
1872	71000 ن [3]
1876	92.510 ن [4]
1886	144.000 ن
1896	160.000 ن
1899	70628 ن [5]

جدول 11 يوضح تطور الديمغرافي لعدد الوافدين الإسبانيين إلى الجزائر 1845- 1899

ومن خلال المعطيات في الجدول نلاحظ أن الهجرة الإسبانية عرفت ارتفاع كبير، حيت كانت في تزايد مستمر، وذلك راجعا كما أشرنا سابقا إلى القرب الموقع الجغرافي والعلاقات التاريخية القديمة بالجزائر ومدى تأقلم مع الظروف الطبيعية للمنطقة، لذلك شكلوا العنصر الغالب خاصة على الفرنسيين مثلا في سنة 1899 بلغ عدد الفرنسيين 48832 فرنسي مقابل 70628 إسباني [6].

أما في عمالة وهران شهدت هجرة مكثفة للإسبان إذ شكلوا ثلثي الإسبانيين المستقرون في الغرب الجزائري[7] حيت توزعوا في مختلف مناطق الغرب الجزائري ومارسوا فيها مختلف الأنشطة الاقتصادية (زراعة، صناعة، تجارة).

1- حياة قنون، **المرجع السابق،** ص 92.

2- عدة بن داهة، **المرجع السابق،** ص 29.

3- فؤاد عزوز، **التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني...** ، ص 298.

4- عدة بن داهة، **المرجع السابق،** ص 29.

5- فؤاد عزوز، **المرجع السابق،** ص 298.

6- بختاوي خديجة، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية...**، ص 327.

7- عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، دار هومه، 2004 ، ص 130.

لقد شكل الإسبان النسبة الكبرى في المناطق البعيدة عن **سيدي بلعباس** مثل زفيفزف، بوخنيفيس، حيت أن منطقة سيدي بلعباس لوحدها استوطن فيها حوالي 17267 إسباني مقابل 12437 فرنسي، بينما توزيعهم في باقي دوائر الغرب الجزائري كان كالتالي [1]:

- **وهران:** حسب إحصائيات 1901 تمركز بها حوالي 21674 مجنس إسباني مقابل 21019 فرنسي.
- **تلمسان:** بلغ فيها عدد الإسبان 6870 مقابل 6868 فرنسي.

وبالتالي نستنتج أن عدد الإسبان في الغرب الجزائري فاق عدد الفرنسيين، خاصة في وهران و سيدي بلعباس بثلاث مرات ومرتين في المحمدية بينما بـ4 مرات في سيق و بوسفر، إلا أن مستغانم و معسكر ارتفع فيها عدد الفرنسيين مقارنة مع الإسبان.

إن هذا التزايد في عدد الإسبانيين على الفرنسيين شكل مخاوف لدى الفرنسيين، لأن العنصر الإسباني أصبح ينافس الفرنسيين خاصة بعد تفوق في المجال الصناعي والزراعي وحتى التجاري، لعل أكبر خطورة شعر بها الفرنسيين هو الوحدة والتآزر التي كانت بين الإسبانيين وتمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم وجنسيتهم، ودليل على ذلك تراجع عددهم سنة 1921 إلى 1250000 بسبب رفض بعضهم لقانون التجنيس [2].

وعليه اتخذت الحكومة الفرنسية مجموعة من الإجراءات حتى تحد من منافسة الإسبانيين لها ولعل من أهم هذه الإجراءات هو الحد من تطبيق قانون التجنيس [3].

3-1 الألزاس واللورين:

تزامنت هجرة سكان إقليمي **الألزاس واللورين** مع ظهور الجمهورية الفرنسية الثالثة التي انتهجت سياسة جديدة في ميدان الاستيطان، وكانت تهدف إلى جلب أكبر عدد ممكن من سكان الأوروبيين استجابة لمطالب أوروبي الجزائر للذين يريدون دعما بشريا قويا أمام الجزائريين أكثر عددا، لذلك اهتمت بعمليات تهجير سكان الألزاس واللورين [4] إلى الجزائر و توزيعهم عبر مختلف مناطق الجزائر، وعلى رأسها مناطق **الغرب الجزائري**، حيت قبل الحديث عن أسباب هجرتهم إلى الجزائر عامة والغرب خاصة لابد من إعطاء صورة عامة على خصائص السكان **الألزاس واللورين**.

1- بختاوي خديجة، **المرجع السابق**، ص326.

2- العربي بلعزوز، **السياسة الاستعمارية في الجزائر...المرجع السابق**، ص298.

3- بختاوي خديجة، **المرجع السابق**، ص 322.

4- **إقليمي الألزاس واللورين:** يقع في شمال الشرقي من فرنسا على امتداد الحدود الفرنسية مع سويسرا شرقا وألمانيا ولكسمبورغ شمالا، يعتبران أحد أقاليم 26 لفرنسا، بحيث أن فرنسا بموجب معاهدة وإستفاليا 1648 حصلت على الألزاس بشكل رسمي 1697 أما إقليم اللورين استولت عليه عام 1552 **أنظر** نصيرة تبا بوشت، **الصراع الفرنسي الألماني حول إقليمي الألزاس واللورين وانعكاساته على العلاقات الدولية (1870-1945)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017- 2018، ص07.

1-3-1 خصائص سكان الألزاس واللورين:

أ- **الألزاس:** حسب ما أشار **"مارك كير لا نسكي"** في كتابه "تاريخ الملح في العالم" أن كلمة ألزاس مشتقة من مصطلح أرض الملح لأنها تتوفر بها صخور الملح، ويسميها الألمان " **إيلساس** " وهي جزء من الإمبراطورية الرومانية، تم ضمها لفرنسا عام 1697، يتكلم سكانها **اللغة الألزاسية** وهي **مشتقة من اللغة الألمانية** [1] أما اللغة الرسمية لهؤلاء السكان كانت اللغة الفرنسية.

ويعتبر إقليم الألزاس أصغر مقاطعة فرنسية تتشكل من مقاطعتين هما **الراين الأعلى** و **الراين الأسفل**، يتربع على مساحة قدرها 8280 كلم بينما بلغ عدد سكانه 1.735 مليون واتخذ من "سراسبوج" عاصمة له [2] .

ب- **اللورين:** تعود أصل تسمية هذا الإقليم باللورين نسبة للملك " **لوثير** " الحفيد الثالث للملك شارلمان [3]، يحده من الغرب نهر الموزل، ومن الشرق نهر سار، أما شمالا لكسمبورغ عاصمة ميثر، بلغ عدد سكانها 2350320 مليون نسمة في مساحة قدرها 23547 كلم [4].

وقد احتل الإقليمين مكانة وأهمية إستراتجية جعل منهما محل الصراع بين الدول الأوروبية، فهما يشكلان نقطة اتصال بين شمال وجنوب أوروبا وتتحكم المنطقة في الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتجية مثل نهري **"الراين** و **موزل"** ، كما أنهما غنين بحقول الفحم ومناجم الحديد [5].

2-3-1 عوامل الهجرة:

لعل من أبرز العوامل التي ساهمت في هجرة سكان إقليمي الألزاس واللورين إلى الجزائر هو الحرب البروسية الفرنسية 1870م – 1871م، ولقد كان من نتائج هذه الثورة البروسية الفرنسية انهزام فرنسا في معركة **"سيدان"** عام 1870م، وفرض الحصار على باريس في 19 سبتمبر1870 من طرف الجيوش الألمانية، التي أسفرت عن سقوط العديد من المدن الفرنسية (**أورليان، شاندوان، تول، متيز**)[6].

ما دفع بفرنسا للدخول في مفاوضات مع ألمانيا التي انتهت بتوقيع معاهدة " **فرانكفورت** " 10 ماي 1871م التي تنازلت فيها فرنسا على إقليمي الألزاس واللورين [7].

1- مارك كير لانسكي، **تاريخ الملح في العالم**، تر: أحمد حسين مغربي، عالم المعرفة، كويت، 2005، صص 199-120.

2- نصيرة تبا بوشت، **الصراع الفرنسي الألماني...المرجع السابق**، ص08.

3- سعيد عبد الفتاح عاشور، **تاريخ أوروبا في العصور الوسطى**، دار النهضة العربية، بيروت، 1976، ص 170.

4- نصيرة تبا بوشت، **المرجع السابق**، ص08.

5- محمد خميس ، **أوروبا دراسة في الجغرافيا الإقليمية** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2005م ، ص 367.

6- **معركة سيدان:** هي معركة وقعت بين القوات الفرنسية والقوات بروسية بقيادة بسمارك في 1 سبتمبر 1870 أسفرت عن إلقاء القبض على الإمبراطور نابليون الثالث **أنظر** نجاة سليم، محمود محاسيس، **معجم المعارك التاريخية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص295.

7- جلال يحي، **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2018، صص 450- 451.

بعد تنازل فرنسا عن الإقليمين لألمانيا وإخضاع الإقليمين لسلطتها رفض السكان **الألزاس** و**اللورين** الاندماج في الشعب الألماني ، وعبر عن ذلك بعدة وسائل وضحوا فيها رفضهم ويظهر ذلك من خلال تصريح " **كيلر** " (نائب مقاطعة الراين العليا) في قوله "...إن حق الألزاس واللورين في أن يبقى جزء من فرنسا حق مقدس لا سبيل إلى العبث به، ونقسم بالأصالة عن أنفسنا بالنيابة عن موكلينا ومواطنينا وأبنائنا وأحفادنا، إننا سنظل متمسكين بذلك الحق نطالب به ونعمل على إستراده بكل الوسائل في وجه كل المعتدين عليه " [1].

ونتيجة لسياسة إخضاع التي مارستها ألمانيا على سكان الألزاس واللورين والتي مثلت مظاهرها في [2] :

- فرض اللغة الألمانية ومنع الجرائد الفرنسية، ومنع تعليم اللغة الفرنسية للأطفال.
- حاول الألمان جرمنة السكان وذلك بإسناد إدارتها للبرلمان الألماني.
- إبعاد الألزاس واللورين عن الوظائف العليا وتعين موظفون ألمان.
- تطبيق قانون التجنيد الإجباري على شبان.
- منع الفرنسيين من المجيء والإقامة في الألزاس واللورين إلا بجواز السفر.

وعليه فضل العديد من سكان الألزاس واللورين الهجرة إلى فرنسا وبلغ عددهم 160000 شخص أي أكثر من 10 % ولكن من هؤلاء 160000 لم ينتقل فعلا إلا 50000 شخص منازلهم إلى فرنسا قبل التاريخ المتوقع الذي كان في 1 مارس 1871، أما بالنسبة للآخرين فقد صرحت الإدارة الألمانية ما داموا أنهم لم ينقلوا منازلهم إلى فرنسا، فإن اختيارهم أصبح ملغى، وبالتالي ألغيت 110000 اختيار.

مست الهجرة الألزاس واللورين القضاة و كبار موظفي التعليم، مستخدمي البريد، مستخدموا السكك الحديدية ...إلخ، وأمام هذه الأعداد الهائلة من سكان الإقليمين المهاجرين إلى فرنسا فكرت هذه الخيرة بنقلهم إلى الجزائر [3].

نجد أن عدة بن داهة أشار لعامل الديمغرافي المتمثل في ارتفاع عدد السكان إقليم الألزاس قدر عددهم في سنة 1814 حوالي 800.000 ن وارتفع سنة 1830 إلى 914.000 ن ليشهد الإقليم انفجار ديمغرافي سنة 1846، حيت بلغ عددهم 1.067.000 وقدر هذا الارتفاع المتزايد في عدد سكان إقليم الألزاس إلى خلق أزمة العمل وظهور البطالة بسبب عجز المؤسسات الزراعية والصناعية في إستعاب الفائض السكاني [4].

كما لم تقتصر هجرة هؤلاء على العامل سياسي السائد أنداك أو الديمغرافي، فيوجد عامل أخر وهو قلة مساحة الأراضي الزراعية الضرورية لتلبية احتياجات السكان الإقليمين، بالإضافة للكوارث الطبيعية التي تضرب الإقليمين خاصة الفيضانات [5].

1- عبد الرحمان الرافعي، **الجمعيات الوطنية** صحيفة من تاريخ النهضات القومية، ط1، دار النهضة، مصر، (1340هـ - 1922م) ، ص 128.

2- نور الدين حاطوم، **تاريخ الحركات القومية**، ج3، دار الفكر الحديث، ط1، لبنان، 1969، صص 402- 407.

3- نفسه، صص 393- 394.

4- عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج1...المرجع السابق**، ص38.

5- أرزقي شويتام، **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830- 1914**، مجلة التاريخ المتوسطي، العدد 2، ديسمبر(2020)، ص 205.

1-3-3 تنظيم الحكومة الفرنسية للهجرة سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر:

اهتمت الحكومة الفرنسية بمسألة تهجير سكان الألزاس واللورين إلى مناطق الجزائر، لذلك أصدرت عدة مراسيم وقوانين نظمت من خلالها عملية استقبال هؤلاء النازحين من شمال شرق فرنسا بسبب الحرب، ويمكن توضيح هذه القوانين في النقاط التالية [1] :

1. قانون 04 مارس 1871: اقترحت الجمعية الوطنية 100.000 هكتار من أجود الأراضي للنازحين من الألزاس واللورين.

2. قانون 15 سبتمبر 1871: حدد التزامات الدولة ونظم لجان تتكفل بالهجرة، وخصص مبلغ قدره 400.000 فرنك.

3. مرسوم 16 أكتوبر 1871: وضع شروط منح الامتيازات لهؤلاء المهاجرين، والتي تمثلت في أن الأرض التي تمنح للمهاجر الألزاسي أو اللوري تصبح ملك له، إلا إذا كان يملك رأس مال قدره 5000 فرنك، والإقامة في الأرض لمدة 9 سنوات مع القيام بعمل زراعي فعلي، يقوم بدفع إتاوة سنوية قدرها سنتيم واحد عن الهكتار.

وإلى جانب القوانين التي نظمت من خلالها الحكومة الفرنسية هجرة الألزاسين واللورين إلى الجزائر، أنفقت أموال طائلة لتوطينهم، نذكر على سبيل المثال في سنة 1873 أنفقت حوالي **7.000** فرنك على عائلة واحدة متكونة من 137 شخص في **عين فكان** و 6.2000 فرنك لتوطين 162 شخص في **بيلفونتين** وذلك سنة 1875.

وقد تم تأسيس شركات تهتم بتوطين الألزاس واللورين كالشركة " **الكونت هو نسفيل** " التي حملت على عاتقها مسؤولية تسهيل أجرة سكان الألزاس واللورين، يظهر ذلك في طلبها من الحكومة الفرنسية الحصول على امتياز الأراضي تقدر مساحتها 7.000 بالقرب من تيزي وزو لفائدة المهاجرين الجدد [2].

1-3-4 التطور الديمغرافي للمهاجرين الألزاس واللورين إلى الجزائر وتمركزهم بالغرب الجزائري:

يعود تاريخ هجرة سكان إقليمي الألزاس واللورين إلى الجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال وليس كما تشير أغلب الدراسات أن توافدهم إلى الجزائر بدأ مع فقدان فرنسا لإقليمين الألزاس واللورين، ولتتبع تطور عددهم بالجزائر يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

أ- مرحلة الحكم العسكري:

وفي هذه المرحلة وصلت إلى الجزائر أول دفعة مابين(1830م- 1862م) قدر عددها حوالي 22.000 مهاجر، وسنحاول توضيحها في الجدول التالي [3]:

السنة	عدد الفرنسيين	عدد الألزاس واللورين
1845	46.339	6.515
1851	66.050	13.956
1856	92.756	21.927
1866	122.119	22.058

جدول 12 يبين عدد الألزاس واللورين ونسبهم بالنسبة لعدد الفرنسيين في الفترة الممتدة 1845- 1866

1- شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1...المرجع السابق**، ص115.

2- نفسه، صص 117- 118.

3- جدول يوضح **عدد الألزاس واللورين ونسبهم بالنسبة لعدد الفرنسيين في الفترة الممتدة 1845- 1866** للمزيد من المعلومات أنظر أرزقي شويتام، **سياسة الاستيطان الفرنسي**، صص 200-201.

نستنتج من خلال المعطيات الإحصائية لعدد الألزاس واللورين أن هؤلاء في المرحلة العسكرية وفدوا إلى الجزائر بنسب كبيرة، مقارنة بفترة الحكم المدني التي عرفت تراجع في عدد المهاجرين، وذلك راجع للأساليب التي انتهجتها فرنسا لتشجيع وإغراء الألزاس واللورين على الهجرة للجزائر، من خلال منح لهم أراضي بالمجان إضافة إلى امتيازات أخرى.

أما إذا قرنا عدد الفرنسيين المهاجرين إلى الجزائر بعدد الألزاس واللورين نلاحظ أن عدد الفرنسيين فاق بكثير عدد المهاجرين من الألزاس واللورين، حيث يمكن تفسير ذلك بالوضع الذي كان سائد في فرنسا خاصة الأزمات السياسية المستمرة والحركات الجماهيرية الاحتجاجية كالثورة 1848م.

ب- <u>مرحلة الحكم المدني</u>:

بدأت عملية استدعاء سكان الألزاس واللورين من قبل الحكومة الفرنسية بعدما وعدتهم منذ 1870 بـ-100000 هكتار من الأراضي الخصبة، وقد لاقت هذه العملية استجابة من قبل **عمال المصانع وقدامى الجنود**، وبعض **سكان المدن** اللذين لم تكن لديهم مهنة ثابتة ومحددة، حيث أغرتهم فكرة تحويلهم إلى ملاك العشرات الهكتارات.

ومع سنة 1872 بدأ توافدهم إلى مختلف عمالات الجزائر بنسب مختلفة، حيث قدر عددهم كدفعة ثانية بـ-12000مهاجر، وفي هذا الجدول سنحاول تتبع التطور الديمغرافي لعدد سكان الألزاس واللورين المهاجرين إلى الجزائر خلال فترة الحكم المدني:

السنة	عدد المهاجرين	عدد العائلات
30 أكتوبر 1872	**2.030**	**/ [1]**
18 ديسمبر 1872	**21 فرد**	**04**
23 فيفري 1873	**318**	**65 [2]**
نهاية شهر مارس 1873	**3.000**	**/**
1 مارس 1875	**4.115**	**683**
1876- 1877	**أكثر من 100 شخص**	**/**
نهاية القرن 19	**/**	**387 عائلة**

جدول 13: يبين تطور عدد سكان الألزاس واللورين المهاجرين إلى الجزائر خلال الحكم المدني

نلاحظ من خلال الجدول أن سنوات الأولى للهجرة سكان الألزاس واللورين (1872- 1875) شهدت ارتفاع وذلك راجع إلى المجهودات التي بذلتها الحكومة الفرنسية و التي تمثلت في [3] :

- منحتهم أراضي بالمجان، لذلك صادرت لصالحهم 446000 هكتار من أراضي القبائل التي دعمت مقاومة المقراني 1871م.
- توزيع عليهم بيوت للسكن والمحاريث والبذور.
- دفع لهم راتب يومي .
- إنشاء هياكل عمومية كالبناء البلديات [4].

1- شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 116.

2- أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص204.

3- بوعزة بوضرياسة، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية**، ص 227.

4- شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 117.

ومع نهاية القرن العشرين كما هو موضح في الجدول بدأ التراجع في عدد المهاجرين وعودتهم إلى فرنسا، حيث كانت 387 عائلة فقط من ضمن 1.183 من العائلات التي استقرت في الجزائر و 2279 عائلة غادرت الجزائر نهائيا، في حين 519 العائلة تنازلت عن حصة التعمير التي تحصلت عليها.

وبالتالي من ضمن 125.000 شخص من سكان الألزاس واللورين اللذين غادروا أقاليمهم لم يستقر في الجزائر إلا 5.000 شخص [1] ، وتعود أسباب عودة الألزاس واللورين إلى فرنسا إلى [2]:

- كونهم لم يكونوا على دراية بالنشاط الزراعي والفلاحي في الجزائر لذلك بعضهم غادر الجزائر قبل انقضاء المدة 09 سنوات، والبعض الأخر انتظر مدة 3 سنوات حتى 5 سنوات وقاموا ببيع الثيران واقتراض الأموال، ومنهم من غادروا الأرض للعمل في ورشات السكك الحديدية في المدن.
- المناخ المجهول وصعوبة تأقلمهم معه.
- جهود بدنية غير مألوفة.
- توقف الحكومة الفرنسية على توزيع الأموال عليهم.

وكانت عمالة وهران من العمالات التي احتوت هؤلاء المهاجرين، بحيث استقروا في عدة مناطق من الجهة الغربية كا **زمورة، عين الزرق، دراع الرمل، بوحنفية، عين الكرمان، سان ريمي، بن يوب، ترارية، عين وليس، مستغانم** ، كما استقر عدد كبير منهم في **سيدي لحسن، سفيزف، بوخانفيس، سيدي علي بن يوب** [3].

اهتمت الحكومة الفرنسية ببناء مساكن لهم على مستوى هذه المناطق وقد بلغ عدد المساكن التي تم بناءها على مستوى الغرب الجزائري بـ96 ألف سكن، وتكفلت ببناءها شركة " **هارون فيل** "، نذكر أمثلة عن هذه المساكن [4]:

البلدية	عدد المساكن
زمورة، عين الزرق، دراع الرمل، بوحنيفية	**38 مسكن**
عين الكرمان، سان ريمي، بن يوب، ترارية	**31 مسكن**
عين وليس	**29 مسكن**

أما فيما يتعلق بعدد المهاجرين من سكان الألزاس واللورين إلى الغرب الجزائري تكون من أسرتين إلى 173 أسرة، موزعة عبر مختلف مراكز العمالة، تم توزيع 15.655 أسرة تتكون من 27.171 شخص قدمت من فرنسا على مختلف المراكز الاستيطانية المنشأة بالجهة الغربية، حيث قدرت نسبة المهاجرين بالعمالة بـ32 % من المجموع سكان العمالة حسب إحصائيات 1896م.

1- شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص 116.

2- نفسه، ص 121.

3- إبراهيم لونيسي، **الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19 منطقة سيدي بلعباس نموذجا...المرجع السابق**، ص 71.

4- بختاوي خديجة، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية...المرجع السابق**، ص 320.

وما يمكن استنتاجه في هذه النقطة أنهم شكلوا نسبة **منخفضة** مقارنة مع باقي العناصر الأوروبية الوافدة إلى العمالة خاصة **الإسبان** [1]، في حين نجد أن عدد الألزاس واللورين المستقرين في الوسط والشرق كان مرتفع مقارنة بالعدد المستقرين في عمالة وهران، وذلك راجع إلى أن عمالة قسنطينة توفرت بها الأراضي التي تم مصادرتها بعد ثورة 1871، وإقدام الحكومة الفرنسية على نفي الثائرين إلى كاليد ونيا تاركين أراضيهم إلى الوافدين الجدد [2].

4-1 الألمان:

يعتبر العنصر الألماني من أولى العناصر استجابة لسياسة الاستيطانية في الجزائر كيف لا وهي كانت الرائدة في الاستيطان، وكان لها مدارس شجعت السياسة الاستيطانية أشهرها **المدرسة الألمانية** التي ظهرت أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 ومن مبرارتها لتعمير الجزائر بعناصر الأوربية، المبرر الديمغرافي المتمثل في تزايد سكان بأوروبا عامة وألمانيا خاصة مما يفرض الزحف نحو شمال إفريقيا للعمل على إيجاد مساحات شاسعة ليستوطن بها المهاجرون الألمان.

1-4-1 عواملها:

لقد كان أغلب المهاجرون الألمان يغادرون بلادهم بحثا عن مستقبل وحياة أفضل بسبب أوضاعهم المتردية في مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال القرن 18 و19 وتمثلت مظاهر هذه الأوضاع في[3]:

- الأوضاع السياسية التي عرفتها ألمانيا خلال القرن 19 ميزتها جملة من الثورات كالثورة جويلية 1830 و مارس 1848 بالإضافة إلى الحرب البروسية الفرنسية 1870، وقد ترتب عن هذه الثورات أزمات اجتماعية واقتصادية.
- عدم قدرة ألمانيا على مواكبة التقدم والتطور الصناعي الذي عرفته أوروبا في القرن 19، ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا وانجليز تعرف حركة صناعية بقيت ألمانيا بلد زراعي ولم تبدأ فيه حركة التصنيع إلا ما بعد الوحدة الألمانية.
- محاولة الدول الكبرى تكريس هيمنتها داخل أوروبا وخارجها ، خاصة فرنسا التي كانت تحاول التوسع على حساب الممتلكات الألمانية **مثلا** فرنسا انتهزت فرصة الصراع البروسي النمساوي، وطلبت من بروسيا ضم مجموعة من الأقاليم **كإقليم بافاريا، مايانس، بلجيكا، دوقيا، لكسمبورغ، سويسرا**، مقابل حيادها في الصراع بين النمسا وبروسيا [4].
- إثقال كاهل السكان الألمان بالضرائب.

وهذا الوضع عانى منه المجتمع البروسي مند القرن 17، حيث فرض **فردريك الأول** ضرائب عامة وضرائب على الأراضي [5] وتعرض ممتلكاتهم إلى النهب والتخريب وهذا ما ورد في قول الشاعر الرحالة الألماني **"هاين هاينريغ"** الذي سجل أقاويل مواطنين ألمانيين كانوا متجهين إلى الجزائر "...لكن في بلادنا مصالح جمع الضرائب أكثر سما، وحقوقنا أكثر عرضة للتخريب..." [6] .

- تطبيق مبدأ الخدمة العسكرية الإجبارية على شبان الألمان لصالح بروسيا.

1- بختاوي خديجة، **المرجع السابق**، ص 321.

2- أرزقي شويتام، **سياسة الاستيطان الفرنسي...المرجع السابق**، ص 204.

3- عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر...المرجع السابق**، ص 61.

4- عدة بن داهة، **الهجرة الألمانية إلى الجزائر خلال القرن 19 (1830- 1900)**، مجلة المرافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 4، ديسمبر (2009)، ص12.

5- جلال يحي، **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر...**، ص121.

6- عمار هلال، **المرجع السابق**، صص 60-61.

2-4-1 تطور الديمغرافي لعدد المهاجرين الألمان إلى الجزائر:

وأمام هذه الظروف التي كان يعيشها الألمانيين فضل العديد منهم الهجرة وكانت القارة الأمريكية هي وجهتهم المفضلة، لكن بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، انتهزت هذه الأخيرة الفرصة لتحويل وجهة هؤلاء المهاجرين الألمان إلى الجزائر لسد النقص في عنصرها البشري [1].

ولذلك كلفت وكلاء لها لدعوة الألمانيين وإقناعهم للهجرة إلى الجزائر مقابل إغرائهم بمجموعة من الامتيازات، وهذا ما ورد في قول الرحالة **ولهام شيمباز** " هذا الشخص العميل قد روي لي مرة أنه كان يمنح مكافآت تختلف باختلاف الأشخاص فاستطاع تحويل طريقهم وإقناعهم بالتوجه إلى الجزائر" [2]، وعليه بدأ الألمانيين يتوافدون إلى الجزائر بأعداد متباينة، وهذا ما سنحاول توضيحه في الجدول الأتي :

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
1840	**136 فرد**	**1856**	**5.440**
1842	**170 فرد [3]**	**1861**	**5816**
1846	**114 فرد [4]**	**1866**	**5.436**
1851	**2854 [5]**	**1872**	**4.933**
من 1851 إلي 1861	**59 ألف 2000 شخص [6]**	**1904**	**6.950**
1855	**10.000**	/	/

جدول 14: يوضح تطور عدد المهاجرين الألمان من الفترة الممتدة من 1840- 1904

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الألمان المهاجرين إلى الجزائر بدأ في الارتفاع من الفترة الممتدة من 1840 إلى غاية 1855 نظرا للامتيازات الممنوحة لهم من الأراضي زراعية وتوفير الأمن.

1- عمار هلال، **المرجع السابق**، ص 64.

2- توفيق صالحي، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية (1838- 1962)**، شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ومعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008- 2009، ص 65.

3- شلول نبيلة، بخات عيدة، **السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الثانية 1852- 1870**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016-2017، ص 26.

4- أبو العيد دودو، **المؤرخون الألمان والجزائر**، مجلة الأصالة ، العدد 14- 15، الجزائر، 1973 ، ص 103.

5- شلول نبيلة ، بخات عيدة ، **المرجع السابق**، ص 26.

6- عدة بن داهة، **الهجرة الألمانية إلى الجزائر...المرجع السابق**، صص 09- 14.

ولكن بداية 1866 بدأ عددهم في تراجع خاصة سنة 1872م، هذا راجع في نظرنا إلى عاملين أساسين هما تحسن أوضاع ألمانيا خاصة بعد تحقيق الوحدة الألمانية، وأصبحت القوة المهيمنة في القارة الأوروبية تجاوزت صناعتها توسع صناعة بريطانيا.

والعامل الثاني تمثل في الوضعية التي أل عليها المهاجرون الألمان بالجزائر على حد تعبير الرحالة الألماني " **شيمباز**" الذي وصف حياة الألمانيين في قوله " توجهت إلى مستوطنة داي إبراهيم في منتصف شهر أكتوبر من سنة 1832 و زرت الخيام الموجودة بها خيمة بعد أخرى، وهناك وقفت على بؤس كبير يصعب المرء عن وصفه من فقر أناس عراة، صورة رهيبة حقا " [1].

1- 4- 3 توطين الألمان بالغرب الجزائري:

خصصت الحكومة الفرنسية العديد من المراكز الاستيطانية في الغرب الجزائري لتوطين المهاجرين الألمان عبر مختلف المراحل التاريخية :

أ- **في نهاية 1830 وبداية 1831:** وصل في هذه المرحلة أول فوج من المهاجرين الألمان قدر عددهم بـ700 مهاجر، أغلبهم من **رينا نيا** (Rhénanie)، **بافاريا** (Bavière)، **ووتمبرغ**، شملت فئة من المغامرين، الطلبة، المثقفين والقساوسة، حيت نزلوا في بداية بداي إبراهيم والقبة بالجزائر العاصمة ، ولكن بأمر من الحاكم العام نقلوا إلى الغرب الجزائري ليستقروا في " **وادي تاغية** " (جنوب معسكر)، " **جورج كليمنصو** " (ستيديا حاليا)، " **سانت ليوني** "(المقهوم حاليا)، وتم تهيئة لهم الظروف المناسبة للاستقرار ببناء المساكن ومنحهم أراضي لحرثها وزراعتها كما خصصت الحكومة الفرنسية 200000 فرنك لإنشاء قرى لهم [2].

وفي الحقيقة الأمر أن هذا الفوج كان متوجه نحو العالم الجديد، وفي طريقهم إلى البرازيل توقفوا **بدانكارك** وحسب " دوطوكفيل " أن سبب توقفهم نقص وسائل النقل والموارد، وبتشكيلهم قلق لهذه المدينة عرضت قضيتهم على مجلس الوزراء، وتم نقلهم إلى الجزائر[3].

أما عدة بن داهة فسر أن سبب تحولهم إلى الجزائر تأثير الدعاية الفرنسية التي وعدتهم بالحصول على أراضي زراعية خصبة [4].

ب- ما بين 1849- 1850: استقر رجال باد (Bad) وبالاتيا الواقعتان في إقليم رينا ينا والفارين من بروسيا في **مركز دوبلينو** و **ديتري** (سيدي حسن).

ج- في شهر مارس 1854: نزل 164 مهاجر ألماني من إقليم رينا نيا بمركز **واد الحمام** يتألفون من 24 عائلة، وتم تشغيلهم في أعمال إنجاز الطريق الواصل وهران بمعسكر عبر جبال " بني شقران"، حيت منحت لهذه العائلات 400 هكتار و 26 ثور، بالإضافة إلى 16 عربة و 32 محراث و32 معول، 30 منجل، ومجرفة واحدة [5].

1- عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر**، ص 66.

2- عدة بن داهة، **الهجرة الألمانية إلى الجزائر**، ص 09.

3- ألكسي دوطوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر: إبراهيم صحراوي، (ب، ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، صص183- 184.

4- عدة بن داهة، **المرجع السابق**، ص 09.

5- نفسه، صص 10- 11.

د- 1870:

في هذه السنة كان مهاجرون الألمان معظمهم من الجيش أو الوحدة العسكرية الفارة من إقليم **هانوفر**، والتي تشكلت من 1000 إلى 12000 رجل من بينهم ضباط، جنود، لجأوا في البداية إلى هولندا وسويسرا، حيت فكر **"ما كماهون "** نقلهم إلى الجزائر (لضمهم إلى اللفيف الأجنبي)، وقد نزل هؤلاء في وهران وتجند البعض منهم في صفوف اللفيف الأجنبي، حوالي 800 منهم عملوا كمزارعين وحرفين [1].

4-4-1 الأنشطة الممارسة:

مارس مهاجرون الألمان في الغرب الجزائري مختلف الأنشطة من زراعة، وتجارة، وصناعة، حيت عملوا كعمال في بساتين وصناعة الخمور وأعمال الحفر [2].

- اشتهروا أكثر بالزراعة وتميزوا بجودة عالية في خدمة الأرض والنشاط الفلاحي، حيت تفوقوا في زراعة محصول البطاطا، تحصل " أوسترتاغ جان " على جائزة مالية سنة 1864 قدرها 60 فرنك كم كافأه له على جودة محصول البطاطا بالبرواقية.
- مارسوا مختلف الحرف الحرة كالحدادة والنجارة.
- التحقوا بصفوف قوات اللفيف الأجنبي [3].

وبالتالي ما يمكن قوله عن الهجرة الألمانية نحو الغرب الجزائري خاصة والجزائر عامة أنها كانت قليلة مقارنة بالهجرة العنصر الفرنسي والإسباني، لأن وجهتهم المفضلة كانت الولايات المتحدة الأمريكية، فلم تقتصر الهجرة الأوروبية إلى الغرب الجزائري على هذه الجنسيات فقط، بل عرفت عناصر أخرى كيهود، وهذه الفئة شهدت اتساع من حيت إقامة المراكز الاستيطانية مثل تلمسان، وهران، مستغانم، ندرومة [4].

أما الإيطاليين وجدوا بشكل محدود في عمالة وهران، لأنهم استقروا بشكل خاص في عمالة قسنطينة، ولكن يبقى العنصر الغالب هم الإسبان والفرنسيين.

2- نماذج من المراكز الاستيطانية في الغرب الجزائري:

رأينا في المبحث الأول كيف توافد عدد هائل من المهاجرين الأوروبيين إلى الغرب الجزائري، وبالتالي وجب على الحكومة الفرنسية بناء مراكز وقرى استيطانية لتوطينهم، لذلك بعد قضائها على مقاومة الأمير عبد القادر وإحكام قبضتها على إقليم الغرب، فكر الحكام الفرنسيين في توسيع دائرة الاستيطان في هذا الإقليم وعلى رأسهم **لامورسيار** [5] الذي صرح سنة 1846 أنه لازالت مساحات كبيرة بحاجة إلى الاستيطان والتعمير، لهذا فكر في تطبيق مشروعه في إقليم وهران داخل مثلث محصور بين **وهران** و **مستغانم** و **معسكر** [6].

1- عدة بن داهة، **الهجرة الألمانية إلى الجزائر**، ص13.

2- صغير بلقاسم، بلعباس ثامر، **الاستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائري (1830-1962)**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016-2017، ص39.

3- عمار هلال، **المرجع السابق**، صص 64-67.

4- بختاوي خديجة، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية...المرجع السابق**، ص 331.

5- **لامورسيار: (1806- 1865)** تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في الهندسة، رئيس أول مكتب عربي بالجزائر، ترأس القسم العسكري بوهران 1806، قبض عليه إثر انقلاب 1851، نفي إلى بلجيكا **أنظر** عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض**، ج1، ص 476.

6- عدة بن داهة، **الاستيطان وصراع حول ملكية الأرض**، ج1، ص 52.

بعد أن قسم الإقليم الوهراني إلى 4 مقاطعات (**وهران، تلمسان، مستغانم، معسكر**) [1] لتوطين 5 آلاف عائلة أوروبية فلاحية توزع على 22 بلدية فوق أراضي تقدر بـ80- ألف هكتار ولتجسيد مشروعه على أرض الواقع طلب من الحكومة الفرنسية قروض مالية قدرت بـ200.000- مع تهيئة المراكز (حفر الأبار، بناء الأحواض المائية، السدود) [2].

وبسبب طول فترة مقاومة الأمير عبد القادر، في الجهة الغربية تباطأت العملية الاستيطانية وتأخر ظهور القرى والمراكز الاستيطانية إلى مطلع الأربعينات خلال فترة حكم بيجو، وبموجب سلسلة من المراسيم الخاصة ببناء المستوطنات بالغرب كمرسوم **19 أوت 1848** و مرسوم **11 جويلية 1858** عرفت الجهة الغربية توسع وتطور في بناء المراكز الاستيطانية [3]، وحتى نعطي العدد الإجمالي للمراكز التي ظهرت بالغرب الجزائري خلال الفترة المدروسة سنحاول تبيانها في الجدول [4].

يتبين لنا من خلال الجدول أن عدد المراكز الاستيطانية في الأربعينات كان قليل، وذلك راجع إلى عودة أغلبية المستوطنين إلى بلادهم الأصلية خاصة الفرنسيين بالإضافة إلى انتشار الأمراض والأوبئة مثل **كوليرا** التي ضربت المنطقة سنة 1848، وبدأت هذه المراكز في الارتفاع خلال سنوات الخمسينات نتيجة الجهود المبذولة من قبل حكومة الفرنسية لتحسين وضعية المستوطنين.

إلا أن العملية الاستيطان توقفت في الستينات بسبب ثورة **أولاد سيدي الشيخ** 1864 ومجاعة 1868، أما الفترة التي عرفت فيها الاستيطان قفزة نوعية بالغرب الجزائري هي فترة الإعلان عن الحكم المدني بالجزائر سنة 1870، ولقد عرفت مختلف دوائر عمالة وهران ظهور مجموعة من المراكز الاستيطانية، لذا سنحاول في هذا المبحث دراسة **نماذج** من هذه المراكز:

1-2 مركز "أورليونفيل"1845:

1-1-2 بدايات إنشائه:

تأسس في البداية كمركز عسكري لقوات الجيش الفرنسي بتاريخ 26 أفريل 1843 وسط سهل شلف، وتولى مهمة إنشائه **الماريشال بيجو** بالتعاون مع **الجنرال جنتل** وقواته بالإضافة إلى العقيد كافينياك الذي عمل على توفير جميع الاحتياجات الضرورية للمركز الجديد، من خلال تعيين بعض الضباط لبناء المنشات ذات المنفعة العامة [5].

وقد أنشأ هذا المركز في بداية 1843 لأغراض عسكرية بالدرجة الأولى والتي تمثلت في قمع المقاومة التي قام بها السكان منطقة في حوض شلف تحت لواء الأمير عبد القادر، وضمان الهيمنة الشاملة على المنطقة بإخضاع قبائلها الثائرة.

1- عبد الرحمن بن محمد جيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 1994، ص198.

2- عدة بن داهة، **ج2...المرجع السابق**، ص 52.

3- نفسه، ص 495.

4- ملحق رقم 6 للمزيد من المعلومات **أنظر** زناتي فاتح، **الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871- 1945)...المرجع السابق**، صص 85- 87.

5- **بيجو: (1784- 1849)** من أنصار الاحتلال الشامل، حصل على لقب ماريشال فرنسا سنة 1843، وعين حاكم عام على الجزائر في الفترة الممتدة من 1840- 1847 ، اشتهر بساسة الأرض المحروقة للقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر **أنظر** كمال صحراوي، **معجم المقاومة الجزائرية منذ الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19...المرجع السابق**، صص 62-63.

وفي 16 ماي 1843 أطلق على معسكر الأصنام اسم " **أورليونفيل** " بأمر من وزير الحربية، وباقتراح من حاكم العام بيجو ، تخليدا لذكرى الأمير الفرنسي **الدوق أورليون** وتكريما للأسرة الحاكمة في فرنسا.

ويعود اختيار منطقة **حوض شلف** وسط سهل شلف لتكون مقرا لتأسيس معسكر الأصنام لمجموعة من العوامل[1] :

أ- الطبيعية: المميزات الطبيعية للمنطقة أهلتها لتكون مقر للقوات الفرنسية والتجمع الأوروبي والتي تمثلت في:

- وجود الأودية أشهرها **واد شلف** الذي يتميز بسرعة جريانه الغير المنتظمة.
- التربة غرينية خصبة ذات تكوين الحديث.
- منطقة سهلية ذات مناخ معتدل ملائم لممارسة النشاط الزراعي والتجاري.
- يشكل حوض شلف مظهر تضاريسي بارز، يفتح الطرق بين مدينتي وهران والجزائر.

ب- **العسكرية والإستراتجية:**

- تأسيس قاعدة مزدوجة المخيم في الداخل والمدينة في الساحل.
- تسهيل التواصل مع ميناء تنس باعتباره المنفذ الوحيد الذي يربط سهل شلف بالساحل الشمالي للجزائر.
- يسمح بالتواصل مع فيالق الجيش بسهولة وتزويده بالمؤونة.
- تموقع المركز في منتصف الطريق بين مليانة ومستغانم، وفي مفترق الطرق مهمة للطرق الطبيعية كطريق الكبرى شرق غرب التي فتحها واد شلف و وادي تسيغاوت الذي يفسح المجال للدخول إلى الونشريس بسهولة.
- ميناء مدينة تنس كان موقع مناسب الذي يمكن من تقديم الإمدادات والمؤونة للجيش.

ج- التاريخية: منطقة الأصنام كانت محطة رومانية قديمة وهذا ما ورد في كلام العقيد " **سانت أرنو** " في حديثه عن منطقة شلف "...مازالت مليئة بذكريات هؤلاء الرومان اللذين نتبع أثارهم، حيت عثر بالمنطقة على إحدى المعالم الأثرية تمثلت في أنقاض كنسية القديس "**ريباراتوس** " تعد من أقدم الكنائس في العالم المسيحي وبقاياها المعثور عليها تمثلت في جدران بارتفاع مترين وطاولة رخامية يعتقد بأنها كانت بمثابة مائدة المذبح.

2-1- 2 تطوره إلى تجمع استيطاني:

بموجب مرسوم 14 أوت 1845 تحول مركز الأصنام من مركز عسكري إلى مركز استيطاني يتكون من **2000 ن** ، ويتم تخصيص له 2000 هكتار من الأراضي، وما يجذر الإشارة إليه هو أن المركز تم بناءه على حساب أراضي قبائل **ولاد قيصر** التي صادرت منها الحكومة الفرنسية سنة 1845 حوالي 2284 هكتار [2].

ويعود الفضل إلى العقيد **سانت أرنو** الذي عجل في تطوير المعسكر عمرانيا و إداريا يظهر هذا في قوله "...إن مستقبل البلد هائل، وسيكون من الضروري استخدام العديد من ضربات المعاول والمجارف وزراعة العديد من الأشجار و رسم الطرق، و حفر القنوات..." [3].

1- كمال صحراوي، **معجم المقاومة الجزائرية**، صص 65.

2- سعاد مويسي، **تأسيس مدينة الأصنام (أورليونفيل) وتطورها العمراني بين 1843- 1856**، مجلة العصور الجديد، العدد 3، نوفمبر، (2021)، صص 303- 306.

3- نفسه ، صص 310- 311.

وكان التخطيط الأولي للمدينة [1] في شكل مستطيل بسيط مع شارعين طويلين يتقطعان مع شارعين عرضيين أخريين، ومع سنة 1848 أمر وزير الحربية بتوسيع شرق المدينة وقد ميزها شوارعها الداخلية والخارجية التي كانت تتصل بساحة تمتد إلى الجنوب، أما الجزء الشرقي منها شكل التجمع لم يعمر سريعا وفي التجمع الأول كان هناك ثكنات أكثر من المنازل مع تضاعف في عدد المتاجر، حيت تميزت المدينة بكونها تفتح بواسطة 4 أبواب (**تنس، مليانة، مستغانم، الونشريس**) [2].

2-1-3 تهيئة المركز وتوسيعه:

مند تأسيس المركز سنة 1843م شرعت إدارة الاحتلال تهيئته وتوسيعه [3] عن طريق بناء منشآت عمرانية مختلفة، وذلك لجلب المعمرين الأوروبيين وتوطينهم فيه، وتمثلت مظاهر هذا التوسع في [4]:

1- إنشاء بلدية أورليونفيل بموجب مرسوم 22 سبتمبر 1852 وفي 31 سبتمبر 1856 تحولت إلى مدينة رئيسية في التقسيم ومقر الإدارة العميد.

2- تطوير نشاط البناء في المدينة، حيت تم تشيد المنازل والفنادق كفندق أوروبا و دار الضيافة، بالإضافة إلى الحمامات التي كانت تبنى على طراز المغاربي.

3- بناء الكنيسة والمدرسة سنة 1853 م، إضافة إلى دار البلدية وقصر العدالة.

4- ترميم قناة رومانية قديمة تنقل المياه النابع من وادي تسيغاوت على بعد 3 كليو مترات من مصبه.

5- بناء صهاريج وقنوات مائية ونوافير إضافة إلى أحواض شرب و مغاسيل.

6- إنشاء السدود مثلا أنشأ **سلاح الهندسة** في الفترة الممتدة من (1843م – 1848م) سد على وادي سيغاوت.

7- قيام مصلحة الغابات بإنشاء مشتلة بمساحة 8 هكتار و 50 سنتيار سنة 1852، تحتوي على 90 نوع مختلف من أشجار الغابات الطويلة.

2-1-4 الجالية الأوروبية الوافدة إلى مستوطنة أورليونفيل:

لقد وفد إلى المستوطنة مختلف الأجناس الأوروبية، ففي سنة 1843 شكل التجار والمضاربين وبعض عمال البناء النواة الأولى لسكان مدينة أورليونفيل، وبلغ عددهم 240 ن في جويلية 1843.

وفي نهاية 1843 بلغ عدد الأجناس حوالي 500 ن بسبب تدفق العمال للاشتغال في بناء المنشآت الأولى وحاجة المهندسين إلى اليد العاملة، خاصة في سنة 1845، حيت شهد المعسكر انتفاضة بومعزة مما تطلب إنهاء بناء التحصينات التي كانت لا تزال قيد الإنجاز.

وبالتالي تزايد عدد العمال اللذين سيتراجع عددهم بمجرد اكتمال أعمال البناء وهذا ما تنبأ به **باربي** في قوله " في المستقبل القريب وعند اكتمال أعمال البناء الأساسية، يمكننا أن نتوقع مغادرة عدد كبير من العمال ".

1- سعاد مويسي، **تأسيس مدينة الأصنام**، ص317.

2- نفسه ، ص 310.

3- نفسه، ص 318.

4- نفسه، ص 312.

أما عن التطور الديمغرافي لعدد سكان المركز عرف تزايد نوعا ما في سنة 1848م نظرا لمجهودات الحكومة الفرنسية التي تمثلت في تهيئة المركز سالف الذكر، وثورة 1848 بفرنسا، ولكن مع حلول سنة 1849 تراجع عدد السكان بسبب **وباء الكوليرا** الذي ضرب المركز عامي (1849م - 1850م)، حيث أسفرت عن قتل 322 شخص.

وعليه سيعرف المركز ارتفاع في سنوات الخمسينات خصوصا 1856م، وهذا راجع للاستقرار الوضع في المستوطنة، والجدول التالي يوضح الحركة الديمغرافية في المركز[1] :

السنة	عدد الوافدين	عدد المغادرون
1853	78	67
1854	87	77
1855	124	91
1856	183	97

جدول 15 يوضح الحركة الديمغرافية في مركز أورليونفيل في الفترة الممتدة من 1853م- 1856م

نلاحظ من خلال الجدول أن الحركة الديمغرافية في **أورليونفيل** من 1853 إلى 1856 عرفت حركتين متناقصتين هما:

- **الحركة السلبية:** والتي كانت سببها الوفيات والمغادرون، وهي الحركة التي سادت قبل 1856م.
- **الحركة الإيجابية**: والتي تغديها الولادات والوافدين، وهي الحركة التي سادت بدءا من سنة 1856م.

2-2 مركز حاسي ماماش (ريفولي) 1848 :

1-2-2 الوضع العام بالمنطقة حاسي ماماش قبل تحويلها إلى مركز استيطاني:

سميت المنطقة " **بحاسي ماماش** " نسبة إلى بئر مائي بالمنطقة عمقه 09 أمتار و به مياه وفيرة، تعتبر إحدى المناطق التابعة لدائرة **مستغانم**، سكنتها مجموعة من القبائل أشهرها قبيلة الدرداب، العبيد الشراقة ميزتها جملة من الأحداث التاريخية قبل الاحتلال الفرنسي

ففي الفترة القديمة تعرضت للاحتلال الروماني، حيث خضعت في الفترة الوسيطة إلى العرب الفاتحين، بينما في سنة 1511م سيطر عليها الإسبان إلى غاية 1519م وهي السنة التي أصبحت فيها عاصمة الأخوة بربروس، ولكن بعد معركة مزغران 3- 6 فبراير 1840 تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة عليها وإخضاع جل قبائلها بشكل كامل سنة 1846 [2].

ولقد تميزت منطقة حاسي مماش بمجموعة من **الخصائص الطبيعية** جعلتها محل اهتمام الحكام الفرنسيين لتحولها إلى مستوطنة للأوروبيين وتمثلت هذه الخصائص في [3] :

1- جدول يوضح **الحركة الديمغرافية في مركز أورليونفيل في الفترة الممتدة من 1853- 1856** للمزيد من المعلومات أنظر سعاد موسي...، صص 313- 314.

2- خالد بوهند، محمد بليل، **دراسات وبحوث عن التوسع الاستيطاني الفرنسي بمستغانم وأحوزها...المرجع السابق**، صص 83- 84.

3- بليل محمد، **المستوطنات الفلاحية بمستغانم خلال الفترة الاستعمارية 1830- 1900 حاسي ماماش (ريفولي) نموذجا**، مجلة العصور، العدد 37، أكتوبر- ديسمبر (2017) ، ص 351.

1- بها أراضي خصبة إذ تتوفر على سهول وهضاب زراعية.
2- قليلة الرمال من الجهة الشرقية وصالحة لزراعة الحبوب.
3- الثروة الغابية التي كانت تغطي مساحات عديدة من المنطقة.
4- اعتدال مناخها و وفرة مياهها.

2-2-2 التعريف بالمركز (ريفولي):

تحولت منطقة **حاسي ماماش** إلى مستوطنة فلاحية سنة 1848م تسمى **ريفولي**، بموجب مرسوم 19 سبتمبر 1848 الذي وافق من خلاله المجلس التأسيسي للجمهورية على تأسيس مجوعة من المراكز الاستيطانية في هذه السنة 1848م مع منح وزارة الحربية 50 مليون سنتيم، حيث كان **مركز ريفولي** من المشاريع التي اقترحتها القيادة العسكرية بقيادة **لامورسيار** سنة 1846، الذي بعث رسالة إلى الحاكم العام بتاريخ 6 ماي 1846 حول صلاحية المنطقة للاستيطان والتعمير.

وتعود تسمية **المركز بريفولي** نسبة إلى مدينة إيطالية بالقرب من فيرون، انتصرت فيها جيوش، نابليون بونابرت على الجيوش النمساوية سنة 1797م [1].

بعد موافقة الحكومة على مشروع **لامورسيار** بخصوص إنشاء هذا المركز أشرف هذا الأخير على عمليات تهيئة الأرضية لبنائه، حيث أمر جنوده بحراسة الموقع **حاسي ماماش** وحفر أبار جديدة إلى جانب أبار التي كانت بالمنطقة، عين النقيب " **ماغنين** " لوضع مخطط لإقامة المركز [2] وقد جاء في مشروع المخطط [3] :

- بناء مركز في منخفض سهلي بعيد عن مستغانم بحوالي 09 كلم في عمق والناطور والحدائق.
- يبعد بـ04 كلم عن جبل تريك التويرس الذي يفصل مركز ريفولي عن أولاد حمدان وعين سيدي شريف و04 كلم في غرب البحر الأبيض المتوسط ، يفصل بين البحر و ريفولي مرتفع الوريعة.
- بناء المركز على شكل مثلث تتوسطه الطريق الرئيسي ثم مقر البلدية والكنيسة، ومرافق أخرى.

أما بالخصوص الحدود الجغرافية لهذا المركز نجد في شمال يحدها طريق معسكر، وجنوبا دائرة مستغانم، وفي الغرب حدود أوريعة وأستيديا إلى غاية البحر، وفي الشرق المناطق الغربية لعين سيدي شريف إلى غاية ماماليون الأرجام ، ولهذا قسمته الإدارة الفرنسية هذا المركز إلى قسمين، فالقسم الأول خاص بالمعمرون والقسم الثاني خاص بالحامية العسكرية في الجنوب الغربي، وقد تطور المركز ريفولي من مستوطنة فلاحية إلى بلدية كاملة الصلاحيات سنة 1856م نتيجة انتشار المنازل وتوسع المركز [4].

2-2-3 التركيبة المعمرين المتمركزين في مركز ريفولي:

إستقر بمركز مختلف الأجناس الأوروبية من (فرنسيين، ألمان، سويسرين) وغيرهم، ففي بدايات تأسيسه 1848م توافد إليه أفواج من المستوطنين من جنود المسرحين من الخدمة العسكرية والعمال الباريسيين، اللذين فقدوا مناصبهم وأصبحوا بطالين.

1- خالد بوهند، بليل محمد، **المرجع السابق**، صص 97- 98.
2- بليل محمد، **المستوطنات الفلاحية بمستغانم**، ص 367.
3- نفسه ، ص 357.
4- خالد بوهند، بليل محمد، **دراسات وبحوث عن التوسع الاستيطاني** ، صص 98- 99.

حظي المركز بفوجين (الفوج 3 و 17) من مجموع الرحالات المعمرين الفرنسيين إلى الغرب الجزائري والمقدر بـ17- فوج، ففي فوج 3 قدر عدد المهاجرين الفرنسيين إلى المركز بـ197- مستوطنين موزعين على 71 رجل، 44 امرأة، 82 طفل.

وقد أصبح المستوطنين تحت إشراف النقيب " ماغنين " الذي قدم لهم جملة من التسهيلات والامتيازات كحصولهم على الأراضي الزراعية الخصبة بالهكتارات، حيت منحت لهم قروض مالية وذلك بهدف الإستثمار الحكومة الفرنسية في المجال الزراعي [1].

3-2 مركز سيدي بلعباس 1848م:

1-3-2 نشأته: تعود النواة الأولى لتأسيس مركز **سيدي بلعباس** إلى سنة 1843 **كمركز عسكري**، حيت أتخذ كقاعدة عسكرية لقوات الاحتلال الفرنسي نظرا للأهمية الإستراتجية التي تحتلها منطقة سيدي بلعباس عسكريا، وتم بناءه باقتراح من الجنرال **لامورسيار** لأهداف عسكرية تمثلت في [2] :

1- مراقبة تحركات الأمير عبد القادر ورصد أعماله بنواحي معسكر وملیانة، وجعلها على مسافة متساوية بين **معسكر** و **تلمسان** لقطع الطرق أمام أنصاره.
2- إنشاء مركز للقوات الفرنسية لتضيق الخناق على قبيلتي بني جعفر وبني عامر.
3- ضرب الحصار على قبيلتي بني عامر وبني جعفر لقطع التموين عن مقاومة الأمير عبد القادر.
4- تأمين الاتصالات بين مدينتي وهران وتلمسان.
5- إتخادها كمركز للفيف الأجنبي.
6- كانت منطقة عبور وحركة تجارية وعسكرية باتجاه المدن الساحلية والتجمعات السكانية في الجنوب.

أخد مركز العسكري سيدي بلعباس في التوسع واستقطاب المهاجرين الأوروبيين حتى صدر أمر ملكي في سنة 1847م يأمر بتوسيع المركز، بفعل جهود **لامورسيار** الذي قدم مشروعه سنة 1847م دعا من خلاله إلى توسيع مدينة سيدي بلعباس.

ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي بعثها إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر سنة 1847 قائلا "...لأن الناحية أصبحت الموقع المفضل والضروري لنا نحكم به كل قبائل بني عامر الشاسعة، فهذا المركز الاستيطاني سيكون بمثابة الدعم للوجيستيكي للتجمعات العسكرية العاملة هنا، أما الاحتياطي منها فسيكون لتدعيم تواجدنا بمقاطعة وهران، فمنطقة سيدي بلعباس، قريبة من البحر، سهلة الاتصال بين معسكر من ناحية الشرقية وتلمسان من الناحية الغربية حيت تصبح المواصلات مع وهران أكثر أمنا، قريبة من الصحراء تجعلنا نتحكم في الأوضاع المنطقة، لذلك نطالب من الآن بإنشاء مركز سكاني على صفاف مكرة..." [3].

ومن العوامل التي ساعدت على تطوير هذا المركز وتوسيعه كقاعدة لتوطين المستوطنين، هو استغلال الإدارة الفرنسية هجرة القبائل بني عامر إلى المغرب الأقصى سنة 1845 ومصادرة أراضيها، حيت سيطرة على 30 ألف هكتار لقبيلة العمارنة هذا من ناحية.

1- خالد بوهند، بليل محمد، **المرجع السابق**، صص 82- 102.

2- عبد الرحمان بن محمد جيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج4، ص 200.

3- إبراهيم لونيسي، **الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19 منطقة سيدي بلعباس نموذجا...المرجع السابق**، ص 67.

ومن ناحية الأخرى الخصائص الطبيعية والأهمية الاستيراتجية للمنطقة الزراعية أهلتها لتكون مركز عسكري واستيطاني، كما ذكرها لامورسيار في رسالته إذ أنها تعتبر أغنى المناطق الزراعية في الجزائر لأنها تمثل امتداد لسهول وهران الواسعة [1].

وبمقتضي قانون 19 سبتمبر 1848 أصبحت منطقة سيدي بلعباس مركز استيطاني بصفة رسمية، ليتم بعدها إرسال لجنة حكومية مختصة إلى عين المكان لوضع الترتيبات الأولى لتأسيسه، حيت كلف المهندس النقيب برودن بوضع مخطط المدينة.

وبتاريخ 10 نوفمبر من نفس السنة قدم النقيب **برودون** المخطط الذي طلب منه [2]، وقد تضمن هذا التصميم ما يلي [3]:

- تحديد مساحة المدينة 42 هكتار خصص منها حوالي 16 هكتار لبناء الثكنات ومراكز اللفيف الأجنبي لتحصينها من هجومات القبائل المحلية.
- إحاطة المدينة بسور طوله 3 كلم وعلوه 5 أمتار، تحيط به فنادق واقية بعرض 14 متر.
- تخصيص 11 هكتار من المساحة الإجمالية للطرقات والأماكن العامة، و10 هكتار لمباني المدينة.
- تخصيص 200 قطعة أرض لبناء السكنات تأوي حوالي 2000 معمر.
- أنجزت بها أربعة أبواب:

1- الباب الأول : في الشمال يحمل اسم باب وهران.
2- الباب الثاني : في الجنوب يحمل اسم باب الضاية.
3- الباب الثالث : في الشرق يحمل اسم باب معسكر.
4- الباب الرابع : تلمسان في الغرب .

وفي سنة 1856 انتهت أشغال البناء المركز ليتحول إلى بلدية بموجب مرسوم 31 ديسمبر 1856 ، أما بالنسبة لتسمية المركز بسيدي بلعباس نسبة إلى الوالي الصالح سيدي بلعباس البوزيدي [4] الذي كانت تعرف به المنطقة قبل الاحتلال الفرنسي.

وقد حافظت السلطات الفرنسية على نفس التسمية بعد تحول المدينة سيدي بلعباس إلى مركز استيطاني، بفضل نابليون الثالث الذي زار المدينة في 5 ماي 1865 ، حيت طلب من أعضاء المجلس الشيوخ أن يكون اسمها سيدي بلعباس بعدما كان مقرر تسميتها بنابليون فيل أي انساب تسمية المركز عليه إلا أنه رفض [5].

1- كركب عبد الحق، **نشاط الحركة الوطنية والثورة الجزائرية بمنطقة سيدي بلعباس**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015- 2016، ص 31.

2- نفسه ، ص 441.

3- إبراهيم لونيسي، **المرجع السابق**، ص 67.

4- صوافي نهرة، **تطور الاستيطان الأوروبي بالقطاع الوهراني ما بين 1830- 1954**، مجلة العصور الجديدة، العدد 2، سبتمبر (2019)، ص 120.

5- **سيدي بلعباس البوزيدي:** ينتسب غلى عائلة شريفة، سافر إلى مدينة فاس لطلب العلم، ونال شهرة كبيرة في العلوم الدينية، تميز بقدرته على الإقناع، استقر بمنطقة بني عامر وعمل توحيدها **أنظر** عبد الحق كركب، **وقائع من تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية**، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، العدد 1، جانفي، (2020) ، ص152.

2-3-2 الجالية الأوروبية الوافدة إلى مركز:

وطنت السلطات الفرنسية بالمركز سيدي بلعباس الأوروبيين بمختلف أجناسهم من إسبان، الألمان، الإيطاليين، المالطين، فرنسيين.

وفرت الحكومة الفرنسية لهم الأراضي الخصبة، آلات الفلاحية، البذور، وهذا ساهم في تزايد عدد المعمرون بالمنطقة، ففي سنة 1849 بلغ عددهم 516 ليرتفع إلى 1234 ن ليصبح في سنة 1852 بـ1728 ن ، بينما في سنة 1859 بلغ عددهم 5259 ن [1]، وهذا الأخير توزع على الفئات التالية [2] :

الفرنسيين (2157) الإسبان (2046) الألمان (168) وهذا إن دل فإنه يدل على التزايد المستمر لعدد الوافدون إلى منطقة سيدي بلعباس.

3-4 المركز "واد الحمام" دوبلينو 1851:

3-4-1 تأسيسه:

أنشأ مركز **وادي الحمام** في مكان يسمى " **جسر وادي الحمام** " الواقع على بعد 20 كلم شمال غرب معسكر بموجب مرسوم 11 ماي 1831م، الذي وقع عليه نابليون الثالث بشكل رسمي لتوطين 54 عائلة أوروبية تستفيد ن 700 هكتار [3].

يعود تاريخ تأسيس المركز إلى ما قبل سنة 1851م ، أي أن المركز وادي الحمام قبل أن يتطور إلى مركز استيطاني لاستقبال المعمرون، أنشأ في بداية كمركز عسكري سنة 1843م بني فيه العسكريون الفرنسيون جسر يعلوا وادي الحمام، ليتحول بعده إلى معسكر فرنسي سنة 1844م بعد أن أنشئ به حصن عسكري على أنقاض الحصن الروماني لحراسة الجسر.

وفي ظل التوسع الذي عرفه هذا المركز قبل سنة 1851م، وذلك من خلال استقرار مجموعة من المستوطنين الأوروبيين أمثال ديلونكا الذي أنشأ محطة زراعية سنة 1846م ، والمستوطنات وايس و ماييز اللذان بنيا فندقان بالمنطقة ، اتخذت الحكومة الفرنسية قرار توسيع المركز وتحويله من مركز عسكري إلى مركز استيطاني، لذلك أصدرت قرار 22 أفريل 1847م لإنشائه ، إلا أنه أجل إلى غاية 1850م ، بسبب المقاومة في هذه الجهة وانشغال الحكومة بترميم الطريق الرابط بين معسكر و وهران عبر وادي حمام (الممر الإجباري).

وعند حديثنا عن أي مركز استيطاني إلا وبحثنا عن أسباب اختيار منطقة وادي الحمام، وبالتالي فالإدارة الفرنسية أنشأت المركز بهذه الناحية لعدة اعتبارات **تاريخية، طبيعية، عسكرية**:

أ- التاريخية: كان مجرى وادي الحمام في العهد الروماني مسلك يربط بين مدينتين رومانية Castara Nova المحمدية حاليا و Aquvaesirnses بوحنيفية حاليا عبر موقع دوبلينو، كما أنشأ حصن عسكري على الضفة اليمنى للوادي [4].

1- كركب عبد الحق، **المرجع السابق**، ص 21.

2- لونيسي إبراهيم، **الاستعمار الاستيطاني**، ص 70.

3- عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض، ج1...المرجع السابق**، صص 67- 68.

4- عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض، ج1...المرجع السابق**، ص 80.

ب- الطبيعية الجغرافية: انطلاقا مما صرح به الماريشال بيجو في 14 ماي 1840م قائلا " يالزمنا أن ننزل المعمرين في كل مكان كانت مياهه عذبة وأرضه خصبة وجعلهم مالكين دون المحاولة للتعرف على أصحابها " [1] ومنطقة وادي الحمام احتوت على مياه مجرى الحمام التي استغلتها الإدارة الفرنسية في الشرب وسقي المحاصيل الزراعية.

ج- الأمنية العسكرية:

- اتخاذ المركز كمقر لعبور العسكريين الفرنسيين وملجأ للتموين عند الحاجة.
- شكل قاعدة عسكرية لصد هجومات المقاومين الجزائريين مثلا أقيم به مخيم عسكري دائم للقضاء على مقاومة بني شقران.
- مراقبة القوافل والحركات البشرية ذهابا وإيابا بين الساحل والداخل عبر وادي الحمام [2].

3-4-2 تهيئة مركز وتوسيعه:

بعد الإعلان الرسمي عن تأسيس المركز وادي الحمام سنة 1851 شرعت الحكومة الفرنسية في تهيئة المركز وتوسيعه [3] وذلك بإصدار مجموعة من المراسيم [4]:

- مرسوم 22 ماي 1885: نص على تحويل بلدية وادي الحمام المختلطة إلى بلدية كاملة الصلاحيات وتسميتها بـ**مركز دوبلينو**.
- مرسوم 29 نوفمبر 1888: نص على بناء مقر البلدية الجديد.
- 1890: تم بناء كنيسة ومقر البلدية وتوسيع المدرسة الابتدائية.
- استصلاح الينبوع المائي وتجديد قنوات توزيع المياه.
- تشيد تمثال دوبلينو وسط مركز وادي الحمام.

3-4-3 المهاجرون الأوربيون الوافدون إلى المركز:

لقد كان مركز **دوبلينو** في السنوات الأولى من تأسيسه ملجأ للسياسيين الفرنسيين المنفيين والمبعدين بسبب انقلاب 2 ديسمبر 1851، وما ميز هذا المركز من حيت عدد المستوطنون الوافدون إليه هو نقص عددهم خاصة في سنوات الخمسينات، ونسب الموضحة في الجدول [5]:

السنة	عدد المستوطنين	السنة	عدد المستوطنين
1853	14	1885	554
1854	164 (مستوطن ألمان)	1886	420

1- ليلي بلقاسم، **السياسة الاستيطانية العقارية بالجزائر منطقة غليزان نموذجا 1830- 1900**، مخبر الدراسات المغاربية، جامعة وهران، أحمد بن بلة 1، 2015، ص 97.

2- عدة بن داهة، **المرجع السابق**، ص 80.

3- عدة بن داهة، **الاستيطان وصراع حول الملكية، ج1** ، ص 82.

4- نفسه ، صص 74- 75.

5- جدول يوضح **عدد المستوطنين الأوروبيين في مركز وادي الحمام من 1853 – 1886**، أنظر عدة بن داهة، **نفسه**، ص 69.

يفسر عدة بن داهة أسباب تراجع عدد المهاجرين الأوروبيين إلى مركز راجع إلى الظروف المناخية السيئة كارتفاع درجة الحرارة صيفا وتعفن مياه مجرى الوادي، بالإضافة للجفاف الحاد والأمطار الطوفانية التي خربت وادي الحمام وهدمت المباني على طول المجرى، وهذا ما أدى إلى هلاك 72 شخص مابين (1852م – 1856م)

وأمام هذه الظروف اختار المقيمين بالمركز العودة إلى بلدانهم على الرغم من الامتيازات التي منحتها لهم الحكومة الفرنسية من أراضي زراعية خصبة، وبناء المساكن مثلا فترة الممتدة من 1855م إلى 1856م بنت حوالي 52 مسكن بإستثناء المخازن والمدارس...إلخ [1].

نستنتج من خلال هذا المبحث أن المراكز الاستيطانية المنشاة في الغرب الجزائري تحكمت فيها عاملين أساسين هما **العامل الأمني** المتمثل في القضاء على المقاومة الأمير عبد القادر، بينما **العامل** الاقتصادي حيت تم اختيار مواقع ذات خصائص طبيعية ملائمة للنشاط الزراعي.

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الغرب الجزائري كان المعقل الرئيسي للاستيطان الفرنسي في الجزائر، حيت احتل الصدارة في استقطابه لعدد كبير من المهاجرين الأوروبيين وفي مقدمتها الإسبان والفرنسيين اللذين شكلوا العنصر الغالب في العمالة.

وهذا ما ساهم في تطور وتزايد عدد المراكز الاستيطانية التي تحولت معظمها من مراكز عسكرية إلى قرى استيطانية ثم إلى مدن ذات طراز عمراني.

1- عدة بن داهة، **المرجع السابق**، صص 69 - 70.

الفصل الثالث

انعكاسات و ردود الفعل سكان الغرب الجزائري اتجاه الإستيطان و عمليات مصادرة الأراضي (1830م- 1900م)

1- الإنعكاسات

1-1 اقتصاديا

1-2 اجتماعيا

2- ردود الفعل

2-1- ردود الفعل السلمية

2-2- ردود الفعل المسلحة

عرفت المرحلة الممتدة من (1830م- 1900م) تغيرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية لأجل تنفيذ مشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر ، وهذا ما أدى إلى تأثر البنية الاقتصادية والاجتماعية للغرب الجزائري نتيجة القضاء على النظام العقاري المحلي وتفتيت القبائل، والقضاء على نسيجها الاجتماعي.

عمدت السلطات الفرنسية لتنفيذ رغبتها بكل الوسائل القانونية وغير القانونية لنقل الأرض من ملاكها الأصلين إلى المستوطنين، وبما أن الأرض تعتبر المصدر والرابط الأساسي للفرد الجزائري فإن تجريده منها يترتب عنه انعكاس سلبي الأمر الذي أدى لظهور معارضات واحتجاجات أتبعتها المقاومات الشعبية التي جاءت كرد فعل على السياسة الاستيطانية الفرنسية ، وهذا ما سنحاول معالجته في هذا الفصل.

1-الإنعكاسات:

خلق الاستيطان انعكاس سلبي على المجتمع الجزائري ما زال راسخ في نفوس الأهالي[1] تمثل في سيطرة المستوطنين على القطاعات الحيوية في الجزائر مما تسبب في أثار وخيمة على مجتمع الجزائري بجرده من نشاطاته، إذ أصبح الجزائري محروم من حقوقه السياسية كالتمثيل السياسي و عدم قدرته على مطالبة بحقوقه التي يتمتع بها مستوطنين.

عملت الإدارة الفرنسية على حرمان جزائريين من الوظائف العليا في الحكومة، لأن معظم مناصب كانت ملك للفرنسيين الذين عملوا على تهميش الأهالي، تمثل ذلك بشن القوانين العقارية بمختلف أنواعها [2].

كل هذا يبن مدى انعكاس السياسي السلبي على الأهالي، حيث لم يقتصر على جانب السياسي بل تضاعف إلى جانب الاقتصادي.

1- بن مادي مروة، مقدم سمية، **الاستيطان الأوروبي في الجزائر وأثاره على المجتمع الجزائري 1834- 1870**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أحمد دراية ، أدرار، 2019- 2020، ص48.

2- أحمد توفيق مدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية،، مصر، 2001 ، ص97.

1-1 اقتصاديا: إرتكز النشاط اقتصادي الجزائري قبل الاحتلال على الزراعة الحبوب والرعي على أساس الملكية الجماعية، لكن الإدارة الاستعمارية حاولت البحث عن آليات لتفكيك البنية الاقتصادية المحلية والقضاء على الملكية الجماعية، وقد اتخذت من التشريعات العقارية هادفا لنزع الأرض التي كان لها انعكاسات اقتصادية متباينة تمثلت في مايلي:

1-1-1 انهيار النظام العقاري المحلي:

أ- فرنسة أراضي الجزائرين:

اعتمدت الإدارة الاستعمارية على أسس جديدة تمثلت في الملكية الفردية، حيث أن المستعمر وجد نظام الجزائري قائم على الشريعة الإسلامية منها "أراضي العرش والوقف" وهذا ما عرقل تحويل الأراضي الجزائريين إلى المستوطنين، مما أدى بها لتغير المنظومة العقارية من خلال فرنسة الأراضي الجزائرية وإخضاعها للقانون الفرنسي.

وعلى هذا الأساس عمل المشرع الفرنسي على إصدار قوانين عقارية خاصة قانون المشيخي 1863 وقانون فارني 1873 و قانون 1897 لإنشاء الملكية الفردية التي تعطي للفرد حرية التصرف، وقد أتاح قانون 1887 فرصة بيع الأراضي في المزاد العلني، وهكذا انتقلت مساحات هائلة إلى السلطات والكولون بلغت 06 ملايين سنة 1866 منها 508000 هك من الأراضي الزراعية للمستوطنين، مما يحول الجزائريين من ملاك إلى خماسين [1].

ففي ناحية الغرب بمنطقة الأصنام 1881م صدر الحكم ببيع الأراضي الشائعة للأهالي قدرت بـ14 ألف بينما تكاليف البيع قدرت بـ224 ألف أي 12 فرنك للهكتار الواحد، كما تعرضت قبيلة بني عامر إلى عملية الحجز انخفضت مساحتها 120.000 إلى 80.000 وبقيت 20.000 محجوزة ضمن دومين[2].

ب - تراجع ملكية الفلاحين:

ساهمت القوانين العقارية خلال القرن 19 في تجريد الفلاحين الجزائريين من أراضيهم عامة وفلاحي الغرب الجزائري خاصة وتحويلهم إلى خماسين، حيث أن 232.000 فلاح يبلغ كل واحد منهم من 1 إلى 10 هكتارات، في حين الحد الأدنى للأراضي قدر بـ20 هكتار ومعظمها أراضي غير خصبة [3] .

وهذا ما انعكس على والوضعية الاجتماعية والمعيشية للفلاحين، حيث أصبحوا عاجزين على ضمان قوتهم باعتبار أن 69.5 % من فلاحين يملكون أقل من 10 هكتارات ، والمعروف عن المعاملات العقارية كانت لفائدة الملاك أصحاب الإمكانيات الهامة بينما الصغار الفلاحين فقد أجبروا على بيع أراضيهم للمستوطنين ولو بأسعار منخفضة لقلة إمكانيات المادية، وجدول التالي يوضح ذلك [4] :

1- بشير بلاح وأخرون،**تاريخ الجزائر المعاصر(1830- 1989)...المرجع السابق**، ص159.

2- صالح حيمر، **السياسة العقارية...المرجع السابق**، صص 258-259.

3- عميراوي أحميدة، **أثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر...المرجع السابق**، ص58.

4- جدول يوضح **المساحات الأرضي التي انتقلت من الأوروبيين إلى الجزائريين ومن الجزائريين إلى الأوروبيين في عمالة وهران** للمزيد من المعلومات أنظر عدة بن داهة، ج 2، ص 462.

الفترة الزمنية	مساحة الأراضي التي انتقلت إلى الأوروبيين بالهكتار	مساحة الأراضي التي اشترها الفلاحون الجزائريون من الكولون	الفارق
1877 -1898	563.762	131.374	- 432.388
1899 -1904	125.688	81.709	- 43.979

جدول رقم 16 يبين مساحات الأرضي التي انتقلت من الأوروبيين إلى الجزائريين ومن الجزائريين إلى الأوروبيين في عمالة وهران

ومن خلال الجدول يتبين لنا أن بيع الجزائريين لأراضيهم يعود إلى رغبتهم في التخلص من الديون والضرائب، كما أن الملاك الكبار من الكولون المتواجدين في سهول معسكر، سيدي بلعباس هم الذين يقدمون بكثرة على شراء الأراضي من الفلاحين ، حيت بتطبيق قانون فارني 1873 تحصل المستوطنين من الأهالي بعمالة وهران على مساحة زراعية تقدر مساحتها بـ-64.516.66 هكتار ما بين (1899م – 1913م)، وبالتالي فإن الفئة صغار الفلاحين هم الأغلبية المضطرة لبيع أراضيها، وهذا ما أدى إلى تقلص المساحات و لم تبق في حوزتهم سوى قطع صغيرة لا تكفي لتلبية الحاجيات الأساسية للفلاح [1].

2-1-1 <u>تغيير البنية الاقتصادية التقليدية</u>: تمثلت مظاهر هذا التغير في:

أ- <u>تطبيق النظام الضريبي على الجزائريين:</u>

ساهمت القوانين العقارية في مصادرة أراضي الأهالي، مما أدى إلى تقليص القاعدة المادية وإلزامهم على دفع الضريبة لخزينة الدولة تعود فائدتها للمستوطنين.

وهذا ما أدى إلى تراجع في الإنتاج، خاصة بعد صدور مرسوم 17 جانفي 1845 وجب دفع الضرائب نقدا وإجبار الأهالي لتسويق قسم كبير من إنتاجهم لتسديد الضرائب، ومن بين هذه الضرائب المفروضة على الأهالي نجد [2] :

- ضريبة الأجور على الأراضي المستأجرة (العزل) تدفع نقدا.
- ضريبة الزكاة تدفع على الحيوانات.
- ضريبة العشور بمبلغ 14 % فرنك من دخل سنوي.

مس تطبيق نظام الضريبي سكان الغرب الجزائري، ففي مستغانم خلال شهر أوت 1865 وجانفي 1866 بلغت القيمة الضريبة المفروضة 1.227.296 فرنك و80 سنتيم من مجموع ضرائب التي ارتفعت خلال شهر أكتوبر سنة 1866 إلى 6.482.544 فرنك و85 سنتم كغرامات الحرب، إضافة إلى استمرار ضريبتي الزكاة والعشور في قبائل "عمي موسى" و"زمورة " "يلل" لدعم المشاريع الاستيطانية لخدمت الكولون والتي بلغت 2.458 فرنك و 42 سنتم [3].

1- صالح حيمر،**السياسة العقارية...المرجع السابق**، ص 261.

2- عميراوي أحميدة، **أثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية...المرجع السابق**، ص56.

3- نفسه، ص 57.

ومن خلال الإحصائيات يتبين لنا أن الأهالي كانوا يـ دفعون ضرائب أكثر من مستوطنين الذين أعفوا من ضريبة الدخل لهذا يعتبر الأهالي مصدر تمويل الخزينة، حيث كان الجزائريين لا يملكون سوى 38 % من الثروة الحيوانية ودفعوا 76% مما ضاعف شقاهم وبتالي تزايد الشكاوي، وهذا ما عبرت عنه ليلى بلقاسم في قولها " أن الضرائب تأكلهم مع علم لا يستفيدون شيء منها " فكانوا يعطوا للعامل المسلم أقل أجر حيث يعمل (من 12 إلى 14 ساعة) يوميا بـ390- فرنك بينما الأجور في فرنسا تتراوح بين 1107 و890 فرنك لليوم [1].

وبالتالي تحولوا إلى خماسين وبدأت حالات البؤس في الانتشار خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية وكل المستلزمات وانخفاض دخل الفرد أدى لضعف القدرة الشرائية، بينما كان المستوطنين ينتفعون من هذه الضرائب وحققوا بها رفاهيتهم وثورتهم ولم تكن الحاجة إلى النقد [2].

ب- <u>دخول متغير النقد:</u>

كان الاقتصاد الجزائري في إطار القبيلة يعتمد على الاستهلاك الذاتي عن طريق المقايضة لم تكن الحاجة إلى النقد، لكن نتيجة الاحتلال الفرنسي واحتكاك الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي انقلبت الموازين في غير صالح الفلاح الجزائري الذي وجد نفسه مرغما على تعامل بالنقد، وبالتالي ألزم لكسبه عن طريق بيع مخزونه من القمح .

وهذا ما يؤكده " أندري نوشي" مؤرخ الفرنسي " أدى الاحتكاك بالاقتصاد الفرنسي، وهو من نوع ليبرالي رأسمالي إلى ارتفاع الأسعار لم يستفيد منه الفلاح دوما، لقد انتقل من نمط اقتصادي مقفل إلى نمط اقتصادي مفتوح، دون أن يكون مستعدا ماديا لمثل هذا التغيير وكان عليه أن يخضع لأولويات لا يعرف كيف يقرأها " [3].

وعليه فإن الحيل التي قامت بها الإدارة الفرنسية من أجل دفع الضرائب أجبرت الفلاح على بيع جزء من قمحه بأسعار منخفضة لتسديد ضرائبه، وبعد ذلك يضطر لشراء القمح بأسعار مرتفعة نظرا لزيادة الطلب على العرض، مما أدى إلى ظهور نتائج وخيمة على الفلاحين الجزائريين [4]:

- زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير، هذه أخيرة كانت لها أهمية في إنقاذ الجزائريين من الهلاك أثناء المواسم الفلاحة الصعبة بسبب تصدير القمح الجزائر إلى فرنسا.

1- ليلى بلقاسم،**التراجع الديمغرافي خلال الفترة الكولونيالية...المرجع السابق**،صص 101- 102.

2- بشير بلاح وأخرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر...المرجع السابق**، صص259- 260.

3- عدي هواري، **الاستعمار الفرنسي ...المرجع السابق**،ص70.

4- صالح حيمر ،**السياسة العقارية ...المرجع السابق**،ص264.

- بيع أهالي لثرواتهم الحيوانية والنباتية بأثمان زهيدة، حيث كثير منهم اضطر إلى بيع محاصيلهم قبل حصادها.

هكذا خلق الاستعمار مجموعة من النشاطات العمل الاجتماعي يصون البقايا التقليدية من جهة ويشجع جهاز اقتصادي متخصص لاستغلال مصادر الطبيعية من جهة أخرى، ودليل "نابليون الثالث" في رسالته إلى بيليسي " للسكان المحلين تربية المواشي و زراعة الأرض، ونشاط الـ ذكاء واستغلال الغابات والمناجم للأوروبيين" [1].

ومن خلال هذا القول يتضح لنا أن نابليون جعل من الأوروبيين أقلية محضوضة تستغل خيرات البلاد السطحية والباطنية، في حين نشاط الأهالي منحصر في أعمال تربية المواشي، مما أدى إلى حدوث انقسام اقتصادي متمثل في القطاع الحديث والقطاع التقليدي [2].

ج- <u>تراجع نشاط الفلاحي والحيواني:</u>

يعتبر نشاط تربية الحيوانات مصدر هام للأهالي إلى جانب نشاط زراعة الحبوب فهما مكملان لبعضهما البعض، حيث تـ وفر هذه النشاطات الحاجيات الغذائية متمثلة في **الحليب، لحوم، الصوف، الجلود** اللذان يعتبران مادة أولية لصناعة الألبسة والأفرشة، مما يثبت مدى أهمية هذا النشاط في الحياة الأهالي 1/3 من سكان الجزائريين يعيشون على الرعي[3].

لكن سرعان ما تراجع هذا الأخير نتيجة لمختلف الأساليب التي أقرتها السلطات الاستعمارية، والتي تهدف لإنجاح الاستيطان الأوروبي، ولقد عبر الفلاحون عن وضعهم " تعرضنا للقمع بشتى السبل كنا نملك الأراضي فاشتروها منا بالقوة وكنا مضطرين لأن ننتظر 4 أو 5 سنوات كي نقبض ثمنها الذي نصرفه بسرعة، افترستنا تكاليف العدالة وأفلسنا مأمور الأحراش من جراء المحاضر...شيئا فشيئا اضطرنا لبيع القليل مما نملكه من الماشية وعندما لا نستطيع استثمار لأن قطعاننا قلت لكوننا محرومين من عائدات أراضينا وجب علينا أن نبيع قسما أكبر من المواشي كل سنة إلى أن افتقدناها، وفي كل الأحوال ليس نحن من أستنبط قانون الملكية ولا قرارات العدالة " [4].

وبالتالي فإن القوانين العقارية دمرت نشاط الفلاحين و تراجع المحصول الزراعي، والجدول التالي يوضح نماذج من القبائل والدواوير التي تراجع محصولها :

1- عدي هواري، **الاستعمار الفرنسي ...المرجع السابق**،ص70.

2- صالح حيمر،**السياسة العقارية ...المرجع السابق**،ص264.

3- عدي هواري، **المرجع السابق**،ص72.

4- عبد اللطيف بن أشهنو، **تكون التخلف في الجزائر...المرجع السابق**،ص83.

أسماء الدواوير	أسماء المشاتي	وضعية المحصول
القيايبية	- القصارة - العجاونية - أولاد خنار - أولاد سلطان	- منعدم هنائيا - نفسه -نفسه - 1/4 من المحصول
أولاد عادي	- المعايزية - قدايشية - الشراطنية - زارة - مخاطرية	- 1/2 من المحصول - نفسه - محصول جيد - محصول سيئ - 1/2 من المحصول
الجرارة	- الطواميل - حساين الجرارة - أولاد عابد - ماجن بن طاهر	- 1/2 من المحصول - نفسه - نفسه - نفسه
الحمادنة	- مشتة خدام سيدي علي - حساين الرباجيية - السوالم - الشكايرية - أولاد بن والي	- 1/4 من المحصول - 1/2 من المحصول منعدم في الجبال - 3/4 من المحصول - محصول جيد قي السهول وسيء الريف. - 1/2 من المحصول.
عبد القوي	- أولاد المداح - الزناينية - أولاد بن عودة - الرتايمية - العواينية - عبد الدايم - المجايدية	- 1/4 من المحصول. - نفسه - محصول جيد - 1/2من المحصول - نفسه - نفسه - محصول جيد -
مرجة قرقر	- السلاطنة - سيدي عابد ولد الحاج أحمد - الغرايب - جديات - دراهمية	- 1/2 من المحصول - نفسه - 1/4 من المحصول. - محصول جيد -محصول جيد.

جدول 17 : يوضح نماذج عن وضعية المحاصيل في إقليم وادرهيو 24 أفريل 1878 [1].

نلاحظ من خلال الجدول تراجع النشاط الاقتصادي الزراعي، حيث نجد كثير من دواوير تراجع محصولها الزراعي خاصة دوار القيايبية و أولاد عادي جراء تطبيق القوانين التشريعية الفرنسية منها قانون فارني 1873 الذي استهدف تأسيس الملكية الفردية.

وعليه نستنتج أن المساحة المزروعة للأوروبيين تفوق المساحة الأهالي المزروعة، مما يبين الظلم المسلط على الأهالي من طرف الإدارة الفرنسية بسبب الحيل في تطبيق التشريعات العقارية.

1- جدول يوضح نماذج عن الوضعية المحاصيل في إقليم واد رهيو 1878 للمزيد من المعلومات أنظر ليلى بلقاسم،**التراجع الديمغرافي خلال الفترة الكولونيالية بالجزائر (المنطقة الممتدة من سهول مينا والضفة اليسرى لشلف) فيما بين 1863- 1900**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، جوان(2008)، ص110.

كما أثرت التطبيقات المختلفة للتشريعات العقارية على سكان الغرب الجزائري في تراجع ثروتهم الحيوانية ، ونذكر أمثلة عن هذا التراجع [1] :

- انخفاض عدد الأغنام من 8 مليون رأس سنة 1865 إلى 7.7 مليون رأس سنة 1885 تم إلى 6.3 سنة 1900 بينما سنة 1927 بقي 5 ملايين رأس.
- تراجع عدد " الماعز" من 5 ملاين رأس سنة 1903 إلى 4 ملاين رأس سنة 1906.
- تراجع عدد الأبقار وانخفض من 1071000 رأس سنة 1887 إلى 792000 رأس سنة 1937[2].

هذا يدل على الوضع السيئ الذي حل بالأهالي الجزائريين نتيجة الحيل في تطبيق القوانين العقارية.

د- <u>توسيع زراعة الكروم:</u>

توسعت زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب أي تحويل أراضي من منتجة للحبوب إلى منتجة للكروم لتحسين المردود الاقتصادي والميزان التجاري، بينما انعكس بالسلب على الأهالي بسبب تراجع زراعتهم المعاشية.

وبعد صدور قانون 1851 الذي ينص على السماح للمنتوجات الجزائرية بالدخول إلى التراب الفرنسي والمرض الذي أصاب زراعة الكروم بفرنسا "الفيلو كسيرا" عام 1880 الذي أدى إلى إتلاف كميات هائلة من محاصيل العنب، زادت زراعة الكروم في الجزائر لتصل من 20.482 هكتار 1881 إلى 111.04 هكتار سنة 1890 لتشهد ارتفاع ملحوظ سنة 1900 والمقدر بـ 168.000 هكتار مما أدى إلى زيادة عدد مهاجرين الأوروبيين [3].

ففي ناحية الغرب الجزائري اشتهرت هضاب **معسكر** بسهل غريس بزراعة أنواع مختلفة من الكروم خاصة الخمور الحمراء والبيضاء التي تسوق إلى أوروبا منها (بلجيكا، سويسرا، ألمانيا) بعدما كانت منطقة تشتهر بزراعة الأرز و إنتاج الحبوب بمقدار 45.000 قنطار من القمح اللين و36.000 قنطار من القمح الصلب و55.000 قنطار من الشعير[4].

ولهذا فإن **معسكر** كست جميع التلال الغربية والشمالية التي يصل ارتفاعها 600 م عن سطح البحر زراعة هذا المحصول، وكان إنتاجها يوجه للتصدير عن طريق ميناء مستغانم إلى الدول الأوروبية.

1- صالح حيمر، **الساسة العقارية**،ص267.

2- عبد الحميد زوزو،**الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربيين(1919- 1939)**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985 ، صص42-43

3- صالح حيمر،المرجع السابق، ص270.

4- عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية...المرجع السابق**،صص 200-201.

وجدول التالي يوضح المساحات المزروعة بالكروم بدوائر الغرب الجزائري [1]:

الدائرة	المساحة المزروعة كروما	الإنتاج
وهران	63.961	2.890.000
مستغانم	32.865	1.400.000
سيدي بلعباس	23.092	676.000
تلمسان	12.941	498.000
معكسر	9.184	308.000
المجموع	142.043	5.772.000

جدول 18 يوضح تطور زراعة الكروم في عمالة وهران

وعليه يبين الجدول النمط الاستغلالي للأراضي الزراعية في عمالة وهران ومقدار الزيادة في المساحة المزروعة بالكروم وكمية إنتاجها، بغرض تحقيق المزيد من الأرباح وقد ساعدتهم التربة والمناخ بالإضافة إلى استخدام الوسائل الحديثة، فإذا كان هكتار الواحد من الحبوب يوفر ربحا يتراوح بين 20 و25 فرنك، فإن هكتار الواحد من الكروم يوفر أضعاف ربح بين 100 و150 فرنك، مما دفع المستوطنين إلى تحويل مساحات من أراضي الحبوب إلى زراعة الكروم، ففي سنة 1900 كان أوروبيين يملكون 125.000 هكتار من الكروم يستغلونها في توظيف فلاح الجزائري مقابل 250 فرنك للهكتار الواحد، مما تبين مدى انعكاس السلبي على فلاح الذي كان في يوم من أيام في أرضه، وأصبح عامل مستأجر عند المستوطن، بالإضافة إلى تراجع زراعة الحبوب التي توفر الغذاء الرئيسي للجزائريين[2].

أثرت زراعة الكروم على منطقة الشلف جراء عمليات فرنسة الأراضي بتحويل أراضي شاسعة من أصحابها الشرعيون إلى الوافدين الجدد مدعومين من الإدارة الفرنسية، حيث خسر سكان حوض شلف مورد رزقهم وتحولوا إلى خماسيين يشتغلون من ما قبل طلوع الشمس إلى ما بعد الغروب مقابل أجر زهيد لا يسد حاجياتهم، أما منطقة سيدي بلعباس كان يوجد بها 6 معمرين يستحوذون على مساحة 1412 هكتار من كروم ما يعادل 50 % من المساحة الإجمالية للكروم في المنطقة والمقدرة بـ-1710، و من خلال الجدول نوضح هذا [3]:

السنة	1880	1895	1905
المساحة بالهكتار	23700	122000	179950

جدول 19: يوضح تزايد عدد أراضي للكولون

1- جدول يوضح تطور زراعة الكروم في عمالة وهران للمزيد من المعلومات أنظر عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية**، ص203.

2- محفوظ قداش، جيلالي صاري، **المقاومة الساسية...المرجع السابق**، ص171.

3- جدول يوضح تزايد عدد أراضي للكولون للمزيد من المعلومات أنظر بشير بلاح وأخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر...المرجع السابق**، ص254.

وبالتالي تفنن المستوطنين بمنطقة الشلف في انتقاء أجود أنواع الأراضي لزراعة الكروم من أجل الحصول على محصول وفير ذات نوعية جيدة، كما ارتفع عائدات الهكتار الواحد بعشرات ألآلاف بارتكاز مساحات العنب بالجهة الغربية مثل سهول **عين تمونشت، وهران**، هضاب **مستغانم**، تلال **تلمسان**، تلال **معسكر**، تلال **سيدي بلعباس** [1].

مما يدل على مدى مساهمة التشريعات العقارية والاستيطان في الغرب الجزائري في تأثيرها على تدهور وتلاشي البنية الاقتصادية وانعكاسها السلبي على الأهالي خاصة الفلاحين، لكن هذا الوضع لم يقتض على الجانب الاقتصادي فقط بل أثر كذلك على الوضع الاجتماعي للأهالي .

1-2- اجتماعيا:

لقد لعبت التشريعات العقارية دور في اختلال التوازن الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري وهذا من خلال تفتيت أراضي العرش وتشجيع المبادلات النقدية الأمر الذي ترتب عنه انعكاسات وخيمة على الحياة الاجتماعية في الجزائر من خلال الحجز والمصادرة التي فرضتها السلطات الفرنسية على القبائل الجزائرية أدت إلى تجريده من أخصب الأراضي ويظهر ذلك من خلال :

1-2-1 تفكيك وحدة القبيلة:

تعتبر القبيلة النمط السائد في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي حافظ على توازنها الديني وارتباطها بالأرض، حيث أدى الاستيطان إلى تشتيت القبيلة من خلال قانون سيناتوس كونسيت 1863 التي كان من دوافع صدوره القضاء على القبيلة وتحويلها إلى دواوير مع قطع صلات الفرد الجزائري بجذوره الأصلية والسماح للمستوطنين بالاستحواذ على المزيد من الأراضي والتغلغل داخل القبائل من أجل إضعافها وتجريدها، مع حصر الأهالي في مساحات محددة بالمسالك، وبالتالي يسهل على الإدارة مراقبة تحركات السكان ويعطيها حق التصرف في أراضي الدوار[2].

وعليه فإن ناحية الغرب الجزائري تعرضت لتفكيك القبيلة تنفيذا لقانون سيناتوس كونسيت 1863 مثلا تفككت قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16 فصيلة بعدما كانت تجمعها من قبل ثلاثة أقسام كبرى (**القواليز، القرارية، قربوسة**) كما أن قبيلة "الفراقة" في دائرة معسكر قسمت أراضيها بقرار 16 جوان 1866 إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاثة فصائل كانت مساحتها الجماعية بـ12.556 هكتار تضمن العيش لـ2.385 ساكنا قسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصا[3].

1- بشير بلاح و آخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر...المرجع السابق**، ص 256.

2- بن مادي مروة، مقدم سمية، **الاستيطان الأوروبي في الجزائر...المرجع السابق**، ص 59.

3- عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية**، صص 30-31.

عملت فرنسا على تحطيم البنية الاجتماعية للشعب وضرب وحدته، لأنها كرست عملية تمزيق الروح الجماعية التي ألفها المجتمع منذ ألاف السنين، وهذا ما أدى إلى رفض الأهالي لهذا قانون الذي يعتبر أشد خطرا على روابط العائلية من جهة ومن جهة أخرى أقوى أداة وضعت بين الكولون لأنه أفسح لهم المجال للحصول على المزيد من الأراضي .

2-2-1 الإبادة الجماعية:

انتهجت الإدارة الاستعمارية أسلوب الإبادة الذي يعتمد على القتل المتعمد لمجموعة من الأشخاص، والتي تصنف ضمن الجرائم ضد الإنسانية حيث تحولت الجزائر إلى ساحة مباحة للقتل والدمار الشامل بناءا على أوامر القادة العسكريين أهمهم جنرال "بيجو" الذي اعتمد على أسلوب القهر ضد السكان سهل الشلف خاصة بعد تعين "بيليسي" حاكم على الجزائر[1].

قام جنرال "بيليسي" بناحية الغرب الجزائري بمجزرة غار الفراشيش في قرية أولاد رياح بمنطقة الظهرة سنة 1845، التي تعود أسبابها إلى [2]:

- امتداد المقاومة الشعبية إلى منطقة الظهرة.
- ظهور الحركات الصوفية (**القادرية، الرحمانية، الدرقاوية**) المناهضة للاستعمار.

مما دفع "بيليسي" إلى تطبيق سياسة الأرض المحروقة، حيث أشعل النيران وأخذت الأخضر واليابس من ممتلكات السكان ولقد لجأ الأهالي إلى غار محصن اسمه "غار الفراشيش" لديه مدخلين رئيسين موجودين في الجهة الجنوب الغربي وثاني الجهة الجنوب الشرقي، حيث بلغ عدد أفرادها 1000 شخص (**رجال ونساء وشيوخ**).

شرع "بيليسي" في محاصرة الغار في جهتين، وطلب من الأهالي تسليم أنفسهم، لكن لعدم استجابتهم قام بتكديس أكوام من الحطب أمام المغارة وأشعلها جنوده بالنار، مما لم يبق للأهالي إلا تسليم أنفسهم أو الموت عن طريق الاختناق وبمرور أيام لم يخرج أحد، فتضاعف عدد الجيش في الليلة الثالثة لإشعال المزيد من النيران وارتفعت إلى السماء وبعد طلوع الفجر يوم الثالث حدث انفجار مهول داخل المغارة أدى لموتهم، خرج منه 60 شخص من غار و مات 40 منهم أما 10 في حالة خطيرة بينما استطاعوا 10 أشخاص التغلب على الموت ثم دخل بعدها جنود بيليسي لأخذ كل الأشياء التي وجدوها مع المختنقين منهم (**البرانس، الذهب**) [3].

1- أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900**،ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 228.

2- نفسه، ص229.

3- نفسه، ص 230.

وخلال سنة 1864 تعرضت قبيلة "فليتا" منها **بني وراغ وبني مسلم** للإبادة حيث قامت السلطات بإخمادها وفق سياسة الأرض المحروقة هذا ما ورد في قول لاباسي" 2 جوان 1864 ثم أحرق أرض أولاد صابر،أولاد أيعيش، وأولاد خويدم في 3 جوان ضربت كل قبائل عمي موسى وفي 4 جوان احترق منحدر واد رهيوا واحترقت قرى مكناسة " [1].

وبهذا نستنتج مدى تطبيق سياسة الإبادة الجماعية للسلطات الفرنسية في الغرب الجزائري وانعكاسها السلبي على الأهالي المنطقة، مما أدى إلى انخفاض في عدد السكان بسبب الإبادة التي تفنن فيها الفرنسيين، حيث عبرت اللجنة الإفريقية " قتلنا أناس كانوا يحملون رخص التجول، وذبحنا سكان مدن وقرى مشكوك فيهم، ظهر بعد أنهم أبرياء " مع العلم لم تكشف سوى قليل من أهوال هذه المجازر التي جرت حقيقتها على الأرض [2].

3-2-1 تدني المستوى المعيشي لسكان الغرب الجزائري:

لقد كان للتطبيقات المختلفة لتشريعات العقارية ومصادرة الأراضي سكان الغرب الجزائري انعكاسات وخيمة على الوضع الاجتماعي، حيث انتشرت مختلف مظاهر البؤس من (الفقر، مجاعة، بطالة ...) وكاتب الفرنسي" كالا فيجري" [3] يصف حالة المروعة التي وصل إليها الجزائريين 1867 بقوله "منذ عدة أشهر والعرب لا يجدون ما يقتاتون به إلا الأعشاب في الحقول أو أوراق الأشجار التي يرعون فيها مثل الحيوان، والآن مع شدة الخريف ضعفت أجسادهم فماتوا جوعا، فهم عراة يرتدون لباسا رثا، يتسكعون ضالين على الطرق وحول المدن التي أخرجوا منها، خوفا من الفوضى التي قد يتسببون فيها، فهم ينتظرون جمع النفايات، ويحفرون الأرض للقوت من الحيوانات"[4].

ومن أهم مظاهر البؤس التي سادت في أوساط سكان الجهة الغربية نذكر:

أ- انتشار الفقر والمجاعة:

تعتبر المجاعة من أخطر الوضعيات الاجتماعية التي أل إليها سكان الغرب الجزائري خاصة مجاعة (1867- 1868)، التي ترسخت في الذاكرة حتى سمية بعام الجوع والشر ، وقد كان من الأسباب الفعلية لهذه المجاعات مصادرة أراضي الفلاحين من جهة و النكبات الطبيعية التي تعرض لها فلاح من جهة أخرى، والتي تمثلت في [5]:

- **غزو الجراد 1866:** الذي أتلف كل المحاصيل الزراعية، بحيث أصبحت حقول القمح والشعير التي تعتبر أمل السكان خالية تماما من الغلة.

1- ليلى بلقاسم،**التراجع الديمغرافي خلال الفترة الكولونيالية...المرجع السابق**، ص98.

2- بشير بلاح وأخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر...المرجع السابق**، ص162.

3- **كالا فيجري شارل (1892-1825)** رجل دين مسيحي احد رواد حركة التبشير في الجزائر،عين رئيسا لأساقفة الجزائر العاصمة 1866، 1868 أنشأ مؤسسة الآباء البيض، رقي إلى رتبة كاردينال سنة 1882...**أنظر** صالح حيمر ،**السياسة العقارية...المرجع السابق**، ص280.

4- أندري برنيان وأخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**،تر: أسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1984)، ص 341.

5- خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830- 1871)**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1977 ، ص105.

- **الجفاف:** استمر هذا الأخير فترة طويلة، مما أدى إلى عدم توسيع عملية الحرث وهذا ما أثار مخاوف الأهالي إذ لم تتهاطل الأمطار سنة 1867 ستكون سنة جفاف كما كانت سنة 1866، وهذا ما انعكس على الإنتاج الفلاحي وأدى إلى تراجع إنتاج الحبوب، وبتالي وقوع في المجاعة [1].

ومن القبائل التي تعرضت لظاهرة المجاعة نجد قبيلة "أولاد رافع" بإقليم زمورة فقدت 1/6 سكانها جراء المجاعة والأوبئة إذ انخفض عدد السكان إلى 384 فرد إلى جانب خسائر في الثروة الحيوانية التي أصبحت لا تشمل سوى 11 حصان، 6 بغال، 12 حمار، و1.027 خروف، 574 ماعز.

وعليه فإن ظاهرة المجاعة تسببت في تدهور الوضع الاجتماعي نتيجة الكوارث الطبيعية كالجفاف ، إذ أن الشوارع امتلأت بالمتسولين وتضاعفت الاعتداءات لا من أجل حصول على القوت وإنما من أجل قبض عليهم وزجهم في سجون ليضمنوا قوتهم بصفة مستمرة ومنظمة [2].

ب - <u>انتشار البطالة:</u>

أدت عملية تجريد الأهالي من أملاكهم وطردهم إلى المناطق الفقيرة والنائية للانتشار ظاهرة البطالة، حيت بلغ عدد بطالين في الجزائر2.900.000 من مجموع 3.200.000 [3].

ونتيجة لهذه الوضعية أصبح البلد الجزائري ذات طبقة الكثيفة من العاطلين الذين يقضون حياتهم عبثا، حيت قدر مليون رجل عاطل لا يجدون أي عمل في الأرض ولا في الصناعة ولا في التجارة حتى ولو عمل الفرد الجزائري فإنه كان يعمل مقابل أجر زهيد لا يسد رمقه كخماس في أرضه، بينما العمال الذين لا يجدون العمل يموتون جوعا.

4-2-1 <u>تدهور الحالة الصحية:</u>

شهدت الفترة الاحتلال تدهور الوضع الصحي جراء تردي مستواهم المعيشي بسبب غياب مشروع اغاثي قادر على وضع حد لمعانات الشعب الجزائري، فظهرت مختلف أنواع الأوبئة والأمراض التي كانت تشكل كابوس على الإدارة الاستعمارية والأهالي الجزائريين، وخلقت الظروف السيئة حالة لا يرثى لها مما أدى لارتفاع الوفيات بشكل خطير وصلت نسبتها إلى 30 ألف نتيجة الفقر [4].

قامت الحكومة الفرنسية بفتح المستشفيات خاصة بالجيش والمستوطنين سنة 1831 نظرا للمقاومة الشديدة أسرعت لتشيد مراكز الصحية لمعالجة الجنود تسمى **"المستشفيات الحملة"**، ثم ارتأت لتأسيس هياكل صحية خاصة بالأهالي بهدف تقرب من سكانها وتوسيع مشروع الاستيطاني بأسرع وقت، سنة 1832 أسس أول مستشفى بوهران ثم بمستغانم 1837 لتنتشر في كافة مناطق البلاد [5].

1- ليلى بلقاسم، **التراجع الديمغرافي خلال الفترة الكولونيالية**، ص 108.

2- خديجة بقطاش، **المرجع السابق**، ص 170.

3- توفيق مدني، **هذه هي الجزائر...المرجع السابق**، ص 131- 132.

4- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري...المرجع السابق**، ص 58.

5- زايدي عز الدين، **الجزائريون والأوضاع الصحية الجديدة خلال المرحلة الأولى من الاحتلال**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، المجلد 07، العدد 01، جوان (2021)، ص163.

وبمرور السنوات تزايدت نسبة السكان إلى 10 ملايين نسمة إلا أنه معظم مستشفيات لا يستفيد منها الأهالي الجزائريين مما انعكس بالسلب على السكان، حيث لا يوجد سوى 1581 طبيب منهم 11456 في المدن الثلاثة (**وهران، جزائر، قسنطينة**) بينما بقيت المدن تحوي على 5 أطباء والباقي 350 طبيبا، موزع بنسبة 4 إلى 6 لكل مئة ألف شخص كما لا يوجد سوى 661 صيدلي و 162 طبيب أسنان ، ومن خلال هذه الإحصاءات نلاحظ أن الريف الجزائري كان منعدم من العلاج فكل مريض ينتظر شفاء من ربه أو الموت [1].

انعكست الحالة الاجتماعية على الوضع الصحي لسكان الغرب الجزائري، بظهور مختلف أنواع الأمراض والأوبئة:

1- **الكوليرا:** ظهرت في 5 جانفي 1834 أعراضها بمدينة وهران متسببة في سقوط عدد كبير من الضحايا، وسرعان ما انتشر من وهران إلى مستغانم ومرسى الكبير ثم معسكر مخلفا أكثر من 1457 ضحية في ظرف وجيز لمدة 20 يوما فقط ، أما سنة 1851 بدأت تكتشف "بؤر جديدة" للوباء وسميت بالكوليرا الأسيوية بناحية الغرب الجزائري على رغم من اتخاذ السلطات الاستعمارية الإجراءات الوقائية في تطبيق الحجز الصحي بضواحي تلمسان، والجدول التالي يوضح الظاهرة كوليرا في الغرب الجزائري [2] :

المدن التي انتشر فيها الوباء	السنوات التي ظهر فيها الوباء
وهران- تلمسان- مستغانم- معسكر- مرسى الكبير	1834
سيدي بلعباس- عين تموشت- أرزو- معسكر- مستغانم	1851 -1850
وهران	1853

جدول 20 يوضح الوباء الكوليرا في الغرب الجزائري

2- **الجدري:** ظهر بعد احتلال مباشرة 1831 و 1833 ثم عاد الوباء سنة 1837 لينتشر بسرعة في أوساط الجزائريين من قبيلة إلى أخرى حيث انتشر بناحية الغرب الجزائري بالمدن تلمسان، سيدي بلعباس، مستغانم، تنس في سنوات 1849- 1850-1855.

3- **التيفوس:** انتشر في غرب الجزائري بوهران وتلمسان سنة 1842 وفي عين تموشت سنة 1862 و خلف خسائر بشرية في صفوف الأطفال، بينما انتشر بمعسكر وشلف سنة 1867 مخلفا حوالي 1731 ضحية من مجموع 16444 ساكنا [3].

1- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري...المرجع السابق**، ص 59.

2- جدول يوضح الوباء الكوليرا في الغرب الجزائري للمزيد من المعلومات أنظر زايدي عز الدين، **الجزائريون والأوضاع الصحية...المرجع السابق**، ص172.

3- زايدي عز الدين، **الجزائريون والأوضاع الصحية...المرجع السابق**، ص172.

4- الطاعون: يعتبر من الأمراض الخطيرة الذي أثر على البنية الاقتصادية لأنة مرتبط بالتحولات المناخية من جفاف و فيضانات ما ينتج عنه القحط والمجاعة، ولقد انتشر منذ مطلع القرن 19 في وهران فيما بين (1802م- 1804م) .

5- الكالوريات: وهي الوحدة الحرارية الغذائية التي أصبح الجزائريين يتناولونها بمعدل 1500 كالورية يوميا بينما مستوطنين يتناولون 3000 وحدة كالورية في اليوم الواحد مما ينتج عنه الأمراض المعدية [1].

والمناطق الجهة الغرب لم تسلم من هذه الأوبئة والأمراض التي أهلكت المجتمع المحلي منها "**الكوليرا**" و"**الطاعون**" وورد في تقرير ديسمبر 1863 " أن وباء الحمى متقطع ومعقد الملاريا الدماغية تم ظهوره 8 ديسمبر 1863 بقبائل مديونة ومازونة، أدى لوفيات كبيرة" [2] ، وبتاريخ 16 ديسمبر سجلت 58 حالة في قبيلتين مديونة ومازونة، وحالة وفاة خلال غزو المرض مما أصبحت الوضعية الصحية تتراجع نظرا للحمى المتواترة والمتواصلة في إلحاق ضرر فقد مست العديد من أجزاء مستغانم أدت إلى نسب كبيرة من الوفيات.

وبالتالي أدى ارتفاع معدل الوفيات في الأوساط قبائل، الأمر الذي ساهم في تدهور النمو الديمغرافي كنتيجة لعمليات إفقار الفرد الجزائري، نجد أهمها الأفراد فليتا والظهرة والونشريس تتراوح ما بين 30 إلى 60 % وفي بني زنطيس على سفوح الظهرة 58.5 %، أما أولاد يايا بجبال زمورة سنة 1869 لم يبق إلا 791 فرد من مجموع 20460 فردا، ما يماثل خسارة بـ-67.8 % أدى إلى انعكاس على الأهالي متمثل (زوال القبائل، كسر المقاومة، إفراغ المناطق من السكان جراء عمليات مصادرة والإبادة) والجدول التالي يبين نسبة الوفيات المسجلة خلال سنوات 1843- 1844- 1845 [3]:

المدن	النسبة
تنس	% 4.96
مستغانم	% 3.70
وهران	% 4.75
معسكر	% 2.81
تلمسان	% 1.76

ومن خلال معطيات التالية يتبن لنا أن ارتفاع نسبة الوفيات خصوصا في المناطق الساحلية أكثر بالمدن الداخلية مثل معسكر التي كانت أقل تضرر، وهذا راجع للطرق البحرية و إقبال المهاجرين على الموانئ.

1- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، ص 58.

2- ليلى بلقاسم، **التراجع الديمغرافي خلال الفترة الكولونيالية**، ص 107.

3- بشير سعاد، مقطع شريفة، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي 1830- 1870**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2020-2021، ص 56.

5-2-1 تغير طابع العمراني المحلي:

حدث تحول في نمط السكن بالريف بالانتقال من الحياة المتنقلة في الخيمة إلى الحياة المستقرة في الأكواخ وهي نتيجة حتمية لحالة الإفقار التي وقع فيها الأهالي جراء تطبيق قوانين العقارية، وهذا دليل على تلاشي البنية الاجتماعية.

و ناحية الغرب الجزائري شهدت ظاهرة التغير في الطابع العمراني، حيث لاحظ **"ياكونو"** أن منطقة الشلف مبنية مساكنها من الخيمة تحولت إلى كوخ مبني من الطوب وإن وجدت فهي لم تعد تأوي سوى العمال الموسمين [1].

أثرت تطبيقات القانون سيناتوس كونسيت 1863 على القبائل خاصة الفلاح الذي تخلى عن نشاط الرعي التي تتطلب نقل مستمر (**الخيمة**)، وتوجه نحو السكن المستقر (**الكوخ**) أملا لإيجاد فرصة العمل في خدمة الأرض، حيث كانت الخيام القبائل بجوار بعضها، ولكن بعد تفكيك القبيلة نتج عنها تقسيمات جديدة تتكون من عائلات صغيرة متكونة من الأب والأبناء.

أما قانون 1897 الذي أعطى فرصة لفتح تحقيقات جزئية في أراضي العرش أدى لتقسيمها بين المشتركين في الملكية أي تحويلها من أيدي الفلاحين إلى المعمرين، وتدهور وضعية الفلاح الجزائري وإفقاره أثر على نمط السكن ودفعه لبناء الكوخ الذي لا يتطلب تكاليف كبيرة مقارنة بتكاليف الخيمة التي تتطلب الصيانة [2].

6-2-1 ظهور الطبقية:

إن التركيبة المجتمع الجزائري التي تكونت في ظل الاستعمار الفرنسي نهاية القرن التاسع العشر، أثرت عليها القوانين العقارية، حيث أفرزت نظاما طبقيا جديد فالمجتمع الريفي كان أغلبه من خماسين ومساكين بنسبة 31.5 % سنة 1901 لترتفع إلى 35.85 % سنة 1914 من مجموع الفلاحين في حين شكل المالكون نسبة 47.79 % من مجموع الفلاحين في نفس السنة لتنخفض سنة 1914 إلى 41.76 % وكانوا لا يتجاوز متوسط ملكياتهم 10 هكتارات [3].

وعليه يتضح لنا وجود طبقة متوسطة من الملاكين الجزائريين وأقلية من الملاكين العقاريين الكبار الذين ربطوا علاقات مع الإدارة الاستعمارية من خلال التعامل مع التشريعات العقارية التي تعود فائدتها للمستوطن، بالإضافة إلى الطبقة الكادحة التي توجهت نحو المدن للعمل نتيجة فقدانها لأراضيها وإثقال كاهلها بالضرائب وتحولها إلى عمال يوميين، إلى جانب ظروف اجتماعية سيئة بتعرضها للأمراض والسكن في البيوت القصديرية.

نستنتج أن التشريعات العقارية والاستيطان ساهم في خلق طبقيتين رئيستين هما طبقة الأوروبيين المستوطنين، وطبقة فقيرة من الأهالي الجزائريين التي شكلت أغلبية المجتمع الجزائري.

1- صالح حيمر، **السياسة العقارية...المرجع السابق**، ص294.

2- نفسه، ص 296 .

3- بليل محمد، **تشريعات العقارية...المرجع السابق**، ص325.

7-2-1 الهجرة:

إن تدني الوضع العام الذي ساد في الجزائر منذ فترة الاحتلال جراء القوانين العقارية التي مست كيان المجتمع الجزائري وثقافته عامة والفلاح الجزائري خاصة أدى إلى تحطيم أوضاعهم الاقتصادية.

تنوعت الهجرة الأهالي الجزائريين نحو بلدان العربية وفرنسا لأسباب اقتصادية واجتماعية، فكانت الطرق الهجرة سرية وعلنية، ومن أشهر هذه الهجرات نجد:

- **هجرة سكان تلمسان إلى الشام:**

كانت سنة 1911 نتيجة تطبيقات التشريعات العقارية والضرائب التي أهلكتهم، وقد مست أعيان البلد والكرا غلة المتأثرين بطرق الصوفية وأفكار الجامعة الإسلامية [1].

- **هجرة سكان معسكر إلى بلاد المشرق**:

بعد تراجع دور الطرق الصوفية التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية للأهالي سيطرت السلطات الفرنسية على ممتلكات الأهالي ومصادرة أراضيهم، مما أدى بهم إلى الالتحاق بديار الإسلام.

- **هجرة قبائل الحشم بغريس و بني عامر بسيدي بلعباس إلى تونس:**

كانت نتيجة حصول الأوروبيين على أجود أراضي هذه القبائل وتحويل إنتاجها لخدمة حاجات المستوطنين، والقحط والانجراف، بالإضافة إلى اضطهاد الفلاح بضرائب أدى لتفاقم الهجرة إلى تونس بسبب يأس القبائل من أوضاع الاقتصادية المتدهورة [2].

- **هجرة إلى فرنسا:**

دفعت الضرائب الباهظة المفروضة على الأهالي للتفكير في الهجرة، خاصة أنهم علموا أن الوضع في فرنسا يحتاج إلى اليد العاملة وبالخصوص في الصناعة والمناجم، حيث تعود هذه الهجرة بالمنفعة على الجزائريين من خلال بروز الوعي وتخلص من السيطرة [3].

وبالتالي فإن الهجرة لم تقتصر على مستوى خارجي فقط ، بل شملت المستوى الداخلي مثلا العقوبات الجماعية والغرامات دفعت القبائل منطقة **فليتا** و**الظهرة** و**الونشريس** إلى الهجرة نحو معكسر 1846، وفي 1869 هاجر السكان منطقة " مازونة " نحو سهل شلف، غليزان ومستغانم

نتيجة لسياسة النفي في منطقة شلف قامت السلطات الفرنسية بجمع اليتامى جزائريين، خاصة الذين أنهكتهم المجاعة والفقر 1867- 1868 وإنشاء قري استيطانية لهم في سهول شلف لعزلهم عن مجتمع العربي الإسلامي أملا منه في أن يكون جيلا ينصهر في الحضارة الأوروبية المسيحية.

1- عميراوي أحميدة، **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية...المرجع السابق**، صص 50- 51.

2- بليل محمد، **التشريعات العقارية**، ص 365.

3- توفيق المدني، **هذه هي الجزائر...المرجع السابق**، ص 130.

وعليه فإن سياسة النفي ضربت منحدر واد رهيوا بناحية الغرب الجزائري، حيث تعرض 300 ثائر من القبائل واد رهيو إلى تهجير نحو جزيرة كورتي وكورسيكا بالإضافة إلى كاليد ونيا الجديدة [1].

وبالتالي ترتب عن السياسة الاستيطان و مصادرة الأراضي أثار بالغة نظرا للاستيلاء الإدارة الفرنسية على أراضي الجزائريين، حيث انعكس ذلك بالسلب نتيجة الأوضاع المزرية التي عاشها الأهالي والنهب أراضيهم، حيث حرموا من حقوقهم السياسية مثل الانتخابات وهدم النظام العقاري المحلي نتيجة لفرنسة الأراضي بالقوانين العقارية مثل سيناتوس كونسيت، بينما من الناحية الاقتصادية تحول الجزائريين من ملاك إلى خماسين، لكن رغم الآثار السلبية على الأهالي إلا أنها تعد من العوامل المحفزة للرد على السلطات الفرنسية بمجموعة من الاحتجاجات والعرائض أو الثورات.

2- ردود الفعل:

1-2 ردود الفعل السلمية:

أدت ظروف التي عاشها الأهالي الجزائريين لظهور ردود الفعل تمثلت في الحوار مع المستعمر بطرق سلمية في شكل الاحتجاجات، عرائض، شكاوي، وتعود أسباب رفع أهالي الغرب الجزائري لاحتجاجاتهم وعرائضهم إلى السلطات الفرنسية [2].

1-1-2 أسبابها:

- سوء تطبيق الإجراءات التنفيذية من قبل اللجان المكلفة بالتحقيق في الأراضي من فحص وترسيم حدودها.
- غياب نظام موحد لتحديد أراضي العرش والملك.
- تحويل أملاك الخاصة إلى أملاك عمومية واعتبار أراضي الفلاحين المتروكة للراحة السنوية شاغرة، وأدراجها ضمن الأراضي الجرداء وضمها إلى أملاك الدولة [3].

ونتيجة لهذه الإجراءات التعسفية في حق أملاك الأهالي، برزت ردود الفعل مختلفة من قبل الفلاحين، والتي تمثلت في عدم اعتراف الفلاحون الجزائريون بسندات الملكية التي سلمت لهم والد بعض لم يقم بسحبها من مصلحة أملاك والتي قدرت بـ25.000 عقد من بين 244.830 عقد مسجل 10% والبعض الأخر قام برميها وإتلافها، وهذا ما دفع المحافظ العقاري ومحقق بالقطاع الوهراني يقدم تقرير إلى والي العمالة في مارس 1887 بقوله " أن العقود المقدمة للأهالي عادة ما تنتزع منهم من قبل المضاربين بوجود سندات ديون عليها بنسبة فائدة تفوق 50 % للدوار الواحد فيضطر المحافظ العقاري بالحجز عليها " [4].

1- ليلى بلقاسم، **التراجع الديمغرافي خلال الفترة الكولونيالية**، ص 99.

2- فتيحة سيفو، **الكتابات الاحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية 1830- 1914**، مجلة العصور، العدد 16، جامعة وهران، جوان-ديسمبر، (2010)، صص 34- 35.

3- لوقاف سهام، ناصر فتيحة، **السياسة الاستعمارية الفرنسية...المرجع السابق**، ص77.

4- بليل محمد، **تشريعات الاستعمار الفرنسي** ...**المرجع السابق**، ص 177.

وبصدور قرار المشيخي 1863 بدأت الشكاوي والمخاوف تزداد عند الفلاحين الجزائريين، حيت تنبهوا بخطورة هذا القرار الذي يهدف إلى تسهيل انتقال الأراضي للمستوطنين وإلحاق الأذى بالفلاح بعد تجريده من ملكيته وأمام هذا موقف احتج فلاحون على التكتيك الاستعماري في استدراج الفلاحين عن طريق الحيل في التشريعات العقارية فبدأ الصراع بينهما مما جعل الإدارة الاستعمارية إما تعويضهم أو طردهم علنة [1].

2-1-2 نماذج : لقد تنوعت العرائض والاحتجاجات أفراد الجهة الغربية نذكر منها:

أ- **دائرة مستغانم:**

- قبيلة **عكرمة شراقة** : رفعوا احتجاج ضد المساحة المأخوذة 1.200 هك من مجموع المساحة 23.118 هك، وذلك لإنشاء المركز الاستيطاني يلل.

- دوار **أولاد رياح** : قدم ممثلوه احتجاج لسلطات الاحتلال بسبب تقسيم أراضيهم أعقاب تطبيقات قانون المشيخي1863 [2].

- **عرش الصحاري بمستغانم** : رفعوا شكوى إلى مدير أملاك الدومين بوهران، عبروا عن رفضهم لتطبيقات القانون 1897، لأنه حرم أزيد من 50.000 رأس غنم من الاستفادة من المراعي الشاسعة التي انتزعت منهم.

قامت الإدارة الفرنسية بتعويض حوالي 148 من قبائل في دائرة مستغانم منها قبيلة " أولاد معالف" من بينهم 5 فلاحين من قبيلة "بو كامل"، وهذا نظرا للاحتجاجات والعرائض التي قام بها الفلاحين والأهالي لضغط على الإدارة الاستعمارية باسترجاع حقها.

ب- دائرة سيدي بلعباس:

اصطدم المشروع الاستيطاني بمعارضة شديدة من قبل الفلاحين، حيت نجد قبيلة " **الحازج** " التي تبلغ مساحتها 18.306 هك، تعرضت للحجز ولم يبق منها إلا 4.846 هك، بصفتها أراضي ملك، ولهذا أصبح للشخص الواحد أربع هكتارات فقط، مما أدى بالقبيلة إلى تقديم عرائض احتجاجية و رد عليهم ماريشال " راندون " سيتم تعويضهم أخويا، إلا أنه جراء رفض أهالي والفلاحين صغار العملية مصادرة وحجز أملاك وتوزيعها على مهاجرين الفرنسيين والأوروبيين لجأت السلطات الاحتلال إلى تعويضهم تحاشيا للاصطدام وزيادة حدة صراع [3].

ويتضح لنا من خلال العبارة " **تعويضهم أخويا** " على مدى سياسة فرنسا الهادفة إلى امتصاص غضب الفلاحين الجزائريين التي تم استيلاء على أراضيهم، بتعويضهم بأراضي بدل أراضيهم وذلك لطمأنتهم.

1- أحمد حسين السليماني، **نزع الملكية العقارية للجزائر 1830- 1871**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 6، مارس، (2002)، ص118.

2- عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض**،ج2، ص 76.

3- نفسه ، ص119.

ج- دائرة معسكر:

- **قرية زمورة:** في 31 جويلية 1873 تقدم سكان القرية باحتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون منه النظر في حالاتهم المأساوية إثر طردهم من أراضيهم، بحيث لم تبق لهم سوى بعض أشجار التين والبساتين وطالبوا التدخل منه حتى يسمح لهم بالبقاء فيما تبقى لهم من مساحات.

- **قرية تاورة**: تقدموا بشكاوي إثر مصادرة أراضيهم التي اشتروها والمقدرة مساحتها بـ20570، بناء على ذلك امتنعت إدارة استعمارية عن بيع بسبب محاولة الحكومة الفرنسية وفاء بوعودها لسكان الألزاس واللورين، منذ شهر مارس 1870 بمنحهم 100 ألاف هكتار الأراضي الجيدة [1].

- **أولاد بوحنيفية وأولاد سليمان:** قاموا باحتجاجات عام 1867 وتجمعوا عند باب المكتب المتصرف الإداري لبلدية معسكر حاملين معهم محراث خشبي والبعض حامل لحبل من الحلفاء طالبين الكف من مصادرة أراضيهم،وهذا ما ورد في التقرير الذي وجهه المتصرف الإداري لبلدية معسكر إلى عامل عمالة وهران " إن احتجاجات أولاد بوحنيفية وأولاد سليمان تعود سنة 1867 وإني أوليت اهتماما شخصيا بقضيتهم....." [2].

- فلاحون " **تراماراابو** " (سيدي بن عدة) وفلاحون " **غيار**" (عين الطلبة)، بعث هؤلاء الفلاحون عرائض احتجاجية إلى عامل عمالة وهران 12 ماي 1877 وقد كان رد السلطات الاحتلال أنها تعوضهم بأراضي أخرى بدل التي صودرت منهم، إلا أنهم رفضوا.

ومن خلال هذه العملية يتبين لنا استعمال السلطات الفرنسية أسلوب أخر وهو تعويضهم بأراضي جديدة بعد مصادرة أراضيهم، حيث هذه الأخيرة منحت للجزائريين مقابل أراضيهم التي انتزعت بحجة المنفعة العامة وسلمتهم عقود تثبت أحقيتهم إلا أن بعد مرور سنوات ألغيت اعترافها بصلاحية هذه العقود وفسخها، ونذكر نماذج من هذه العرائض [3]:

1- دوار " **حجاجة** " تقدم 09 فلاحين بعريضة احتجاجية إلى حاكم العام يذكرون فيها أن سلطات الاستعمارية قد صادرت منهم أراضيهم الواقعة بعين فارس وتنازلت لهم عن أراضي تقع بالمالح في دوار سجرارة، وبعد مرور 20 سنة طردتهم منها.

2- دوار " **سجرارة** "(عريضة فردية) تقدم المدعو زنين عبد الرحيم ولد محمد تابع لقبيلة أولاد بوعلام احتج فيها لدى المتصرف الإداري لبلدية معسكر حول الأراضي التي منحت له بوادي مالح منذ 20 سنة بمقتضى عقد مكتوب تعويضا عن أرضه التي صودرت منه في إطار توسيع مركز "عين فارس" الاستيطاني.

1- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر...المرجع السابق**، ص 86.

2- عدة بن داهة، **المرجع السابق**، ص 87.

3- نفسه، صص 88- 89.

3- قرية " **بني تالة** " رفع سكانها سنة 1882 مذكرة إلى المتصرف الإداري تضمنت مطلب تعويض لأراضيهم التي سلبت منهم عام 1842 بسبب مساندتهم للأمير عبد القادر، إلا أن المتصرف الإداري ادعى بأن الأراضي قد باعوها بمحض إرادتهم إلى الخواص وأنهم مازالوا مستمرين في عملية بيع أراضيهم، حيت لم يبق لهم من الأراضي سوى 20 هكتار بدوار " بوحنيفية " وعلى هذا الأساس رفضت شكاويهم.

لقد كان للسلطات الاستعمارية مواقف سلبية اتجاه مطالب الأهالي من خلال العرائض المرفوعة ضدها وعدم الرد عليها أو رفضها على عكس العرائض الكولون التي كانت تحظى بالاستجابة، وما يمكن ملاحظته أن نوع الأراضي التي كانت تتنازل بها فرنسا للجزائريين مقابل أراضيهم غير قابلة للتقسيم وتقع ضمن ممتلكات لعائلات أجنبية.

أقدمت سلطات الاحتلال على مصادرة أراضي فلاحية لها عقود وسندات رسمية تثبتت ملكيتها، نذكر نماذج منها:

1- " **دوار هورات** " في فرندة دائرة تيارت رفع "الحاج على بن شريط " شكوى فردية إلى عامل عمالة وهران يقول فيها على رغم من حيازته على سند الملكية رسمي يثبت أحقيته بملكية أجداده المتكونة من 03 حصص أرضية حاملة أرقام 71-72-73 ضمن قطعة "ج" كما حددتها الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي بدوار "**هوارات**" بفرندة، إلا أن هذه الملكيات قد تحولت إلى أملاك الدومين ليتم تشيد عليها بناءات سكنية [1].

2- " **سيدي أحمادوش** " رفعوا مذكرة احتجاجية جماعية إلى الإدارة الاستعمارية عليها أسمائهم وإمضاءاتهم مرفقة بسند الملكية يعود إلى العهد العثماني، وأنهم إشتروها من الباي محمد بن عثمان الكبير 1185هـ/ 1771م [2].

3- " **نغماسي أحمد بن محمد** " بعين تموشت قدم عريضة إلى حاكم العام للجزائر يطالب فيها بأرض جده الوالي الصالح سيدي محمد بن نغماس دفين " يوسالادو" (المالح) غرب وهران والمقدرة مساحتها بـ-32.5 هكتار، حيت استولى عليها أحد الكولون، تضمنت العريضة معلومات بخصوص التحقيق الجزئي الذي خضعت له الأرض سنة 1875 تتضمن تفاصيل الأسماء الورثة من ذرية وأحفاد سيدي محمد بن نغماس، طلب فتح تحقيق يمنحهم حقهم [3].

ولتخفيف من حدة الاحتجاجات والشكاوي جراء انتزاع الأراضي من الجزائريين انتهجت سلطة الاحتلال جملة من الإجراءات القانونية الصارمة، " **المذكرات والعرائض**" يسودها الغموض والالتباس لأنها لا تتوفر على الاسم الصحيح للمستفيد و موقع الملكية المطالب، وهذا ما يتطلب عناء والبحث من قبل مصالح الأرشيف، أما " **الشكاوي** " فرضت تقديمها إلى السلطات المحلية.

1- عدة بن داهة، **المرجع السابق**، صص 147- 149.

2- نفسه ، ص 97 .

3- نفسه ، صص110-111.

وليس إلى الحاكم العام للجزائر حتى تتولى فيما بعد الإدارة المحلية إحالتها إلى مصالح العمالة بعد فحصها.

وفي 1880 كانت كتابة العرائض والشكاوي في تزايد نظرا للظروف التي يعيشها الشعب الجزائري، لهذا أصبحت واجبا على كل الأفراد المثقفون كتابة عرائض يلومون فيها السلطات الفرنسية على أنها تقوم بتجاهلهم فمثلا طبيب مرسلي يقول " إنه من المؤكد أن الأهالي الذين عاصروا كوارث الاحتلال الفرنسي واللذين كافحوا من أجل بلدهم ومن أجل حريتهم منذ سنين لا يمكنهم أن يكنوا الحب للفرنسيين ولكن كم من هؤلاء لا يزال على قيد الحياة " [1].

ومن خلال قول طبيب يتبين لنا أن كتابات الاحتجاجات في بدايتها كانت تكتب باللغة العربية وبطريقة تلقائية حاول الجزائريين الحفاظ على هويتهم واعترضوا على القوانين العقارية التي أصدرتها السلطات الفرنسية، لكن نظرا لتزايد الظروف الصعبة وتدمير الريف من السلب ومصادرة أراضي تحتم الأمر أن تعرض مطالبها واحتجاجاتها باللغة الفرنسية لتكون أداة محاربة ضد المستعمر.

ساهمت العرائض والمذكرات الاحتجاجية في دفاع عن الفلاحين واعتبرت من أهم الوسائل القانونية لتحقيق هدفهم متمثل في استعادة أراضيهم، وأداة بارزة لتعبير عن موقفهم ورفضهم لإقامة مشاريع الاستيطانية، لكن على رغم من تقديم الشكاوي والعرائض إلا أنه لم تجد نفعا مع السلطات الفرنسية لاسترجاع أراضي الأهالي والفلاحين، مما أدى لتغير الإستراتجية من طرق سلمية إلى طرق ثورية تمثلت في ثورة الفلاحين والمقاومات الشعبية تحت مقولة " ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة "، وهذا ما راح يطبقه الفلاحين والأهالي.

2-2 <u>ردود الفعل المسلّحة:</u> نظرا للتطبيقات القوانين التشريعية وسياسة الاستيطان المطبقة الأهالي الجزائريين، إلا أنهم وقفوا صامدين في وجه السلطات الفرنسية رافضين للإجراءات التعسفية ممارسة ضدهم عن طريق الانتفاضات الشعبية، نذكر أشهرها:

1-2-2 <u>ثورة الفلاحين:</u>

شهد القطاع الوهراني العديد من المقاومات الفلاحية قبل 1881 كانتفاضات **عمي موسى** و **زمورة** بالونشريس الغربي سنة 1864 ، حيث ذكر الدوق دورليان [2] قائلا: « أن هؤلاء المناضلين ألحقوا بالفرنسيين من الأضرار ما لم تستطع قوات العدو الأخرى أن تلحقه بنا » ويضيف قائلا: « أن الفلاحين في ناحية حرمونا من النوم لأنهم أجبرونا أن نضل دائما في حالة استنفار » .

1- فتيحة سيفو، **الكتابات الاحتجاجية...المرجع السابق**، ص36.

2- **الكونت دورليان:** عين حاكم عام من 27 جويلية 1834 إلى 08 أوت 1835 ،مدة الحكم سنة وإحدى عشر يوم،**أنظر** لوقاف سهام، ناصر فتيحة، **السياسة الاستعمارية الفرنسية...المرجع السابق**، ص 80.

ومن خلال أقواله يتضح لنا الرعب الذي خلفته ثورة فلاحين على المستوطنين والسلطات الفرنسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى استمرار رد الفعل لتعبير عن رفضهم للسياسة الاستعمارية والظلم الذي يتعرضون له.

قام جنرال " **دومارتنبري** " تسجيل نتائج متعرضين للعصيان وثورات من أفراد الجيش الفرنسي في مختلف المناطق الريفية لولاية وهران، حيت قتل قائد عسكري برتبة كومندان ومسؤول فرنسي لمكتب شؤون الأهالي والمرافقين له، بالإضافة فرار الخيالة المخزن في تيارت وتحطيم الجسور فوق النهرين (أيسر) و(تفنة) [1] .

وعليه تم استيلاء على الذخائر والمؤن لقافلة عسكرية، وإحراق مستودعات تخزين المواد الغذائية للجيش الاحتلال، كما تم سد المنافذ والطرق على بلدة "سان دوني دوسيج " حيت انقطعت المواصلات بين وهران ومعسكر وسيدي بلعباس نتيجة لهذه الأعمال الفدائية.

كما شهدت حركات عصيانية لبعض الجماعات والأشخاص منهم بوزيان القلعي و مسعود بن زلماط " ممن عرفوا بالقطاع الشرف أو لصوص الشرف [2]، لدى عامة الشعب الجزائري، بينما عرفوا بالقطاع الطرق وخارجين عن قانون في نظر إدارة الاحتلال الفرنسي، حيت قام " بوزيان القلعي " مدة ثلاثة عشر سنة (1863- 1876) في نواحي معسكر بالمقاومة فكان مناهض لتصرفات الإدارة الاستعمارية وقوانينها، و زرع الرعب في قلوب الكولون مما غادروا كثير من المستوطنين المنطقة نتيجة مقاومة بوزيان القلعي [3].

وحسب تصور أستاذ جغلول وبليل محمد بأن " بوزيان القلعي " رفض قواعد العدالة الاستعمارية، برفضه دفع الضرائب العامة لقائد القلعة فتعرض للإهانة، مما أدى به للانتقام من القائد ولجأ إلى الأدغال فكان الفلاحون يشيدون بأعماله وبطولاته مدة 23 سنة [4].

أما في القسم التلي من القطاع الوهراني، فلم تتوقف مظاهر المقاومة الفلاحية الرافضة للتنازل عن أراضيها والامتناع عن دفع الضرائب ورفض ثقافة الأوروبيين، وقد ترتب عن هذه الأساليب التي استخدمها الجزائريون للتعبير الثوري المعارض للقوانين الفرنسية بداية التحول من المقاومة التقليدية إلى قيام الثورات المسلحة .

1- مصطفى الأشراف، **الجزائر الأمة والمجتمع...المرجع السابق**،صص 90- 91.

2- **لصوص الشرف:** سكان الريف الذين ضايقتهم الإدارة الاستعمارية فتمردوا عنها وصعدوا إلى الجبال، حيث مثل الحس الوطني للرافضين لسياسة الاستعمار، يعرفه hobsbawn فإن لص الشرف أو اللص الاجتماعي هو فلاح خارج القانون عن سيده وعن المعمر حيث أكسبت هذه الصفة الثائرين على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، **أنظر** لواقف سهام،ناصر فتيحة، **المرجع السابق**، ص 81.

3- عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض،ج2**، صص 161-162.

4- محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي...المرجع السابق**، ص 355.

كما شهدت دائرة معسكر ثورات فلاحية كثيفة منها قبيلة "أولاد سعيد" و "بني خنيس" بالإضافة إلى "أولاد قادة" و"أولاد عيسى" في شهر أكتوبر 1845 ردا على السلطات الفرنسية بعد إقامة مراكز الاستيطانية "سان هيبولت" (المامونية حاليا) و"سان أندي" (خصيبة).

وبعد سنة 1881 عرفت عمالة وهران الانتفاضات وصلت 3.028 هجوما ضد الأشخاص و3356 مخالفة، حيت كانت جهة الغربية للقطاع الوهراني أكثر تمردا ضد السلطات الاستعمارية نتيجة تدهور الأوضاع الفلاحين، نذكر منها [1]:

- تعرض المستوطن " **بارنو** " من تيارت الذي كان متوجه إلى مستغانم لمحاولة القتل بين "**باريقو**" و"**ريفولي**"، في حين تعرض أحد أبناء المعمرين إلى الاغتيال من قبل جزائريين بريفولي.
- مغادرة المستوطنين لمزارعهم بمنطقة بلعباس، تخوفا من انتفاضة "**بوعمامة**" بعد قتل ضابط المكتب العربي " بقرنفيل" بسعيدة.
- إقدام الإخوة " **بتزويرات** " في عين تموشت في الأرياف بعدة مقاومات في المنطقة سنة 1875 بسبب رفض تصرفات الإدارة الفرنسية.
- تعرض مزرعة " كاريي" بمستغانم لعملية تخريب كسرت فيها 50 شجرة كروم [2].
- إقدام ثوار بضيعة " **موديش** " بسيدي بلعباس على حرق المستودعات وكان رئيس بلدية عين البرد أكثر تضررا وتخريبا، حيت جرحوا حوالي 15 كولون بالحجارة والعصى.

ومن بين النماذج التي تبرز استخدام الفلاحين أساليب التخريب من خلال الجدول التالي [3]:

العدد	المزروعة	البلدية	الخسائر وتقديرها
1	زيش	بودانس	20 شجرة فاكهة تقدر بـ1.000 فرنك
2	جاكيل	تيلوين	أكوام من الأعلاف تقدرب300 فرنك
3	أريبرولا	دولينيي	قطع أشجار الزيتون
4	ساردان	سيدي علي بن يوب	تدمير 120 شجرة كروم وقطع شجرة زيتون
5	بايري	سفيزف	حرق مستودع للأعراف قدرت خسائره بـ60.000 فرنك

جدول 22 يوضح مزارع الكولون التي تعرضت للهجومات الفلاحين بالغرب الجزائري

وعليه يمكن أن نستخلص أن مقاومة الفلاحين وعصيانهم ضد القوانين الاستعمارية كان بارزا، ففي نظر السلطات الفرنسية مغامرة وإجرام منظم لكنها عند الأهالي أعمال بطولية تعبر عن صمت السكان الجزائريين وحبهم للوطن، لأنهم يعتبرون أبطالا شرفيين وليس خارجين عن القانون.

1- بليل محمد، **المرجع السابق**، ص359.

2- عدة بن داهة، **المرجع السابق**، ص374.

3- جدول يوضح مزارع الكولون التي تعرضت للهجومات الفلاحين بالغرب الجزائري للمزيد من المعلومات أنظر عدة بن داهة... صص 378- 379.

2-2-2 المقاومات الشعبية:

ظهرت بالغرب الجزائري عدة مقاومات ضد الاستعمار الفرنسي شهدت بطولات كبيرة لعدة شخصيات وطنية التي تغار على وطنها، نتيجة السياسة التعسفية الفرنسية في حق الأهالي الجزائريين.

من بين هذه المقاومات نجد مقاومة " **الأمير عبد القادر** " التي كانت من (1830م- 1847م)، كان بجانب والده الشيخ محي الدين في الهجومات التي شنها على الجيش الفرنسي بمدينة وهران، وقد استطاع محي الدين أن يزعزع العدو ويرعبه وفي هذه المرحلة ظهر الأمير عبد القادر في المعارك التي شارك فيها مع والده، حيت تميز بشجاعته وبطولته أبهرت الجميع ومن بين أهم معاركه نجد [1] :

- معركة خندق النطاح الأولى والثانية 1832.
- مقاومة برج رأس 19 سبتمبر 1832.
- معركة واد مقطع 28 جوان 1835.

وبالتالي بعد نهاية مقاومة " **الأمير عبد القادر** " بدأت بوادر الكفاح المسلح تظهر على شكل المقاومات الشعبية يقودها شخصيات متحمسين للمواجهة العدو والرد الاعتبار على ما أصابهم من الظلم والقهر تجاه السلطات الاستعمارية، تحت هدف واحد ألا وهو استرجاع أراضيهم التي سلبت منهم، ومن أشهر هذه المقاومات التي ظهرت بالغرب الجزائري نجد:

أ- مقاومة ابن علال وابن التهامي 1843:

في 03 جويلية 1843 علم " بيجو" بظهور " **ابن علال** " و" **ابن التهامي**" خليفتي الأمير عبد القادر، الموجدين بأعالي مجرى " واد رهيو" جنوب شرق " عمي موسى " ، لإعادة بعث روح الجهاد في نفوس سكان القبائل.

عين بيجو القائد " **لفلو** " لقيادة الفليق الثاني ومواجهة القائدين " ابن علال " و" ابن التهامي "، وقع اصطدام بين القائد " لفلو " و القائدين ابن علال و ابن التهامي المتشكلين من 1200 مجاهد إتخدوا مواقع ثابتة، حيت بدأ بإطلاق النيران الكثيفة ولما تأزم الوضع رأى القائد " لفلو " ضرورة تنظيم هجوم مضاد، مما اشتد القتال بين الطرفين لعدة ساعات لمدة 5 ساعات [2].

انتهت المعركة بخسائر كبيرة في الأرواح ذكر القائد " لفلو " بفقدان عسكريين و 24 جريحا، منهم 3 ضباط في حين خسر " ابن علال " حسب فرنسيين 20 قتيل وعدد من جرحى [3].

1- بسام العسلي، **الأمير عبد القادر الجزائري (1222- 1300هـ 1907-1883م)**، ط1،ط 3، دار النفائس، بيروت، (1980- 1986)، صص 17- 78.

2- خطوف حنان، زرادنة شهرزاد، **الإدارة الفرنسية لقبائل الغرب...المرجع السابق**، ص 135.

3- نفسه، ص 136.

ب- مقاومة أولاد سيدي الشيخ 1864:

في شهر مارس 1864 اندلعت الثورة " **أولاد سيدي الشيخ** " بفرع الشراقة بالجنوب الوهراني لعدة أسباب أهمها [1] :

- سوء المعاملة ضباط المكاتب العربية للسكان نتيجة الظلم الاستعماري والتدهور الأوضاع.
- إرهاق السكان بالضرائب والغرامات منها مصادرة أملاكهم العقارية والحيوانية.
- إقدام السلطات الاستعمارية على إلغاء المجالس الشريعة الإسلامية.
- محاولة إضعاف مركز عائلة أولاد سيدي الشيخ بحرمانهم من منصب الخليفة (على رأس المنطقة الممتدة من البيض إلى ورقلة) وإبداله بمنصب الباشاغا .
- تعرض إحدى أفراد عائلة سي فضيل للإهانة والضرب بالعصى على يد الصبايحية التابعين لفرنسا، بسبب وقوع شجار بين الصبايحي و سي فضيل أثناء لعبة شطرنج، مما أدى اعتقال سي فضيل إلى المركز المكتب العربي وضربه.

وبالتالي لما علم " **سي سليمان بن حمزة** " (زعيم أولاد سيدي شيخ) يوم 22 جانفي 1864 بما حدث لي سي فضيل الذي يعتبر الكاتب لي " سي سليمان بن حمزة "، عقد هذا الأخير مجلسا مع أفراد عائلته أعلنوا فيه الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي، حيث كلف " سي فضيل " كتابة رسائل إلى زوايا والقبائل وحتى العروش يحثهم على الجهاد والتحاق بالثورة في أسرع وقت، ما أدى لاستجابة له عدد من العروش منهم " **سي الأعلى** " قائد ورقلة للصحراء الشرقية الذي له دورا فعالا في ثورة أولاد سيدي الشيخ [2].

انطلقت الثورة 08 أفريل 1864 في معركة " عوينة " شرق البيض أين قام المجاهدون بهجوم على مخيم الجيش الفرنسي كبدوا خسائر فادحة في صفوف العدو ومنهم العقيد " **بوبر بتر** " قائد منطقة تيارت، حيث امتدت الثورة إلى عدة مناطق قادها كل من **سي الأعلى** بالصحراء الشرقية و **سي الأزرق بلحاج** بالونشريس وانظم إليها **سيدي الشيخ بن الطيب** زعيم أولاد الشيخ فرع الغرابة، حيث قاموا بمهاجمة المراكز الفرنسية [3].

1- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر...المرجع السابق**، ص 130.

2- العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 211.

3- نفسه، ص 212.

وأمام هذا الوضع الخطير جندت فرنسا 4 جنرالات منهم " **جنرال يوسف** " إلى جبال عمور و"**جنرال دولين** " إلى جنوب وهران، بينما " **جنرال لييهير** " إلى جنوب تيارت " **جنرال روز** " إلى فليتة لملاحقة سي الازرق بلحاج، لكن رغم هذا الدعم للسلطات الفرنسية من أجل القضاء على ثورة أولاد سيدي الشيخ، إلا أنها لم تستطيع فعل شيء أمام صمود المجاهدين بل اتسعت إلى كل من مشرية، الأغواط، سعيدة، انضم إليها زعيم " **ناصر بن شهرة** " في ورقلة وهاجموا الكتاتيب الفرنسية وتدمير مزارع الكولون.

ومن خلال المقاومة بين القادة الفرنسية و الثوار الجزائريين، إلا أن رد السلطات الفرنسية على أولاد سيدي شيخ كان قاصي وهو على نحو التالي [1]:

- تفوق الجيش الفرنسي على الثورة أولاد سيدي الشيخ بالعدة العتاد الحربي.
- استشهاد زعيم الثاني للثورة "سي محمد" في 22 فيفري 1865 ، خلفه أخوه " سي أحمد بن العتاب " ، خاض هذا الأخير معارك ضد الاستعمار منها معركة " حاسي بن العتاب" و "غار القيفور " 1866 شهدت خسائر في الأرواح والعتاد.
- وفاة زعيم الثالث للثورة " سي أحمد " سنة 1868 بمرض الكوليرا، خلفه أخوه " سي قدور" وعمه " سي الأعلى" حيت هاجموا القبائل المعارضة و دارت معركة بينهما وبين جنرال " **دي ميلوزا**" تكبدت فيها خسائر للطرفين [2].
- تدمير القرى تمثلت في الإبادة الجماعية " غار الفراشيش" ومصادرة ممتلكات الأهالي.
- عزل الثورة من المناطق الشمالية الأكثر سكانا.

وبالتالي على رغم محاولات السلطات الفرنسية دخول في التفاوض مع أولاد سيدي الشيخ إلا أنها لم تنجح بدأت الثورة تتقلص شيء فشيئا مما وصل بها لفسح المجال لظهر مقاومات أخرى أكثر صمودا وشجاعتا.

ج- <u>مقاومة سي لزرق بلحاج 1864:</u>

اندلعت الثورة في فليتة بجبال الونشريس في الحوض الشلف إلى شمال بزعامة " **سي أزرق بلحاج** " الذي ينتسب إلى الطريقة القادرية حيت جند عدد كبير من الثوار.

يوم 27 أفريل 1864 خاض سي لزرق معركة " **خنقة العازر** " ضد الجنرال " مارتينو"، حيت خلال هذه المعركة قتل تسعة ضباط و ستة وثمانون جنديا، أما جرحى قدر بتسعة وثلاثون 39 ، بينما في صفوف الثوار قدرت حوالي 400 رجل [3].

1- بشير بلاح، ، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ص 132.

2- العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية**، ص 213.

3- خطوف حنان، زرادنة شهرازاد، **المرجع السابق**، ص138.

كما قام " **سي أزرق بلحاج** " بمعركة " **زمورة** " بجنوب شرق غليزان بحوض الشلف، انسحب إلى فليتة بونشريس وجند 64 دوارا، وحث ثوار أولاد سيدي الشيخ على الجهاد ضد المستعمر[2]، مما أصبحت غليزان مسرح للثوار.

ففي 11 ماي 1864 احتجز ثوار سي لزرق هضبة " **بايموت** " بضاحية مستغانم بينما في يوم 20 ماي تمكنوا الثوار من تخريب معسكر الرحوية الفرنسي و معسكر عمي موسى ، مما اضطر الأوروبيين توقيف أعمالهم في معسكر عمي موسى وارتحلوا مستوطنين من غيليزان و " واد رهيو " إلى مستغانم خوفا من مقاومة سي لزرق بلحاج، حيت واصل نشاطه حتى قتل في معركة (ظهرة عبد الله) يوم 8 جوان 1864 التي خاضها ضد جنرال " **روز** " الذي كلف بملاحقته في فليته[1].

عبرت الثورات الشعبية عن رفض الجزائريين الخضوع للمستعمر، رغم أن فرصتها في نجاح كانت شبه منعدمة بسبب تشتتها في الزمان والمكان ، وافتقارها إلى التنسيق والتنظيم والإمكانية، بالإضافة لوجود القبائل معارض لها ومتعاونة مع السلطات الفرنسية، إلا أنها استطاعت أن تكبد خسائر المادية والمعنوية في صفوف الجيش الفرنسي [2].

وعليه يمكن أن نستنتج أن طبيعة الاستيطان في الغرب الجزائري قد أثر تأثيرا واضحا على المجتمع الجزائري، خاصة السياسة تسلطية استغلالية أدت إلى تحطيم البنية الاقتصادية و الاجتماعية للريف أفقدته توازنه وجعلته عرضة للأزمات والكوارث التي حلت به، مما أدى بالأهالي لتقديم مجموعة من العرائض والاحتجاجات أمام الإدارة الاستعمارية لتتكلم عن حقهم بطرق سلمية بغرض استرجاع ملكيتهم العقارية متمثلت في الأراضي التي استولى عليها المستوطنين وحتى السلطات الفرنسية وتعتبر لدى الأهالي مصدر رزقه وموروث اجتماعي ينتسب إليه، إلا أن طرق الحوار بالشكاوي والاحتجاجات لم تجد نفعا، مما أدى إلى التغير الإستراتجية من العمل السلمي إلى العمل ثوري تمثل في ثورة الفلاحين أي خاصة بالفلاح لوحده الذي تم مصادرة أرضه التي يعمل بها وهي مصدر قوت لعائلته، وظهور مقاومات الشعبية مختلفة بالغرب الجزائري .

1- خطوف حنان، زرادنة شهرازاد، **المرجع السابق**، ص139.

2- بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 133.

الخاتــمة

بناء على ما تم معالجته في فصول هذا العمل، نستنتج النقاط التالية:

التوسع العسكري الفرنسي في المناطق الغرب الجزائري، سمح للمستعمر الفرنسي بتجسيد مشروعه الاستيطاني بالمنطقة ومقاومة الأمير عبد القادر كان لها دور في تأخير المشروع الاستيطاني في الجهة الغربية.

- شكلت الأرض النقطة المحورية والمادة الخام لتطبيق السياسة الاستيطانية في الغرب الجزائري.
- القوانين العقارية المطبقة في الجهة الغربية مست مختلف أنواع الأراضي (الأوقاف، البايلك، الغابات، الملك، العرش).
- التطبيقات المختلفة للتشريعات المدروسة، ساهمت في المصادرة الهكتارات من الأراضي الغرب الجزائري بطرق واليات مختلفة (بحجة المصلحة العامة، غياب عقود الملكية، الحصر والتجميع، إنشاء الملكية الفردية)
- القوانين العقارية كلها تعرضت إلى مجموعة من الانتقادات مستمرة من طرف الحكومة الفرنسية، كونها لم تحقق النتائج مرجوة في المعاملات العقارية، هذا دليل على مدى جشع الحكومة الفرنسية لمصادرة المزيد من الأراضي الغرب الجزائري وجعلها في خدمة المستوطنين.
- عمليات الاستحواذ على الأراضي الغرب الجزائري شكلت أداة الأساسية لتشجيع الهجرة الأوروبية بالمنطقة وبناء المراكز الاستيطانية بها.
- الغرب الجزائري احتل الصدارة في استقطابه لعدد كبير من المهاجرين الأوروبيين، نظرا للمؤهلات الطبيعية والاقتصادية.
- تميزت الهجرة الأوروبية نحو الغرب الجزائري بتنوع أصول المهاجرين وتعدد أعراقهم، وتباين فترات هجرتهم (الفرنسيين، الإسبان، الألزاس واللورين، الألمان).
- الإسبان والفرنسيين شكلوا العنصر الغالب في العمالة وهران مقارنة بالألمان الألزاس واللورين.
- عرف الغرب الجزائري إنشاء عدد كبير من المراكز الاستيطانية، لاسيما في سهول العليا لسيدي بلعباس، معسكر، ومستغانم، والتي تحولت معظمها من مراكز عسكرية لمجابهة الأمير إلى مركز إستيطانية لتوطين المعمرين.

- أخضعت فرنسا عملية إنشاء هذه المراكز إلى دراسة طبوغرافية وإنشاءها في مناطق إستراتجية تتميز بتحصيناتها وقربها من الينابيع ذات ضمانات أمنية.
- السياسة الاستيطانية وعمليات مصادرة الأراضي بالغرب الجزائري كان لها انعكاسات وخيمة على مجال الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة.
- انعكاسات السياسة الاستيطانية كان لها ردود فعل سلمية وأخرى ثورية من طرف سكان الغرب الجزائري.

وفي الختام لا ندعي أننا أحطنا بكل حقائق الموضوع ولكن حاولنا قدر استطاع الوقوف على جانب من جوانب تاريخ مناطق الغرب عامة ومستغانم خاصة، من خلال استغلال ما توفر من وثائق بمختلف أنواعها لإعطاء الموضوع بعدا جديد، واكتشاف ما أغفلته الدراسات السابقة.

ولا ندعي أن بحثنا حول الاستيطان ومصادرة الأراضي بالغرب الجزائري قد استوفى متطلباته من حيت البحث والدراسة ، بل بالعكس إذ نعتقد أننا فتحنا نافدة أخرى تدفع الباحثين آخرين لإثراء هذا الموضوع أو تسليط ضوء على منطقة معينة من مناطق الغرب الجزائري وتعمق فيه كدراسة الاستيطان في منطقة مستغانم كون الدراسات عليها شبه نادرة.

الملاحق

الملحق رقم 1: جدول يمثل نماذج من سكان قبائل دائرة مستغانم التي طبق عليها قانون مشيخي 1863 للمزيد من المعلومات أنظر

دوائر مستغانم (الفروع تابعة لها)	القبائل	الدواوير	تـــاريخ الترســـيم والتوزيع	سنة وصفحة الجريدة الرســمية للحكومــة العامة
مستغانم	بورجية	بني يحي	29 نوفمبر 1865	1865 ص488
	الشراقة	- أولاد سنوسي - قدادرة	25 أكتوبر 1865	1865 ص462
	درداب	درداب	06 أفريل 1867	1867 ص523
	Ghoufirat	ghأل بحري gh أل قوبلي Gh دالي Gh سفيسفة	06 أفريل 1867	1867 ص546
	أولاد خالد – شفة	أولاد خالد – شفة	20 سبتمبر 1867	1867ص 1116
	أولاد حمدان	أولاد حمدان	30 أكتوبر 1867	1868 ص 628
	Oule Malef	-hassainia -cheraba	30 أكتوبر 1867	1868 ص 628
	أولاد سيدي عبد الله	-أولاد بوعبسة -أولاد سيدي يوسف	09 نوفمبر 1867	1868 ص 208
	أولاد بو كامل	أولاد بوكامل	20 نوفمبر 1867	1867 ص291
	شلافة	شلافة	20 ماي 1868	1868 ص 930
كاسين (سيدي على)	شواشي	شواشي	10 أوت 1868	1868 ص 968
	أولاد عبد الله	أولاد عبد الله	12 أكتوبر 1868	1868ص 1050
	مزيلة	مزيلة	10 أفريل 1869	1869 ص 175
	أولاد بورياح	نقمارية	8 جوان 1870	1870 ص 238
عين كرمان	- عكرمة - شراقة	- حمادية - جرارة	23 سبتمبر 1867	1868 ص 298
	أولاد خويدم	توارس- عبد القوي -Merdja et jaejer	09 نوفمبر 1867	1868 ص 244
	أولاد سلامة	أولاد سلامة	23 نوفمبر 1867	1868 ص 314
	بني زنطيس	بني زنطيس	26 أكتوبر 1869	1869 ص 413
	مازونة	بومـــــاتع، قصـــــبة، بوعلوفة	18 نوفمبر 1869	1870 ص 257
	مديونة	مازونة ،مديونة	08 جوان 1870	
عمي موسى	Marioua	Marioua	04 مارس 1868	1868 ص 690
	عجامة	عجامة	27 فيفري 1869	1869 ص 73
	مكناسة	مكناسة	02 أكتوبر 1869	1869ص 306
	شكالة	شكالة	27 أكتوبر 1869	1869ص 434
تيـــــارت	عكرمة	Mechera-sfa	10 جويلية 1867	1867 ص979
	بني مدين	تاقدمت	02 جوان 1866	1866 ص778
	عويسات	عويسات، أولاد بوغدو	31 أكتوبر 1868	1868 ص1161
	أولاد بن عفان	أولاد بن عفان	24 جويلية 1869	1869 ص 200
غيليزان	عكرمة الغرابة	غواليز- قوريرية - قربوسة	06 جوان 1866	1866 ص 377
	مكاحلية	Thamda, zgaier, ain el guettar	05 ديسمبر 1866	1867 ص40
	أولاد أحمد	Kiaiba, ouled Addi, bel hacel	21 ديسمبر 1867	1868 ص481
	دوير - فليتة	دوير - فليتة	24 فيفري 1869	1869 ص72

ملحق رقم 2:

الفروع تابعة لدائرة سيدي بلعباس	القبائل	الدواوير	تاريخ تطبيق إجراءات قانون 1863	السنة والصفحة الجريدة الرسمية للحكومة العامة
سيدي بلعباس	- الحازج - حساسنة	- مهديد، أولاد غازي ،عثمانية،أولاد رياح - تلموني.	- 25 أفريل 1866 - 26 جوان 1867	- 1866 ص256 -1867 ص 831
دايـــــة Daya	-أولاد سيدي خليفة - جعافر بن جبور - جعافرة -Mhamid	el doud Oued sefioun Oued tourira	-27 أكتوبر 1866 -30 نوفمبر 1867 -31 أكتوبر 1868	-1866 ص 764 -1868 ص 347 -1868 ص 1124
بوخنيفيس	- حميان	- حميان	-13 أفريل 1867	1867 ص 639
	-أولاد إبراهيم -أل عمران	- سيدي يعقوب Medder Tirent	09 مارس 1867	1867 ص 402
	-أولاد سيدي علي بن يوب	Tiffiles	22 أفريل 1868	1868 ص 894
لامورسيار	أولاد ميمون	-أولاد ميمون	15 جانفي 1868	1868 ص 538
Mercier La comple	أولاد سليمان	- سفيسف -Telioum Qued mebtouch Djebaa	09 مارس 1867	1867 ص 430

جدول يوضح تطبيقات قانون سيناتوس كونسيت على قبائل منطقة سيدي بلعباس 1863 للمزيد من المعلومات أنظر

Edtoublon (robert) et Lefebvre (Adolphe):code de l'Algérie annote, recueil chronologique des lois, ordommances décrets circulaire ect formant la législation, op cit-p.p 286-287.

الملحق رقم 3:

القرار	الدواوير
قرارات 21 جانفي 1880	كان باقتراح من والي وهران بتطبيق القانون على دوار بلدية سوق التل احد بطون قبيلة " أولاد زاير" بالبلدية المختلطة عين تمونشت دائرة وهران ودوار خلفة
قرار الحاكم العام"ترمان"5أوت 1882 أوت	ينص على تطبيق القرار بدوار بلدية عين الشرفة بالبلدية المختلطة سانوت دونيز
قرار 10 ماي 1882	يقضي بتطبيق القانون بدوار تليلات وتأسيس عقود الملكية
قرار 03 جويلية 1882	بدوار "بلدية القصر" قبيلة أولاد علي بالبلدية المختلطة سانت لوسيو دائرة وهران

جدول يوضح القرارات الصادرة من الحاكم العام في 1873-1890 تنص بتطبيق 1873 على دواوير دائرة وهران للمزيد من المعلومات أنظر بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساته على الجزائريين بين (1881م – 1914م)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2003، ص 91.

الملحق رقم 04 :

الفروع التابعة لدائرة مستغانم	الدواوير	تاريخ إنشاء الملكية الفردية بصفة نهائية
غليزان	- قرايرية - قربوسة	- 22 افريل 1881 - 15 جويلية 1881
	- أولاد علي	- 15 ديسمبر 1882
	- وادي جمعة - أولاد عدي	- 16 جويلية 1883 - 19 نوفمبر 1883
	القلعة	- 20 نوفمبر 1885
	بلعسل	-15 ديسمبر 1890
عين الكرمان	الحمادنة	-8 جانفي 1882
	واريزان	-5 جويلية 1884
	- بو ماتع -بوعلوفة	-10 مارس 1885 -28 أكتوبر 1885
	قصبة مازونة	-28 اكتوبر 1885

جدول يمثل أهم الدواوير بدائرة مستغانم التي خضعت لقانون فارني 1873 للمزيد من المعلومات أنظر ليلى بلقاسم، تطبيق التشريعات العقارية على القبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف) وسهل مينا فيما بين 1863- 1900، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، أحمد بن بلة، 2017- 2018.، ص92.

الملحق رقم 05:

الدواوير (القبائل)	حجم الأراضي المصادرة
سكان دوار أهل تمكسالت	فقدوا حوالي 1.9000 هكتار بسبب رهنهم لها سنة 1881 بفوائد تراوحت ما بين 18 بالمئة إلى 24 بالمئة وأمام عجزهم عن تسديد زادت قيمة الديون حتى بلغت 125.000 مما أدى إلى فقدان أراضيهم
أولاد إبراهيم	فقدوا حوالي 25.000 هكتار بسبب ديون سنة 1863 وبقي لهم 4000 هكتار
قبيلة العمارنة	رهنوا 1000 هكتار من أملاكهم المقدرة ب 1168 هكتار سنة 1879 وتضرر من هذه القبيلة أولاد ماسر،فقدوا 10049 هكتار من مجموع 11033 بقي لهم 984 هكتار
قبيلة سيدي بن يعقوب	فقدت كل ممتلكاتها المقدرة ب 6.798 هكتار ولم يبقى لها سوى 0.3 لكل شخص
دوار سيدي دحو	بقي له 45 أر
ولآد رياح	فقدوا كل مصادر عيشهم وأجبروا على بيع خيامهم والهجرة نحو المدينة لإيجاد فرص العمل
سكان "الدائرة المختلطة" ألرمشي	فقد سكان كل من التافنة،أولاد رياح حيواناتهم وأثقلت الديون كاهلهم فتحولوا من مالكين إلى فقراء معوزين

جدول يمثل نماذج من السكان عمالة وهران اللذين فقدوا أراضيهم نتيجة عمليات المضاربة للمزيد من المعلومات أنظر بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وسياسية في عمالة وهران (1870- 1939)، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2011-2012، صص 44- 46.

الملحق رقم 06:

السنة	عدد المراكز الاستيطانية
31 ديسمبر 1845	تأسس 7 مراكز استيطانية تيارت، سيدي بلعباس 1843، السانية، مزغران 1844، سيدي شامي، سانت دونيس بسيق، أرزيو 1845.
الفترة الممتدة من 1850- 1860	تأسست وتوسعت 35 مستوطنة جديدة (مزغران، المرسى الكبير، نيمور، سان لوي، سان كلود، سان لو، سان بربار ،تليلات، استيديا، سانت ليوني، فالمي، أركول، مانجان، سوق الميتو، كروبة، تونين، عين نويصي، غيفولي، أبوقير، بليسي، نغريي، بريا، سفساف، المنصورة، عين الترك، تافراوي، سان أندري، سان إيبولين، حاسي بونيف، حاسي بن عقبة، حاسي بن فريح، حاسي عمور، فلوريس، ميفسور، كليبر، دامسم.
ما بين 1850- 1860	ثم إنشاء 30 مركز استيطاني جديد: بلاد التوارية، عين تادلس، عين سيدي شريف، عين بودينار، جسر شلف، هينايـة، عين تموشت، أورياح، بوسفر، بوتليليس، الأندلسيات بوصالح، عين كيال، لورمال، غليزان، لا تينيراح، جسر دولسير، لامليطا، بيريغو، عين لعربة، لامورسير، الهليل، ريوصالادو، الراحل، سيدي لحسن، سيدي إبراهيم، بوخنيفيس، سيدي علي بن أيوب، تلمزوراح
ما بين 1871- 1899	أنشأت 120 قرية استيطانية من بينها (سان إيمي، عين فكان، عين بودينار، أولاد تارية، تارني، زويلة، هامو، دو الهبرا، كاصانيي، بوسكي، ويليس، فرانشيتي، عين الفضة، حمام بوحجر، شعبة اللحم، سيرات، رونو، فروحة، مارسي لاكومب، بوهالي، لمطر، عين الحجر، تفيلاس، أرلال، لوغاز، سان لوسيان حمدنة، ماوسة، سحورية، أولاد جماعة، القاصر، تابيا، لي سيلو، مطمور، ثيزي، الرمشي، باليكاو، سيدي لحسن، اينكرمان، وليس أولاد أمبار، مكتادوز، ريوصالادو، سوق الميطو...

جدول يوضح المراكز الاستيطانية في الغرب الجزائري في الفترة الممتدة من 1845م – 1899م للمزيد من المعلومات أنظر زناتي فاتح، الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871-1945)...المرجع السابق، صص 85- 87 .

البيبليوغرافيا

قائمة المصادر:

1- المطبوعات:

1- Bulletin officiel de gouvernement algérien, 1863.
2- Gouvernement général de l'Algérie, tableau de la situation établissement francais dans l'Algérie, imprimerie impérial, paris, 1863.
3- Application de Sénatus-consulte, Textesoficiels, Archives de France.

2- المصادر باللغة العربية:

1. المزاري بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، الج1، تحقيق يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، 1990م.
2. المزاري بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، الج2، تحقيق يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، 1990م.
3. حمدان بن عثمان خوجة، المرأة ، تحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، (ب،ب،ن)، (ب،س).
4. دو طوكفيل ألكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، (ب،ط) ، 2008م.

3- قائمة المصادر باللغة الأجنبية:

1- Derrien Isodre ,Les Français à Oran Depuis 1830 A Nous Jour, Imprimerie J Nicot, 1886.

2- Alexis Louis, Oran Sous Le Commandement Du General Desmichels, Librairie Militaire D'Ancelin, Paris, 1835.

3-Berbrugger Adrien , Relation de l'Ex pédition de mascara ,au bureau commentaire analytique du code civie , paris ,1856.

4- Edtoublon (Rober) et lefebure (Adolphe): Cod de l'Algérie annoté recueil chronologique des lois, ordommances décrets circulaires ect formant la législation actuellement en vigueur, libraire éditeur Adolphe gardon, Alger, 1896.
5- Arthue Girault, législation coloniale, paris, 1904.
6- Paul Rougier, prés législation et d'économe colonial, librairie laroune éditeur, paris, 1895.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

1. أجيرون شارل روبر، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، دار منشورات عويدات، ط1، باريس، 1982م .

البيبلوغرافيا

2. أجيرون شارل روبر ، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، تر: مسعود أبكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م .
3. أندري برنيان وأخرون ، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: أسطمبولي رابح و منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1984 م .
4. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنسي بن عيسى، دار القصبة ، الجزائر، 2007م .
5. الرافعي عبد الرحمان ، الجمعيات الوطنية صحيفة من تاريخ النهضات القومية، ط1، دار النهضة، مصر، 1340هـ - 1922م .
6. العسلي بسام، الأمير عبد القادر الجزائري (1222هـ 1300 هـ - 1907- 1883م)، ط1، ط3، دار النفاش، بيروت، (1980م- 1986م) .
7. العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة، الجزائر، 2006م .
8. بن محمد جيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 1994م .
9. بوهند خالد، بليل محمد، دراسات وبحوث عن التوسع الاستيطاني الفرنسي بمستغانم واحوازها وانعكاساته على الجزائر بين (1830م- 1935م) ، دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، 2020م .
10. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830م- 1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م .
11. بن داهة عدة ، الاستيطان وصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830م- 1962م)، ج1، الجزائر، 2013م .
12. بن داهة عدة ، الاستيطان وصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830- 1962)، ج2، وزارة المجاهدين، 2008م .
13. بوضرساية بوعزة ، الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث ، 2007م .
14. بن شنهوا عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، ترك نخبة من الأساتذة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م .
15. بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830م- 1954م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007م .
16. بلحاج صالح ، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919م- 1939م) ، بن مرابط (ب، ط) ، قسنطينة، 2005م .
17. بحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ، 1997م .
18. بطاش علي، عن تاريخ منطقة القبائل حياة شيخ الحداد وثورة 1871م ، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007 م .
19. بطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830- 1871)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1977.
20. بليل محمد ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين (1881م - 1914م)، وزارة الثقافة ، الجزائر، 2013 م .
21. جلال يحي، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2018 م.
22. جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1827م – 1817م)، تر: جمال فاطمي ونادية الأزرق ، شركة دار الأمة ، الجزائر، 2013 م .
23. حاطوم نور الدين ، تاريخ الحركات القومية ، ج3 ، دار الفكر الحديث ، ط1، لبنان ، 1969م .

24. خميس محمد، أوروبا دراسة في جغرافيا إقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005 م .
25. زوزو عبد الحميد ، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919م – 1939م) ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط2 ، الجزائر، 1985م .
26. زوزو عبد الحميد ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830م – 1900م) ، موفم للنشر، الجزائر، 2009م .
27. سعد الله أبو قاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830م – 1845م) ، ج3 ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، لبنان ، 1998 م .
28. سعد الله أبو قاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830م – 1900م) ، ج1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1992 م .
29. سعيد عبد الفتاح عاشور، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1976 م .
30. صحراوي كمال ، معجم المقاومة الجزائرية مند بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19، منشورات ألفا للوثائق ، ط 1 ، 2019 م .
31. علي محمد محمد الصلابي ، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي ، سلسلة كفاح الشعوب ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، 2015 م .
32. عدي هواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830م – 1960م) ، تر: جوزف عبد الله، دار الحداثة ، ط1، بيروت ، لبنان ، 1983 م .
33. عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830م – 1930م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، 1999 م .
34. عميراوي حميدة ، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م – 1954 م)، ط خاصة وزارة المجاهدين ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر، 2007 م .
35. فركوس صالح ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2010 م .
36. قداش محفوظ، صاري الجيلالي، المقاومة السياسية (1900م - 1954م) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري ، تر: عبد القادر بن دارت ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1987 م .
37. قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830م - 1954م) ، تر: محمد المعراجي ، منشورات ANEP ، 2008 م .
38. كير لا نسكي مارك ، تاريخ الملح في العالم ، ترك أحمد حسين مغربي ، عالم المعرفة ، كويت ، 2005 م .
39. مياسي إبراهيم ، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830م – 1962م) ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 م .
40. أحمد توفيق مدني، هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001 م .
41. نجاة سليم ، محاسيس محمود ، معجم المعارك التاريخية ،دار زهران للنشر والتوزيع، (د ، ب)، ط1 ، 2011م.
42. هلال عمار ، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830م - 1962م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2 ، 2016 م .

2- <u>قائمة المراجع باللغة الأجنبية :</u>

1- Djilali sari, le propléme forestier dans l’Ouarsonis durant la période coloniale, majallat El-Tarikh, centre national d’étudeshistori-ques, Alger, 1975.
2- De peyrinhoff, enquête sur les résultald de la colonisation officiel (1871- 1875), Inpouent, Alger, 1906.

3- Charles Henri favrod , la révolution tion algérienne, paris, 1959.

3- الرسائل الجامعية:

1- المذكرات الدكتوراه:

- بلقاسم ليلي ، تطبيق التشريعات العقارية على القبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف) وسهل مينا فيما بين (1863م – 1900م) ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية ، جامعة وهران ، أحمد بن بلة ، 2017م – 2018 م .
- بختاوي خديجة ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وسياسية في عمالة وهران (1870م – 1939م) ، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2011 م – 2012 م .
- حيمر صالح ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830م – 1930م) أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2013م – 2014 م .
- زياني فاتح ، الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1817م – 1945م) وأثره على الأهالي المسلمين ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة باتنة 1 ، حاج لخضر، 2020م – 2021 م .
- غربي محمد ، الأوضاع الاجتماعية والعقارية في عمالة وهران (1945م – 1962م) ، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، 2014م – 2015م.

2- المذكرات الماجستير:

- بن يوسف محمد الأمين ، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830م – 1870م) ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2014م – 2015م .
- صالحي توفيق ، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية (1838م – 1962م) ، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوي ، قسنطينة ، 2008م – 2009م .
- عبود علي ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض (1830م – 1899م) القطاع الوهراني نموذجا ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2013م – 2014م .
- يزير عيسى ، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830م- 1914م) مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، 2008م – 2009م .

3- مذكرات ماستر:

- حوادسي ياسمين ، صغير حفصاء ، السياسة الاستعمارية بالجزائر على عهد نابليون الثالث (1852م- 1870م) ، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ، 2020 م - 2021 م .
- حميدا توا سلمة ، الإستراتجية الفرنسية في تفكيك النظام القبلي ، مذكرة ماستر ، تخصص تاريخ المغرب العربي معاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة حمة لخضر، الوادي ، 1440- 1441 هـ ، 2019- 2020م.
- خطوف حنان ، زرادنة شهرازاد ، الإدارة الفرنسية لقبائل الغرب الجزائري وانعكاساتها ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2018م – 2019 م .

البيبلوغرافيا

- رقعي مروة ، لبيض فاطيمة الزهراء ، القوانين العقارية الاستعمارية بين النص والأثر قانون سيناتوس كونسيلت (1863م – 1887م) نموذجا ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تخصص تاريخ المغرب معاصر، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ، 2021م - 2022 م .
- ساعد جهاد ، السياسة الاستيطانية في الجزائر وأثارها على المجتمع الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2019م – 2020 م .
- عزيري صباح ، الملكية وقانون مصادرة الأراضي في الجزائر من 1890م – 1873م ، مذكرة ماستر، تخصص المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2021م – 2022 م .
- لوقاف سيهام ، ناصر فتيحة ، السياسة الاستعمارية الفرنسية (1870م – 1914م) ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تخصص مغرب الحديث والمعاصر ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2014م – 2015م .
- نواوية سوسن ، قانون وارني 1873م وانعكاساته على الجزائريين ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، 2021م – 2022 م .

المقالات:

- بلقاسم ليلى ، السياسة الاستيطانية العقارية بالجزائر منطقة غليزان نموذجا 1850 م – 1900م ، مخبر الدراسات المغاربية ، جامعة وهران ، أحمد بن بلة 1، 2015 م .
- بليل محمد ، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19 القطاع الوهراني نموذجا ، جامعة وهران ، 2010م .
- وابل بختة ، الملكية العقارية في الجزائر خلال الإمبراطورية الفرنسية الثانية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2019م .

المجلات :

1- بن حميمد فتيحة ، الحملة العسكرية الفرنسية بقيادة كلوزيل على معسكر (1835) قراءة في الحيثيات والنتائج ، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد 22، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2018 م .

2- بن سيفي عز الدين، التدخل المغربي بتلمسان (1830م - 1832م) بين الاستنجاد والاحتلال، مجلة القرطاس، العدد 4، جانفي 2017 م .

3- بن داهة عدة ، الهجرة الألمانية إلى الجزائر خلال القرن 19 (1830 م - 1900م) ، مجلة المرافق للبحوث والدراسات في المجتمع التاريخ ، العدد 4 ، ديسمبر، 2009 م .

4- بن داهة عدة ، عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر وخروجها عن القانون والأخلاق ، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية ، العدد 5- 6 ،2014 م- 2015 م .

5- بن يوسف محمد الأمين ، أول قانون عقاري بالجزائر (16 جوان 1851م) بين سراب المحافظة على ملكية الأهالي وواقع تدعيم الاستيطان ، مجلة الإنسان والمجال ، العدد 2 ، ديسمبر، 2022 م .

6- بلعزوز العربي، السياسة الاستعمارية في الجزائر وأثارها على تطور الهجرة الأوروبية بها (1830م- 1900م)، مجلة العصور الجديدة ، العدد 7- 8، 2012م – 2013 م .

7- بلقاسم ليلى، التراجع الديمغرافي خلال الفترة الكولونيالية بالجزائر المنطقة الممتدة من سهل مينا (الضفة اليسرى لشلف) فيما بين (1863م – 1900م) ، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 6 ، جوان 2008 م .

8- تيرس سعاد، قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن 19 ، مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، العدد 2 ، 2012م .

9- حيمر صالح، قراءة في أمريتي (1844م – 1846م) حول الملكية العقارية في الجزائر، مجلة العصور الجديدة ، العدد 6 ، 2012 م .

10- حيمر صالح، قانون سيناتوس كونسيت حول ملكية العقارية في الجزائر قراءة تاريخية، العدد 18- 19، منشورات مخبر التاريخي، جانفي - ديسمبر 2012 م .
11- حسان أحمد ، التشريعات العقارية الفرنسية وأثرها على قبائل منطقة سيدي بلعباس ، مجلة الدراسات ، المجلد 12، العدد 1، 2021 م .
12- دودو أبو العيد ، المؤرخون الألمان والجزائر ، مجلة الأصالة ، العدد 14- 15 ، الجزائر، 1973م .
13- زايدي عز الدين ، الجزائريون والأوضاع الصحة الجديدة خلال المرحلة الأولى من الاحتلال ، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية ، المجلد 7، العدد 1، جوان 2021 م .
14- سيفو فتيحة ، الكتابات الاحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية (1830م- 1914م)، مجلة العصور، العدد 16، جوان – ديسمبر ، 2010 م .
15- سلامني عبد القادر ، العيد فارس، مواقف سكان الغرب الجزائري من الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران (1830- 1832)، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد1، 2020 م .
16- شويتام أرزقي ، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830م – 1914م) ، مجلة التاريخ المتوسطي ، المجلد 2، العدد 2 ، ديسمبر 2020 م .
17- صوافي زهرة، تطور الاستيطان الأوروبي بالقطاع الوهراني ما بين (1830م – 1954م) ، مجلة العصور الجديدة، العدد 2، ديسمبر، 2019 م .
18- صفراوي وليد، البعد التاريخي لمنطقة تلمسان (1836م – 1842م) ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم بواقي، الجلد 7، العدد 2، جوان، 2020 م .
19- عزوز فؤاد، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني (1870م - 1900 م) ، مجلة مدارات تاريخية ، المجلد الأول، عدد خاص، 2019 م .
20- غالم محمد ، مدينة في أزمة : مستغانم في مواجهة الاحتلال (1830م – 1833م) ، مجلة إنسانيات ، العدد 5، 1998 م .
21- قنون حياة ، التواجد الإسباني في الغرب الجزائري خلال الفترتين العثمانية والفرنسية ، مجلة الحوار المتوسطي ، العدد 5، جامعة سيدي بلعباس ، 2013 م .
22- كركب عبد الحق، وقائع من تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية ، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية ، العدد 1، جانفي 2020.
23- لونسي إبراهيم ، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19 منطقة سيدي بلعباس نموذجا ، مجلة العصور، العدد 6-7، جوان – ديسمبر، 2005 م .
24- مصطفى عتيقة ، واقع تطبيق القوانين الاستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت قانون سيناتوس كونسيت نموذجا، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا ، العدد 2 ، أفريل ، 2022 م .
25- مويسي سعاد، تأسيس مدينة الأصنام (أورليونفيل وتطورها العمراني) ما بين (1843- 1856)، مجلة العصور الجديدة، العدد 3، نوفمبر 2011.

الملتقى:

- بن داهة عدة ، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر في ضوء قانوني 1887م - 1897م ، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار الفرنسي في الجزائر إبان فترة الاحتلال 1830م – 1962م ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 م .

الفهـــرس

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
المقدمة	أ - ب - ج
المدخل : التوسع الفرنسي في الغرب الجزائري (1830م – 1842 م)	09
1- وهران 1830م	10
2- مستغانم 1833م	12
3- معسكر 1835م	14
4- تلمسان 1836 م	16
الفـصل الأول : نماذج من التشريعات العقارية لمصادرة الأراضي في الغرب الجزائري (1830م- 1900 م)	18
1- التشريعات العقارية مابين (1844م – 1863م)	19
1-1 أمرتي 1844م و 1846م	19
1-2 قانون 16 جوان 1851م	22
2-1 قانون المشيخي 1863م	25
2- التشريعات العقارية ما بين (1870م – 1900 م)	33
2-1 قانون فارني 1873م	33
2-2 قانون 1887م	38
2-3 قانون 1897م	41
الفــصل الثاني: الوافدون الأوروبيون والمراكز الاستيطانية في الغرب الجزائري (1830م - 1900م)	46
1- المهاجرون الأوروبيون إلى الغرب الجزائري	47
1-1 الفرنسيين	47
1-2 الإسبان	51
1-3 الألزاس واللورين	54
1-4 الألمان	60
2- نماذج من المراكز الاستيطانية في الغرب الجزائري	63
2-1 مركز " أورليونفيل "1845 م	64
2-2 مركز حاسي مماش " ريفولي " 1848 م	67

3-2 مركز " سيدي بلعباس " 1848 م	69
4-2 مركز واد الحمام " دوبلينو " 1851 م	71
الفصل الثالث: انعكاسات و ردود فعل سكان الغرب الجزائري اتجاه الاستيطان وعمليات مصادرة الأراضي (1830م – 1900م)	74
1- الإنعكاسات	75
1-1 اقتصاديا	76
2-1 اجتماعيا	83
2- ردود الفعل	91
2-1- ردود الفعل السلمية	91
2-2- ردود الفعل المسلحة	95
خاتمة	102
الملاحق	105
البيبليوغرافيا	112

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم.

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

تصـــــريح شـرفي خاص بالالتزام بقـواعد النـزاهة العلـمية

لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه.

الطالبة ...سعيدي سعاد..... رقم التسجيل الجامعي
.....171737033835.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :.....402243466..... والصادرة بتاريخ:
.....2022/06/28.....

عن...بلدية مستغانم... المسجل بكلية العلوم الاجتماعية / قسم : العلوم الاجتماعية / شعبة تاريخ عام

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان

.....الاستيطان والمقاومة الجزائرية في الغرب الجزائري (1830-1900).....
.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

إمضاء المعني

سعيدي سعاد 402243466
2022/06/28
04 JUIN 2023

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبالتفويض منه
مندوب بلدي
إمضاء: أمبارك عبد القادر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم.

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

تصـــــريح شـرفي خاص بالالتزام بقـواعد النــزاهة العلـمية

لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه.

الطالبة .....عصماني الخير رشيدة..... رقم التسجيل الجامعي .....171737038488.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :.....103237362..... والصادرة بتاريخ: .....2017/02/05.....

عن...مرغران..مستغانم..... المسجل بكلية العلوم الاجتماعية / قسم : العلوم الاجتماعية / شعبة تاريخ عام

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان

.....الاستيطان ومعاناة الأرامل في الغرب الجزائري (1830م-1900م).....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....04 جوان 2023.....

إمضاء المعني